

المركز القومى للترجمة

الاستنساخ البشرى

تأليف: هنرى أتلان

مارك أوجيه

ميراي دلما - مارتي

روجيه - بول دروا

نادين فرسكو

ترجمة: مها قابيل

مراجعة: عزت عامر

2886



فى بداية الأمر ظهر الاستنساخ البشرى كتهديد غامض، دون أن ندرك تحديداً ماهيته الحقيقية، أصبح يصيبنا القلق، بل و الرعب أحياناً. هل سيتم التعامل مع الجسم البشرى باعتباره شيئًا ما ؟ هل سيتم إعادة إنتاج الكائن بصورة طبق الأصل ؟ هل يمكن تصور وجود عدة نسخ من إنسان واحد ؟ هل سيُسمح بذلك؟ هل يجب علينا منعه ؟

لقد أردنا أن نقف على حقيقة وضع الاستنساخ اليوم؛ حيث إنه لا غنى عن تعاطي التحليلات المختلفة في مختلف فروع المعرفة عند تناول قضية الاستنساخ البشرى.في هذا الكتاب تتم مناقشة نتائج مشاركاتنا بحيث تظهر بوضوح نقاط اتفاقنا و لكن أيضاً اختلافاتنا. الهدف هو بلورة نقاش عام و أساسي قد بدأ لتوه .

تصميم الغلاف: عصام عبد الرحمن

الاستنساخ البشرى

المركز القومى للترجمة

تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور

مدير المركز: أنور مغيث

- العدد: 2886
- الاستنساخ البشرى
- هنرى أتلان، ومارك أوجيه، وميراى دلما- مارتى، وروجيه- بول دروا، ونادين فرسكو
- مها قابيل
- عزت عامر
- اللغة: الفرنسية
- الطبعة الأولى 2016

هذه ترجمة كتاب:

Le Clonage Humain

Par: Henri Atlan, Marc Augé, Mireille Delmas-Marty,

Roger-Pol Droit, Nadine Fresco

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.

E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

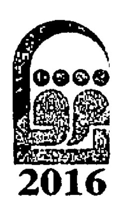
الاستنساخ البشرى

تـأليـف

هنرى أتلان • مارك أوجيه • ميراى دلما - مارتى
روجيه • بول دروا • نادين فرسكو

ترجمة
مها قابيل

تحرير
عزت عامر



2016

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

هنرى أتلان
الاستنساخ البشرى / تأليف هنرى أتلان وآخرون
ترجمة: مها قابيل ؛ تحرير : عزت عامر
ط١ - القاهرة: المركز القومى للترجمة، ٢٠١٦
١٩٢ ص؛ ٢٤ سم
١ - الاستنساخ
(أ) قابيل،مها (مترجمة)
(ب) عامر،عزت (محرر)
(جـ) العنوان ٦٨٦,٤

رقم الإيداع/ ٢٠١٢٥ / ٢٠١٤
الترقيم الدولى I.S.B.N. 978 - 977 - 718 - 883 - 8
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافاتهم، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

المحتويات

كلمة المترجمة

بعد ميلاد النعجة دوللى أول كائن حى يأتى إلى الحياة عن طريق الاستنساخ أصبح هذا الموضوع مثار جدل كبيرٍ بين أهل العلم من ناحيةٍ وعامة الناس من ناحيةٍ أخرى، فقررت مجموعة من العلماء التصدى لهذا الموضوع بالشرح والتفصيل من الناحية البيولوجية وتناول كل جوانبه القانونية والفلسفية والرؤية الأنثربولوجية له وكذلك النظرة التاريخية.

يروى لنا الكاتب فى الفصل الخاص بالبيولوجيا عن تجارب تم إجراؤها توضح كيف تطوَّرت فكرة الاستنساخ والدوافع وراء هذه التجارب، ويتوقف كثيراً متأملاً أخلاقيات هذا العمل والنتائج المُحتَملة التى قد تنتج عنه والتى قد تكون كارثيةً على المستوى الإنسانى وكيف أن هذا العمل سيغيِّر فى مفهوم البنوة وكيف سيخلق مشاكل خاصة بالهوية. كما يتعرض لقضيةٍ براجماتية الاستنساخ – أى إنتاج فرد لأغراضٍ معينةٍ– ومعاناة هذا الفرد المُنتَقَصة حقوقه ونظرة المجتمع الدونية له. ثم يتحدث عن ظهور مواقف لكلٍّ حالةٍ يصعب البت فيها أخلاقيا. ويحدِّثنا عن فكرة التقمُّص التى تسيطر على الأشخاص الذين يرغبون فى استنساخ ذويهم المتوفين وتأثير ذلك على كرامة الأفراد المُستَنْسَخِين.

وفى فصل القانون تقول ميراى دلما–مارتى: "بدا أن القضية متفقٌ عليها والإجابة غير قابلة للنقاش: يجب حظر تكاثر الكائنات البشرية عن طريق الاستنساخ." فهى تجد تعارضاً بين قضية الاستنساخ ومبادئ حقوق الإنسان، وتفند مقولة اللجنة الاستشارية الوطنية للأخلاق: "إن استبدال الإنجاب بالنسبة للجنس البشرى بطريقةٍ توالُد تلجأ

إلى تقنيات الاستنساخ سيشكّل على المستوى البيولوجي والرمزى والفلسفى خللاً كبيراً يضر بشكلٍ خطيرٍ بكرامة الشخص البشرى ". وتوضح أهمية اللجوء لقوانين حقوق الإنسان؛ حتى نتجنب إمكانية تقديم الطعون على القوانين المحلية والدولية وإبطال عملها. ثم تتطرق لمعنى الإنسانية ومنه إلى مفهوم الجريمة ضد الإنسانية، وتتجه إلى فحص النصوص التى تحظر انتهاك الكرامة الإنسانية.

وأبرز ما يميِّز هذا العمل النقاشات التى تدور بين الكتَّاب الخمس على أثر كل مشاركة لواحد منهم.

أما فى الفصل الخاص بالفلسفة، يسخر روجيه بول دروا من فكرة العامة تجاه الاستنساخ والمُكتَشَفات العلمية عمومًا، حيث يتصوَّرون " أن اكتشافًا علميا محليًا، أو تجربةً نجحت لمرةٍ واحدةٍ، حتى فى الظروف العشوائية وغير المألوفة قادرة على تغيير شكل العالم على وجه السرعة."

وهذا ما يؤكده العالم سير جوردون Sir Gurdon الحاصل على جائزة نوبل فى علم الفسيولوجى لعام ٢٠١٢ " إن استنساخ البشر سيكون ممكنًا خلال خمسين عامًا."

ويناقش دروا فكرة الهوية والتمييز بين "الشخص ذاته والآخر" وفكرة تطابق الشخص المستنسخ مع آخر استُنْسِخ منه.

" لماذا نفترض أن شخصًا مُطابقًا وراثيا لشخص آخر سيكون له نفس الحياة ونفس الأفكار ونفس الرغبات ونفس السيرة الذاتية كأنه ذات أخرى؟"

وللحديث عن الذات يتطرّق الكاتب الصحفى والفيلسوف إلى الفكر البوذى وفكرة المعاناة وإن كان الاستنساخ سيزيد من هذه المعاناة أم لا.

وإذا كان مفهوم العلاقة هو لُبُّ الدراسات الاجتماعية فعالِم الإنثروبولوجيا مارك أوجيه يحلّل مسألة الاستنساخ بادئًا بالتعرُّض للأشكال المختلفة لعلاقات المصاهرة والبنوة ومن ثم انتقال الصفات الوراثية إلى الأبناء وذلك فى المجتمعات البدائية بأفريقيا وهنود أمريكا.

ويتطرّق إلى الفكر الرمزى وفكرة الخوف من التماثُل المُطلَق بين فردين فى الموروث الثقافى لهذه المجتمعات، ويتحدث عن جنسنة الطبيعة للسيطرة عليها فى أساطير نشأة الكون، ويحكى عن طرق فريدة لنقل المكونات الأساسية للنفسية عبر الأجيال، وكل البنية التحتية للخيالات التى تثيرها فكرة التناسل طِبق الأصل.

ويعرض الكاتب بالتفصيل الحالات المختلفة لعلاقات البنوة بين النسيخ وأهله والتى تولِّد أوضاعًا شاذةً فيما بينهم والتى يضع الكاتب بعضها فى مرتبة زنى المحارم وهو الرأى الذى يؤيده بعض أساتذة الشريعة الإسلامية مثل الأستاذ الدكتور محمد رأفت عثمان عميد كلية الشريعة والقانون بالقاهرة الذى يتخذه ذريعةً لتحريم الاستنساخ البشرى من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.

وأخيرًا يتحدث الكاتب عن إضعاف السلالة؛ لأن فكرة عدم انتماء الفرد لأحد الوالدين كونه مُستَنْسَخًا من والده مثلاً يجعله توأمًا له مع فارقٍ فى التوقيت وما يترتب على ذلك من ازدواجية العلاقة (أب وأخ) والحرمان من التعددية الرمزية-الاجتماعية، ومن ثَمَّ الحاجة لتخيُّل طرق حديثة للبنوة وعلاقات رمزية جديدة. "لا توجد هوية دون علاقات مع آخرين"

ويحتدم النقاش بين مارك أوجيه ومجموعة العلماء حول بناء نُظُم رمزية جديدة وأشكال جديدة لعلاقات البنوة..

وفى الفصل الخاص بالتاريخ، تُؤَرِّخُ الكاتبة لبداية انفصال صناعة الأطفال عن التناسل الجنسى. ثم تتحدث عن رد فعل إحدى الصحف التى نقلت خبر ميلاد النعجة دوللى عن طريق الاستنساخ هو "رؤية الرعب"، وكيف تشابهت ردود فعل الصحف ووكالات الأنباء والجهات الحكومية ومسئولى الكنيسة ولجان الأخلاق واشتركت كلها فى التعبير عن الخوف من موضوع الاستنساخ .

وفى تعليقات أكثر تحفُّظًا تُعرَض آراء الذين لا يضعون حدا للبحث العلمى ويشجِّعون استنساخ الحيوانات والاستنساخ اللاتناسلى (أى الذى لا يؤدى إلى إنتاج

كائنات كاملة) ولا يحبّذون استنساخ بشر. وفى حالة ما إذا تم بالفعل استنساخ بشر فسيكون لأغراضٍ معينة، ولتحقيق غاية ما وهو أمر مرفوض مبدئيا كما تشير الكاتبة. وتزعم أن هناك ارتباطًا بين عدم قابلية التطبيق التقنى والتأييد الأخلاقى.

كما تلقى نادين فرسكو الضوء على الاستنساخ فى استطلاعات الرأى خاصةً الفرنسية منها، وتذكر المحاولات العديدة التى باءت بالفشل قبل ميلاد دوللى، والتى من المتوقع أن يحدث مثلها فى حالة استنساخ البشر، وهو ما يشير إليه الكاتب داريوش أتيجتشى Dariusch Atighetchi (مؤلف كتاب Islamic Bioethics Problems and perspective) كأحد أسباب تحريم الأزهر لاستنساخ البشر قائلاً " إذا فشلت العديد من محاولات استنساخ بشر، ماذا سيحدث للكائنات المُشَوَّهَة التى تم إنتاجها؟ هل يتم قتلها؟ هل يتم بيع أعضائها؟ هل نحبسهم فى حديقة الحيوان؟ "

خلاصة القول أن هذا الكتاب يهدف إلى توضيح المفاهيم الأساسية حول الاستنساخ وفتح نقاش عام بشأن القضايا الأخلاقية والعلمية المتعلقة به. ويتميز بعرض وجهات نظر تخصصات مختلفة بالنسبة لقضية الاستنساخ.

وأود أن أضيف أنه بغض النظر عن الدور التنويرى الذى تقوم به الترجمة فى نقل أفكار الدول المتقدمة وإنتاجها العلمى فيمكن أن ننقل عنهم أيضًا أسلوب النقاش المُثْمِر الذى يتضمنه هذا الكتاب؛ لتوضيح الأفكار الغامضة وبلْوَرة القضايا المطروحة وفتح آفاق جديدة للعامة تجاه هذه القضايا كما يساعد متخذى القرار ويُسَهِّل عليهم مهمتهم.

كما أود أن أشكر كلَّ مَن ساهم فى إنتاج ومراجعة هذا العمل وأخص بالشكر : الأستاذ / عزت عامر، والأستاذة / دينا قابيل، الصحفية بالأهرام إبدو، والأستاذة / لبنى الريدى المترجمة العلمية، والأستاذة/ ماجدة الريدى مترجمة الفلسفة والعلوم الاجتماعية فلولاهم لَمَا ظهر الكتاب بهذه الصورة.

مقدمة

حول بندورا

حدائق داخل المعامل

ظل الاستنساخ لفترةٍ طويلةٍ مقتصراً على عمل البستانى. لم يكن المقصود بالمصطلح تجربة بيولوجية شاقة. ولم يكن مرتبطاً بتعرُّض الإنسان لمخاطر كبرى. لم تكن تقنيات اليوم مثل زراعات الخلايا النوعية أو التناسل اللاجنسى تخطر على بال أحد، وكان المقصود فقط بلفظ استنساخ Clonage مجرد طريقة قديمة وشديدة البساطة لتكاثر النباتات.

وقد كانت الطريقة المتَّبعة هى تناول فرع منخفض أو ساق ثانوية قريبة من التربة، ثم ثنيها دون فصلها عن النبتة الأصلية، وطمر جزئها الأساسى فى الأرض على بعد عدة سنتيمترات من السطح مع ترك الطرف الآخر فى الهواء الطلق. وكانت الجذور تنمو فى غضون بضعة أيام، أو أسابيع على الأكثر، فى الجزء المطمور، ولم تكن تحتاج سوى عزقها حتى تنفصل النبتة القديمة عن الجديدة، لتنمو بعد ذلك بصورةٍ تلقائيةٍ. يتوافق مصطلح الاستنساخ النباتى مع أصل الكلمة. إذ كان المقصود بكلمة klōn فى اللغة اليونانية القديمة البراعم الصغيرة، والغصون البرعمية، والفروع الصغيرة الرخوة، المرنة وسهلة الثنى، وقد تكررت كثيراً عند يوربيديس أو ثوسيديديس أو أفلاطون. فقد ذكر أفلاطون على لسان بروجاتوراس فى حواره على سبيل المثال أن المادة الواحدة قد تصبح وفقًا للظروف، مفيدة أو ضارة، وذلك للتأكيد على هذا المعنى نفسه قائلاً:

"أعرف أشياء ضارة بالإنسان وهى فى الواقع أنواع من الغذاء والشراب والعقاقير العلاجية، وأخرى نافعة وأخرى لا تتناسب مع الإنسان، ولكنها نافعة للخيل، وأخرى تصلح فقط للأبقار والكلاب، وأخرى لا تناسب أيا مما سبق، ولكنها تلائم الأشجار، وحتى بين تلك التى تناسب الأشجار، بعضها ينفع الجذور، ويضر بالبراعم الصغيرة، مثل السماد، فهو ممتاز عندما نضعه بجوار جذور كل النباتات، ولكنه يُفسِد السيقان والفروع الحديثة (neous klonas) إذا ما تم استخدامه معها".

فكانت الكلمة تعنى فيما سبق الغصون البرعمية، وتعبِّر عن هشاشة فى النبات، بحيث يسهل ليُّه أو كسره (يتطابق الفعل klo فى اليونانية القديمة مع هذه المعانى المختلفة). وكلمة غصن صغير أو (klados) هى أحد المعانى المُشتقَّة منها وكان المقصود فرعًا صغيرًا يتم اقتلاعه أو جزءًا من شجرة زيتون للمتضرعين أو نبات الغار فى المدافن. أصبحت كلُّ هذه المعانى غير مُستَخدَمَة بل ولا يمكن إدراكها.

فمسألة الاستنساخ أصبحت بالنسبة لنا شيئًا آخر تماما. إن المفهوم الحديث والأكثر انتشارًا للمصطلح لم يعد يعنى البستنة ولكن التحكم فى الحياة الحيوانية. لقد تم استبدال بمصطلح زرع أغصان النبات مصطلح زرع الأعضاء البشرية(*) التى ابتكرها لنا فرانكشتاين على سبيل المثال أو خليط الأجناس كما فى مؤلف "جزيرة الدكتور مورو". ثم أصبحت هذه المصطلحات غير مستخدمة الآن؛ لأن التطور الجديد للاستنساخ أصبح يعنى زرع أعضاء حية ونظيفة وقوية وغير مؤلمة وقد أدى ميلاد النعجة دوللى إلى تعميم المصطلح بمفهومه البيولوجى المعاصر. وانتقلنا من الاستنساخ إلى التساؤل حول مصير الجنس البشرى داخل أروقة المعامل.

(*) الأنسجة أو الأعضاء التى تغرس فى الكائن الحى. (المترجمة)

محاولة لفهم الواقع:

فى بداية الأمر ظهر الاستنساخ البشرى كتهديدٍ غامضٍ، دون أن ندرك تحديداً ماهيته الحقيقية، أصبح يصيبنا القلق، بل والرعب أحياناً. هل سيتم التعامل مع الجسم البشرى باعتباره شيئًا ما؟ هل سيتم إعادة إنتاج كائن ما بصورة طبق الأصل؟ هل يمكن تصوُّر وجود عدة نسخ من إنسان واحد؟ هل سيُسْمَح بذلك؟ هل يجب علينا حظره؟

لقد حاولنا أن نرى ذلك بوضوح. فنحن لا نشكِّل أية لجنة، ولا نُمَثل أية هيئة، ولم نسعَ للتحدث بصوتٍ واحدٍ أو إلغاء رؤيتنا المختلفة. كان طموحنا الوحيد – هو الاستفادة من كفاءاتنا المتنوعة (أخصائى أحياء، إنثروبولوجى، قانونى، فيلسوف، ومؤرِّخ)- كى نتمكن من تحديد المشاكل الرئيسية التى أثارتها فكرة الاستنساخ البشرى. لقد حاولنا بذل قصارى جهدنا – بفضل رؤيتنا الواضحة والتامة – أن نفيد القُرَّاء الذين يريدون متابعة الفكرة من جانبهم.

كيف باشرنا العمل؟ تركَّزت جلسات العمل حول نص يحرِّره فى كلِّ مرةٍ أحدُنا ونكون قد قرأناه مسبقًا. هكذا كنا نضع التحليلات المُقْتَرَحَة موضع النقاش، حتى نستكملها ونطوِّرها. لقد ذكرنا هذه المناقشات بعد كلِّ دراسةٍ، ونأمل أن تساعد هذه الصفحات على توضيح النقاش الذى بدأ لتوه؛ لأن هذه التأملات لا يمكن أن تنتهى، فمسألة الاستنساخ البشرى تتكون بالفعل من عدة مستويات تجعل من المهم وجود منحى متعدد المذاهب، هذا المنحى بدوره، لا يمكن عزله عن الأفكار التى تتطور اليوم حول أسئلة متعلقة بها، مثل الأخلاقيات الطبية والكرامة الإنسانية وفهم الذات ووظيفة الترميز والدور الاجتماعى والتاريخى لأخلاقيات علم الأحياء. نحن نبذل قصارى جهدنا عندئذٍ لنضع فى المنظور المشاكل التى أثارها الاستنساخ البشرى، وذلك بوضعها فى سياقها.

كى نتناول هذه الأسئلة، كان علينا بادئ ذى بدء أن نحدد طبيعة الموضوع الذى سنتناوله فليس هناك ما هو أسوأ من التخمين الذى نخشى أن يؤدى إلى مواقف وهمية أو التطلع إلى حلول غير ممكنة ومن ثم أصبح أول الأسئلة التى يجب أن نجد لها إجابات هى: ما هى - على وجه التحديد - التقنيات البيولوجية المستخدمة؟ وكيف نميِّز فيما بينها؟ هل الاحتمالات العلاجية كبيرة؟ ماذا يمكن أن نقول عن المخاطر السياسية والاجتماعية الناتجة عن تطبيق الاستنساخ التناسلى Reproductive على البشر؟ يجب أن نتقدم فى تحليل هذه المشاكل لنستطيع أن نجيب عن السؤال الخاص بالقبول أو الرفض. فبعد ميلاد النعجة دوللى، ظهر مباشرةً إجماع لرفض فكرة الاستنساخ البشرى. بعد ذلك سرعان ما بدأ هذا الإجماع يتفتت. وتردد بعض العلماء فى إعلان موقفهم خوفًا من عرقلة حرية البحث، وأعلن آخرون عزمهم على إنجاح الاستنساخ البشرى. حسم المعارضون بهذه التجربة الأمر بشكلٍ أفضل (بتفعيل القواعد الأخلاقية والقانونية لمراكزهم) عن طريق تذليل الصعوبات التى كانت موجودة لدعم رفض التجربة استنادًا للحجج القوية.

تناسلى أم لا تناسلى:

ما المقصود بالحظر على وجه الدقة؟ لا تزال عبارة "الاستنساخ البشرى" غامضة للغاية. علينا التمييز بين أمرين، ألا وهما، الاستنساخ التناسلى واستنساخ الخلايا. فالاستنساخ البشرى التناسلى هو تقنية تسمح بخلق طفل مُطَابق وراثيا لشخص مولود، سواء كان بالغًا أو طفلاً. بربطه بتقنية انقسام الجنين، هذا الاستنساخ التناسلى المرتبط بتقنية انقسام الجنين يمكنه أن يقودنا إلى مضاعفة الأطفال المتطابقين وراثيا المتطابقين فيما بينهم والمطابقين للشخص المُسْتَنْسَخ. يجب أولاً فى هذه التقنيات، استنساخ عدد من الأجِنَّة القابلة للحياة فى المعمل، ثم غرسها فى رحمٍ أو أكثر "للأم الحاملة"، إلى أن يؤدى ذلك إلى حمل ويبلغ نهايته وينتج عنه جنين يرى

النور. هذا المنظور للاستنساخ البشرى التناسلى يفجر العديد من الأسئلة التى لم نسمع عنها من قبل، والتى تمس بشكلٍ أساسىٍ مفاهيمنا عن الطبيعة البشرية بكلٍ أبعادها. يجب التمييز بعنايةٍ بين هذا الموضوع وموضوع الاستنساخ البشرى غير التناسلى الذى لا ينتج عنه فرد، ولكن فقط خلايا متطابقة وراثيا، وهى خلايا غير مُهيأة لأن تُزرَع فى الرحم ومن ثم لا تُفْضِى إلى ميلاد طفل.

إن الخاصية المتفرِّدة لهذه النقاشات هى تَوخِّى الحذر قبل أن تصبح تلك التقنيات موضوع النقاش موضع التطبيق الفعلى. يتميز الاستنساخ البشرى التناسلى، مقارنة بالتقنيات الأخرى للتوالد الاصطناعى.

بالنسبة لبقية تقنيات الإنجاب التى تتطلَّب مساعدةً طبيةً، فالنقاشات تتم بالفعل بعد ميلاد الطفل الأول. علينا هنا أن نواجه التساؤلات بصرف النظر عن الإنجاز التقنى.

إن هذا الإنجاز لا يضمن حتى الآن عند الحيوان نموا طبيعيا للكائن المُسْتَنْسَخ. فلا يمكن استبعاد إمكانية الشيخوخة المبكرة لدوللى، بالإضافة لارتفاع نسبة الوفيات فى فترةٍ ما حول الولادة وشذوذ الجهاز اللمفاوى مع الموت المبكر والتى كنا قد لاحظناها على عِجل استنسخه فى فرنسا فريقُ المؤسسة القومية للأبحاث الزراعية INRA . وهناك إجماع كبير أيضًا عند البيولوجيين المسئولين عن وأد كل محاولةٍ لميلاد طفل عن طريق الاستنساخ. ومع ذلك، فالتقنية فى تقدمٍ مستمرٍ على الأبقار بعد الأغنام، كذلك على الفأر حيوان التجارب بامتياز، ومن المُحْتَمَل أن تصبح هذه التقنية آمنة بما يكفى، فى مستقبلٍ قريبٍ، لتطرح مسألة تطبيقها على الجنس البشرى. يكمن النقاش الحالى إذن فى التبكير فى مناقشة الموضوع وأن نفترض فوراً أن تقنية فعالة وموثوق بها للاستنساخ التناسلى لكائنات من الثدييات ستكون مُتَاحة، بحيث نضمن النمو الطبيعى والقابلية للحياة لهذه الكائنات التى تم إنتاجها.

هل هناك أمل فى نهاية الأمر:

ستتذكر، قبل بدء هذا المسار قصة السيدة بندور؛ إذ إن لها بلا شك علاقة بالأسئلة التى يثيرها الاستنساخ البشرى. من ضمن نقاط الالتقاء، ستتذكر أن بندور هى سيدة مُصْطَنَعَةٌ وهبها آلهة الأولب كل النِّعَم: فقد شَكَّلَهَا هيفايستوس من الطمى وأخذت من أثينا نفحة الحياة والملابس ومن أفروديت الجمال ومن هيرمس المكر والكذب. سنذهب لأكثرهم شهرة، والذى يلائم عصرنا: فبرغبتها فى معرفة ما يحتويه الصندوق الذى وضعته الآلهة انطلقت بندور فى نشر كل الآلام - الأمراض والخلافات والمصائب - التى ترهق البشرية منذ ذلك الوقت وهكذا انتقم زيوس من بروميتيه: فقد اكتشف الإنسان بفضله النار والمعرفة والتقنية وعانى كذلك من كل أنواع الآلام التى لن تتركه لحاله أبداً. على كل واحد أن يعقد مقارنةً متوازيةً بين قصة بندور وقصة الاستنساخ البشرى وفقًا لتقديره.... يمكننا على سبيل المثال أن نؤكد على إحدى النقاط التفصيلية عند معرفتنا بالقصة مهما اختلفت نسختها، وسنظل نتطلع إلى الأمل الذى سيأتى دائمًا فى نهاية الأمر. تشير كلُّ النصوص الإغريقية إلى الأمل فى نهاية كل نفق مظلم، ذلك الأمل الذى يتولَّد بعد الألم وبعد أن تخور كلُّ القوى. يأتى هذا الأمل فى نهاية المطاف بسبب التباطؤ أو لتراكم المصائب التى تسحقه ولكنه يستطيع فى نهاية الأمر الإفلات منها.

هنرى أتلان Henri Atlan

ممكنات بيولوجية ومستحيلات اجتماعية

على أى منطق يمكن أن تستند آراؤنا للحظر الكلى، أو للسماح، فى بعض الحالات بالاستنساخ البشرى؟ بعكس ما نعتقده دائمًا لأول وهلة، ليس من البديهى الإجابة عن هذا السؤال بطريقةٍ واضحةٍ وصريحةٍ. بالعكس، كلما تمنينا عرض الحُجَج القادرة على تبرير مواقفنا بطريقة دقيقة ومقنعة، اكتشفنا كم الحجج التى كانت تبدو مؤكدة فتظهر أنها قابلة للنقاش وذات وجهين ويصعب الإقرار بها . على كلِّ حالٍ هذا ما أتمنى أن أبدأ فى عرضه باختبار التفاعلات الرئيسية فى فكرة الاستنساخ البشرى، التى أصبح من الممكن مواجهتها من الآن فصاعداً، من وجهة النظر الصارمة للتقنية البيولوجية.

سأشرع فقط فى هذه المناقشة، بما أن جُلَّ هذا الكتاب مُكرَّس لاختبار الصعوبات التى نقابلها فى محاولة فهم مخاطر الاستنساخ ونتائجه أضيف أيضًا أن هذه الأفكار الأولى تعكس، على الأقل ولو جزئيا، تطور موقفى الشخصى. محاولاً أن أجد المنطق فى مواقفى الأولى، أدركتُ فعليا أنها لم تكن تعتمد على حُججٍ قويةٍ بما يكفى. وفى أثناء بحثى عن حجج لا نزاع عليها، أدركت أن الأسئلة نفسها لم يتم مواجهتها كما كنتُ أعتقد فى البداية.

نوعان من الاستنساخ تناسلى ولا تناسلى

قبل الدخول فى هذا البحث، كان يبدو لى أنه لا غنى عن تعريف ما نتكلم عنه ومن ثم نسترجع، من وجهة نظر بيولوجية، ما نفهمه من كلمة "استنساخ". المصطلح

يعنى اليوم بشكلٍ واسعٍ تدخلات علمية متمايزة ومهم ألا يختلط علينا الأمر. إن استرجاع هذا التمايز ليس مهما فقط من وجهة نظر تقنية، ولكن أيضًا من وجهة نظر استخدام اللغة. علينا أولاً أن نميِّز نوعين من الاستنساخ البشرى الذى يمكن أن نسميِّه، لعدم توفُّر الأفضل، تناسلى ويعمل على تناسل الكائن أو لا تناسلى يعمل على تكاثر سلالات من الخلايا.

النوع الأول من الاستنساخ، وهو الاستنساخ التناسلى وهو عبارة عن إعطاء ميلاد لشخصٍ بتقنية نقل النواة. الأمر يتعلق بتوليد كائنات متطابقة وراثيا فيما بينها وذلك بنقل نواة من خليةٍ جسميةٍ ووضعها فى بويضةٍ مفرغة، أى انتزعنا نواتها.

يمكن أن نناقش مصطلح الاستنساخ، فيمكن أن نسأل أنفسنا لماذا سُميت هذه التقنيات التى تؤدى إلى ميلاد فرد جديد بـ"الاستنساخ".فهذا جديد جدا. فيما مضى، عندما كان الباحثون يجرون تجارب نقل النواة - كانت هناك سلسلةٌ كاملةٌ من التجارب، كانوا يأخذون النواة وينقلونها فى بويضةٍ مفرغةٍ بهدف توليد جنين سينمو بعد ذلك - لم يفكر أحد فى تسمية هذه التقنية بـ"الاستنساخ".

الاستنساخ اللاتناسلى للكائنات يكمن فى استخدام إما نفس التقنية لنقل النواة أو تقنيات أخرى لاستنساخ الخلايا بمعنى الكلمة _ مما يعنى استنساخ مستعمرات من الخلايا المتطابقة وراثيا بالانقسام المتتالى بدءًا من خليةٍ وحيدةٍ. قد تتضمن هذه التقنيات خلايا جنينية أو لا وتُفضِى إلى إنتاج سلالات من الخلايا أو الأنسجة يمكن أيضًا أن تُنتِج خلايا لديها كلها القوى الكامنة للجنين، لكن لا مجال لإكمال النمو حتى نهايته والوصول من ثم إلى ميلاد طفل. سنعود إلى وجهات النظر الطبية التى قدَّمها التطور الحالى لهذه التقنيات وإلى المشاكل الأخلاقية المختلفة جدا التى تعوق هذا الشأن.

فى النهاية انقسام الجنين هو أيضًا تقنية أخرى تنطلق من جنين منتَج بطريقةٍ معتادةٍ، سواءً فى المختبر أو داخل جسم الكائن الحى وتسعى هذه التقنية لأن تُنتِج

بطريقةٍ صناعيةٍ ما تفعله الطبيعة عندما تُنتِج توائم. يتعلق الأمر بأخذ جنين مُخصَّب عندما يكون فى طور الخلية الواحدة، وتركه لينقسم إلى خليتين، ثم نفصل هاتين الخليتين. حيث تُنتِج كلٌّ منهما بدورها جنينًا. هكذا تُنْتَجُ التوائم الحقيقية فى الطبيعة. ولكن هذا يمكن أن يتم صناعيا فى المختبر. وتُستخدَم هذه التقنية عادةً على أجنَّةِ الأبقار والأغنام.

إذن الاستنساخ التناسلى بتقنية نقل النواة هو أساسًا مختلف عن انقسام الجنين الذى يسمح بالحصول بدءًا من بيضة مُخَصَّبَة على عدة توائم، وذلك بفصل الخلايا الجنينية التى أتت من الانقسامات الخلوية الأولى. نقطة انطلاق الانقسام الجنينى هى جنين مُنتَج بالتكاثر الجنسى المعتاد، أى عن طريق اندماج حيوان منوى وبويضة بتآلف كروموسوماتهم وإعادة توليف الجينات الوالدية والتى تكون نتيجتها جينوم فريد، مختلف عن كلٍّ من جينوم الأب وجينوم الأم. إن التوائم التى تُنْتَجُ بعد ذلك، بتقنية انقسام الجنين، لديها بداهة نفس الجينوم مثل التوائم الحقيقية المُنْتَجَة بشكلٍ طبيعى، ولكن هذه "التوائم " يمكن أن توجد بعددٍ كبيرٍ، فمحاولة تطبيق هذه التقنية على أجنةٍ بشريةٍ نتج عنها عشرات الأجنة التوائم. ولكن، لأسبابٍ أخلاقيةٍ، لم تُزرَع هذه الأجنَّة أبدًا فى رحم ونموها حتى مرحلة الحمل لم يتم حتى تجريبه. فالأجنَّة المُستَخدَمة فى الانقسام كانت شاذة كروموسوميا (ثلاثية الصبغيات) بحيث، كان نموها الطبيعى، مُستبعَدًا منذ البداية.

نرى كم يختلف هذا عن الاستنساخ التناسلى – مثل الذى أُجْرِىَ على النعجة دوللى. بالفعل، هذه المرة أنتج الجنين تكاثر لا جنسى: فنواته، مع إجمالى الجينوم الخاص به، مأخوذة من خلية كائن بالغ، دون اندماج أمشاج أو إعادة ترتيب للجينات الوالدية. تُنْقَل هذه النواة بعد ذلك داخل بويضة تم إخراج نواتها الأصلية. إذا كانت البويضة مُستخلَصة من نفس الأنثى البالغة التى استخلصنا منها النواة المنقولة، ستكون النتيجة قريبة من التناسل العذرى. فى حالة دوللى، فإن الأنثى التى أُعطيت

النواة وتلك التى أُعطيت البويضة مختلفتين، يمكن أن نتخيل أن الكائن الذى أُعطِىَ النواة هو ذكر. هذا يُنتِج كائنًا ذكرًا متطابقًا وراثيا ، تقريبًا توأم لـ "والده"، مثل ما كانت دوللى، فهى التوأم الحقيقى لـ "والدتها" وراثيا.

بديهيا، لا يوجد ما يمنع تخيُّل اجتماع هاتين التقنيتين. استنساخ فرد عن طريق نقل النواة وانقسام الجنين، الذى تم إنتاجه بهذه الطريقة، مع التكرار عدد من المرات، سوف يسمح بميلاد عدة أفراد - بشرط زراعتهم فى عدة أرحام أنثوية، وبشرط أن الحمل يصل لنهايته - متطابقين وراثيا فيما بينهم وأيضًا مطابقين لمَن استُخلصَتْ منه النواة الخلوية.

فى النهاية ليس كل نقل نواة هو استنساخ: فمثلاً وُلِدَ طفل حديثًا لامرأةٍ بويضاتها مصابة بمرض فى السيتوبلازم ولم تتمكن البويضات من التطور والنمو بعد التخصيب فتم تخصيب واحدة من بويضاتها فى المعمل مع حيوان منوى من الزوج وتم نقل النواة التى نتجت عن ذلك فى بويضةٍ مفرغةٍ من نواتها لسيدةٍ أخرى. واستطاع الجنين إذن أن يبدأ فى النمو بشكلٍ طبيعىٍّ ثم تم إعادة زراعته فى رحم السيدة الأولى. نرى هنا متى لا يتعلق الأمر بالاستنساخ: هناك تخصيب بحيوان منوى واندماج للأمشاج وتكوين جينوم جديد لا يشبه أى جينوم آخر، مثل أى تناسل جنسى معتاد. انتقال النواة هنا، سمح بإحلال السيتوبلازم المصاب للبويضة المُخصَّبة ببويضة سيدة أخرى. تلعب هذه الأخيرة بشكلٍ ما دور "الأم البديلة" ليس بإعارة جسمها للحمل، ولكن بإعطاء بويضة مفرغة من نواتها.

الفائدة العلمية الكبيرة من هذه التجارب الخاصة بنقل النواة على الحيوانات هى السماح بدراسة الأدوار الخاصة بكلٍّ من النواة -المشتملة على جينوم الجنين - والسيتوبلازم، من أصل أموى والبويضة. لقد أُجرِيَتْ تجارب منذ عدة عشرات من السنوات ولكنها لم تُكلَّل بالنجاح. رغم نجاح الرواد - مثل جون جوردون John Gurdon، الذى كان يجرب على الضفدعيات - كان من المقبول وجود عدم إمكانية من حيث المبدأ،

بما أن التطور الجنينى يُعتَبر كما لو كان مُحدداً "ببرنامج" محتوى بالكامل فى جينوم الجنين. تدريجيا كلما انقسمت الخلايا واختلفت فيما بينها لإنتاج مختلف الأعضاء لفرد كامل النمو، يتعدل نشاط جيناتها بهذا "البرنامج" للنمو. وكانت هذه التعديلات تُعتَبر غير قابلة للرجوع فيها: خلية كبد أو كلى أو مخ أو عضو آخر، فهى نتيجة التزام الخلايا الجنينية التى أنتجتها فى طريق التشكُّل حيث يكون جزء فقط من جينوم الفرد نشطًا، ويُنتج بالأحرى خلايا هذا العضو عن أن يُنتج خلايا أى عضو آخر.

الثورة التى جلبها نجاح إنتاج دوللى، هى إحضار الدليل التجريبى على أن هذا التمايُز يمكن الرجوع فيه وأنه يتوقف من جانبٍ على عوامل غير وراثية مرتبطة بخواص السيتوبلازم، لقد اكتشفنا بفضل دوللى وبفضل النجاحات التى تبعتها لنفس التقنية، على حيوانات أخرى، وخاصة أكثر حداثة على الفئران أن جينوم الخلية الخاصة بفرد بالغ يسلك مثل جينوم الخلية الجنينية الأصلية: فهو يجد كلَّ قدراته لإنتاج مختلف أعضاء الجسم البالغ بشرط أن يُزرَع فى سيتوبلازم البويضة. سنقول من الآن فصاعداً : إن الجينوم الذى تم تمييزه سابقًا، والذى كان نشاطه محدوداً فى خلية عضو أو نسيج معين ، تم "إعادة برمجته" عن طريق سيتوبلازم البويضة. بيد أن هذا السيتوبلازم لا يحتوى على جينات (خارج الدنا الخاصة بالميتوكوندريا التى هى لهذه اللحظة من المُستبعَد أن تلعب دوراً فى التطور). أما بروتينات السيتوبلازم فهى تلعب دوراً حاسمًا فى هذا البرنامج للنمو، ليس فقط فى الطور الأصلى للبويضة المُخصَّبة، لكن أيضًا على طول طريق التمايز الجنينى. هكذا، فإن برنامج النمو هو بالفعل مُوزَّع فى الفراغ والزمن، على مجموعة التفاعلات بين الدنا والبروتينات المنظمة وعلى السلسلة الزمنية لحالات النشاط المختلفة التى تُنتِج دينامية هذه التفاعلات.

فيما يشبه برنامج الحاسوب، يمكن للجينوم أن يُقارَن ببيانات مُخزَّنة فى الذاكرة. استعارة الذاكرة الوراثية ملائمة أكثر من استعارة البرنامج الوراثى. بعكس ما كنا نعتقده لمدةٍ كبيرةٍ فإن الكائن يتحكم فى نشاط الجينوم على الأقل بقدر ما يتحكم

الجينوم فى نمو ونشاط الكائن. فى هذه النقطة تحديداً تكون تجارب الاستنساخ التناسلى بتقنية نقل النواة مهمة جدا لفهم دينامية هذه التفاعلات المُركَّبة بين تحديدات وراثية وتحديدات تخلقية.

إنتاج كائنات بشرية بالاستنساخ

تبعًا لما سبق فإن الاستنساخ التناسلى للكائن البشرى، سيكون إذن: إنتاج جنين بنقل النواة بدءًا من خلية جسدية أو جنينية، ونموه حتى يبلغ نهاية النمو وميلاد طفل. إذا كانت الخلية المُسْتَنْسَخَة خلية جسدية مأخوذة من بالغ أو طفل ستكون النتيجة طفلا ذا جينوم كروموسومى مطابقًا لجينوم البالغ أو الطفل الأصلى. أما إذا كانت الخلية المُستنسَخة لجنين، ستكون النتيجة شبه توأمية، مع ترحيل بسيط فى الوقت، وهى فضلا عن ذلك غير محددة بنسختين. فى كل الأحوال، إذا طُبِّقَت هذه النتيجة سيتم إنتاج طفل أو أطفال بالتناسل اللاجنسى، كَنُسَخٍ متطابقة كروموسوميا فيما بينها ومطابقة للكائن الأصلى. على المستوى البيولوجى، فإن الأمر يتعلق بإنتاج العديد من الأفراد، المتطابقين وراثيا مثل التوائم الحقيقية ولكن وُلدوا بحيث يوجد بينهم فرق فى التوقيت والأجيال. كما رأينا، فهذا الاستنساخ التناسلى - الذى يفضى إلى نمو يبلغ نهايته ثم ميلاد طفل - يجب أن نميزه عن الاستنساخ " اللاتناسلى " الذى لا يتعلق إلا بخلايا جسدية لبالغين أو أجنَّة، ولا ينتج عنه جنين ينمو ليبلغ نهاية نموه.

إن استنساخ الخلايا البشرية، أى إنتاج عن طريق زراعة عدد كبير من الخلايا المتطابقة وراثيا بدءًا من خلية أصلية، مُستخدم منذ مدة طويلة وذلك لتطبيقاته العديدة فى الأبحاث البيولوجية وفى الطب. فى معظم الحالات، ولا تسبب هذه التقنية أى مشاكل أخلاقية خصوصًا عندما تكون الخلية مُستنسَخة خلية جسدية لبالغ. أما استنساخ خلايا جنينية، قد يُسَبِّبُ مشاكل أخلاقيةً مرتبطةً بظروف التجربة أو الدراسات على الجنين. المشاكل التى يسببها منظور الاستنساخ البشرى التناسلى

مختلفة جدا؛ لأنها تتعلق بوضع الأطفال الذين سيكونون قد وُلدوا، ثم البالغين الذين من المحتمل أن يكونوا قد تم إنتاجهم بهذه الطريقة. يتعلق الأمر هنا بمشاكل أخلاقية وقانونية كبيرة تمس هوية الشخصية الإنسانية، وتعريف البشرية نفسها. كل اللجان الأخلاقية التى تمّت استشارتها أوصت بالحظر المطلق لهذه الممارسة، على المستوى القومى والدولى، بشرط إعادة النظر فى المسألة خلال عدة سنوات.

عدة أسباب تساهم فى جعل تطور هذه الممارسة للتناسل فى المرحلة التى نحن فيها غير مقبولة؛ لأنها تخاطر بسحبنا إلى نكوص أخلاقى خطير فى تاريخ البشرية. ولكن من المهم تحليل الأسباب التى تدعم الحظر بالتفصيل. فهى لا تتشارك فعليا كلها فى نفس الحجج وليس لها كلها نفس الوزن تبعًا للظروف.

هل سيشكّل الاستنساخ البشري التناسلي جريمة ضد الإنسانية ؟

اقترح البعض تشبيه ممارسة الاستنساخ البشرى، عندما يتعلق الأمر باستنساخ تناسلى، بجريمة ضد الإنسانية. سيتعلق الأمر بجريمة ضد الإنسانية بتشبيهه بالزواج القسرى فى المرابض البشرية التى أنشأها النازيون بهدف صناعة كائنات بشرية متوافقة مع أيديولوجيتهم. ستكون الجريمة أكبر، فى حالة الاستنساخ التناسلى؛ لأن الأفراد الذين سيُصنعون بهذه الطريقة لن يستفيدوا بمصادفات التناسل الجنسى والتفرُّد الوراثى الذى يؤمِّنه.

فكرة التناسل طِبق الأصل التى يستدعيها الاستنساخ التناسلى تلعب دوراً لا يُنْكَر فى الإحساس بالرعب الذى تسببه دائمًا، بتلقائية وقبل أى تفكير، فكرة تطبيق هذه التقنية على الجنس البشرى. لكن، من المهم أن نحلل بتفاصيل أكثر مسألة العلاقة بين وحدانية الجينوم لكل فرد ووحدانية الشخص الذى تتعلق به فكرة الكرامة والاحترام الذى يستحقه.

أظهرت كثيرٌ من الدراسات التى تمَّت على توائم حقيقية أنه، بالرغم من تطابق الجينوم الخاص بهم والتشابه المدهش لمظهرهم الفيزيائى، فإن العناصر المكوِّنة لفرديتهم ليست كلها واحدة. فمثلاً، لا تحدد الجينات بشكل كامل لا بنية الوصلات العصبية لأمخاخهم، ولا بنية نظمهم المناعية؛ لأنها تدمج عوامل تخلقية وعناصر عرضية جزئيا فى تاريخ تطورهم. من باب أولى، شخصياتهم النفسية، التى يدمجها التاريخ بتأثيرات بيولوجية واجتماعية وثقافية، لا يمكن أن تُعتبر ببساطة أنها متطابقة فحسب. فوحدانية شخصيتهم ليست أقل من أى إنسان آخر. فى حالة الاستنساخ التناسلى، الوضع سيكون تقريبًا مماثلاً لتوائم حقيقية، فيما يخص الأفراد الذين أُنْتِجُوا بدءًا من نواة خلية لشخص متبرع ما سواءٌ كان رجلاً أو امرأة، وغالبًا تكاثروا بعد ذلك بتقنية انقسام الأجنة. مع ذلك، فيما يخص التشابه بين المتبرع ونسخه، يمكن أن نفترض أن هذا التشابه سيكون أقل من حالة التوائم، بالرغم من أننا لا نعرف إلى أى مدى سيظهر ذلك وطبيعته. بالفعل فلدى التوائم الحقيقية ما هو مشترك ليس فقط جينوم البيضة المُخصَّبة الأصلية التى أتوا منها، ولكن أيضًا السيتوبلازم بعوامله متغيرة الشكل. على عكس ذلك فإن الفرد المُنْتَج عن طريق نقل نواة بدءًا من كائن موجود بالفعل لا يشترك معه سوى فى دنا كروموسوماته والمكونات الأخرى للنواة.

لهذا فإن حجة وحدانية الشخص، التى ستختفى فى حالة الاستنساخ التناسلى، غير سارية. مثلما تقول اللجنة القومية لأخلاقيات علم الأحياء الأمريكية، حتى بالنسبة للذين يعارضون بشكل مطلق هذه الممارسة (فى هذه الحالة الكنيسة الكاثوليكية)، سيكون الاستنساخ البشرى إهانة للكرامة الإنسانية، ولكن لن تتأثر بأى طريقة كرامة الشخص الذى سيأتى عن طريق الاستنساخ.

فى الحقيقة إن أسباب حظر الاستنساخ البشرى التناسلى هى ذات مرجعية اجتماعية أكثر منها بيولوجية. بالإضافة إلى أنه، فيما يبدو يمكن إعادة التفكير فى كلٍّ من هذه الأسباب فى بعض الظروف الخاصة التى أثارت الجدل بخصوص التطبيقات

الطبية الممكنة للاستنساخ التناسلى كتقنية حديثة للإنجاب بمساعدة طبية. بيد أن على عكس تقنيات الإنجاب التى تتطلب مساعدة طبية PMA الموجودة بالفعل، لم يُطَبَّق الاستنساخ التناسلى بعد على الجنس البشرى. أضف إلى ذلك، أنه حتى عند الحيوان فما زالت التقنية غير آمنة، فيما يخص النمو الطبيعى للفرد المُنْتَج بهذه الطريقة .

لذلك فإن السؤال المطروح حاليا سواءً كان جائزًا أم لا، حول ما إذا كان تطبيق تقنيات تهدف إلى إنتاج طفل بالاستنساخ التناسلى على الرجل والمرأة، له صفة قانونية أم لا، هذا السؤال قد تلقى حتى الآن إجابات سلبية. إن اللجنة الاستشارية القومية للأخلاق CCNE فى تقريرها لرئيس الجمهورية (أبريل ١٩٩٧) " تقدر أن هناك إمكانية للمعارضة بكل الطرق الممكنة لتطوير ممارسات تهدف إلى إنتاج نسخة طبق الأصل من كائن بشرى كذلك بالنسبة للأبحاث التى توصل لهذه النتيجة ". (مع ملاحظة أن هذه التوصية لا تخص فقط الاستنساخ التناسلى ولكن أيضًا انقسام الجنين.)

اللجنة القومية لأخلاقيات علم الأحياء بالولايات المتحدة تعتبر نفسها غير مسئولة، باعتبار الحالة الراهنة للمعرفة، عن أى محاولة استنساخ مولِّد للبشر وتوصى بإجراء تصويت لقانون فيدرالى يهدف لحظره، محتويًا مع ذلك على فقرة تسمح بإعادة تقييم المسألة بعد فترة من الوقت.

وأخيرًا، يوجد فى معظم الدول الأوربية تشريع يحظر بشكل أو آخر الاستنساخ البشرى التناسلى.

علاوة على أن التقنية ما زالت غير آمنة على الحيوان، هناك أسباب كثيرة تم التذرع بها لتبرير الحظر، والقاسم المشترك فيها هو إهانة كرامة الإنسانية. هذا ما يشير إليه باختصار " الإعلان العالمى لليونسكو عن الجينوم البشرى وحقوق الإنسان ". ولكن فكرة إهانة الكرامة الإنسانية ترتدى هى نفسها مظاهر مختلفة تبعًا للنتائج الاجتماعية التى يمكن منذ الآن أن نتخيلها إذا كانت قد طبِّقت هذه الممارسة، والدوافع التى يمكن فهمها لأصل هذه التطبيقات.

فوضى البنوة:

سيكون الأفراد نتاج الاستنساخ التناسلي متطابقين وراثيا مع إخوة وأخوات توائم استُنْسِخا منهم، لكن ربما سيكون لديهم ترحيلاً في الوقت لدرجة أنه يمكن اعتبارهم ينتمون لجيل "الأبناء" أو "الأحفاد". غير أن مثل هذا الوضع لأول وهلة يجازف بإثارة الفوضى في نظام المعايير الإنسانية المعروفة في مجال البنوة. بالرغم من أن الأنثروبولوجيين وصفوا نظم عديدة للبنوة، ومختلفة جدا عما هو مُطبَّق في مجتمعاتنا، فأي من نظم البنوة يمثل ببساطة وعلى نحو مجرد بنية أحد الوالدين البيولوجيين، بما أنها ترتكز كلها على التجربة العالمية في التناسل الجنسي. سيعمل التناسل اللاجنسي الذي يحققه الاستنساخ التناسلي على الإخلال بكل نظم البنوة الموجودة ويمكن أن يؤدي، في النهاية، إلى قمع علاقات البنوة نفسها. من ناحية أخرى، فإن التعايش في نفس التجمُّع البشري لأشخاص وُلدوا من أب وأم وأشخاص وُلدوا بتناسل وراثي لاجنسي، سيخلق مشاكل هوية مدنية يصعب حلها، كذلك الظروف الاجتماعية للتمييز المحتمل الذي سيكون غير مقبول أخلاقيا.

من خطر الذرائعية(*) إلى خطر العبودية:

سيخضع الاستنساخ التناسلي المؤدي إلى ميلاد كائنات بشرية بالضرورة لغايات خارجة عن البشر الذين أتوا بهذه الطريقة. بالفعل سيكون هؤلاء نتاجًا لإنجاز مشاريع تهدف، من خلال التعريف إلى إنتاج طِبق الأصل لجينوم مُحدد جيداً. سيصنع جسم الفرد ليساعد كوسيلة للتعبير عن جينوم اختاره طرف ثالث. سيمحى اليانصيب الوراثي. بالتأكيد، كما رأينا، فالهوية البيولوجية للفرد لا يمكن اختصارها في هوية وراثية كروموسومية، بسبب دور الوراثة السيتوبلازمية ودور التخلُّق المتعاقب في النمو.

(*) الذرائعية هي قول "ديوي" النظرية أداة للتأثير في التجربة وتبديلها، وورد في النص هنا كلمتا استغلال ذرائعية لتعبرا عن نفس المعنى. (المترجمة)

هوية الشخصية الإنسانية فى إبعادها الأكبر، الاجتماعية والثقافية، لا يمكن اختزالها فى الهوية الوراثية الكروموسومية .

لم يبقَ سوى أن إنتاج شخصية بشرية بالاستنساخ التناسلى سيكون تأثير غايات خارجة عن هذه الشخصية – صريحة ومخططة – فضلاً عن ازدهاره المستقبلى الذاتى الذى لا يمكن التنبؤ به. من هنا، سيسبب قبول هذه الصناعة إلغاء الذاتية الممكنة للإنسان بعزله منذ نشأته فى المشروع الذرائعى الذى سيُعرَف بالمعنى المادى والمعنوى للكلمة "بطاقة هويته".

بالفعل سيشكل الاستنساخ التناسلى للبشر انقلاباً كاملاً فى العلاقات بين الهوية الوراثية وهوية الشخصية الإنسانية بكل أبعادها. الطابع الوحيد لكل كائن بشرى الذى تستند عليه حقوق الإنسان وكرامة الشخص مُعبَّر عنه بالفعل بشكل مرئى فى وحدانية مظهر الجسم والوجه التى تنتج هى نفسها مباشرة من وحدانية جينوم كل فرد. التوائم الحقيقية هى الاستثناء ـفهى نادرة نسبيا ومحددة فى أخوات صبيان وبنات مولودين فى نفس الوقت –الذى يسمح بتمثل الحقيقة الاجتماعية بشكل تقريبى والذى سيخلق عند صناعة نسخ من شخص بالغ أيا كان عددها، ربما بترحيل فى توقيت الأجيال. رغم أن تتطابقهم الوراثى لا يعنى بنفس المقدار تطابق شخصياتهم – سيكونون إذن بشراً بحقوق كاملة، متفرِّدين كأشخاص – ستتم رؤيتهم بالمعنى المادى والمعنوى، كنسخ طبق الأصل من بعضهم البعض وكذلك نسخة من السلف الذى استُنسِخ. تميل القيمة الرمزية للجسم والوجه المنظور إليها كدعائم للشخص فى وحدانيته إلى الاختفاء(*) .

مع الفارق أن النعجة دوللى لا تعلم شيئًا عن علم الوراثة ولا تعلم حتى إنها نسخة، والخراف لا تعلم أنها ليست نسخًا، فالنسخ البشرية سيعلمون إنهم نسخ، وسيُعرَفون بذلك من البشر الآخرين. هذه النسخ البشرية سوف يمكن اعتبارها

(*) انظر الملحوظة فى آخر الفصل .

كـ"سـلالات" مـختلفة أو أنواع تحت- إنسـانية أو بعـد- إنسانيـة من الجنس البـشرى. سيتم إنتاجهم بغايات خارجة عنهم هم أنفسهم. سيتم استغلال وجودهم وسيواجهون خطر التحول إلى شكل جديد من أشكال العبودية حيث ستعمل النسخ كوسائل للتعبير عن صفات مفترض أنها موجودة فى الجينوم الخاص بهم، والتى بسببها تم اختيارهم. يمكن أن يصبحـوا إذن عبيـدًا للجينوم الخـاص بهم وفى نفس الوقت عبيدًا للبشـر الآخرين الذين صنعوهم بهذا الهدف؛ فشخصيتهم الإنسانية الخاصة بهم ستصبح هى أيضًا رغم كل شىء غير قابلة للاختزال فى جيناتهم مثلهم مثل البشر الآخرين، يمكن أن نتخيل أن إنسانيتهم نفسها قد تقودهم للثورة. ولكن صناعتهم، بعيدًا عن كونها تعتبر تقدم، ستكون بمثابة نكوص اجتماعى وأخلاقى سيقود إلى إعادة خلق الظروف لاستعباد جديد.

ماذا ستكون دوافع الترخيص المحتمل؟

لم يرد بعض الشهود الذين سمعت أقوالهم اللجنة الأمريكية تصوُّر الاستنساخ التناسلى غير فى بعده الفردى بالأحرى (المقيد ببعض المواقف الخاصة) عن السياق الاجتماعى حيث سيُسْتَخْدَم كنموذج للتناسل شائع نسبيا. تبعًا لهذا المفهوم، لن يكون الاستنساخ سوى طريقة جديدة لإشباع الرغبة الفردية فى طفل فى بعض الحالات الخاصة جدا حيث لن تكون أى تقنية أخرى للإنجاب الذى يتطلب مساعدة طبية قابلة للتطبيق. وفى هذا الصدد ما تحدثنا عن تطبيقات طبية محتملة، وهذه المواقف ستقود إلى تحليل طبيعة الدوافع التى تبرر اللجوء المحتمل لهذه التقنية.

هناك بالكاد حاجة للإشارة إلى صناعة نسخة أو أكثر، من البالغين أو الأطفال، التى سيكون الهدف منها العمل كخزانات للأعضاء التى ستُستزرع. وهذا سيمثِّل بالمعنى الحقيقى تجديدًا فى الممارسات القديمة للتضحية البشرية.

هناك تطبيقات أخرى أثارها بعض المرشحين لعملية الاستنساخ لهم هم شخصيا أو لأحد أقاربهم. غاية هذه الطلبات تُقدم دائمًا جانبًا خارقًا يبدو أن جذوره غارقة فى الأساطير القديمة للتقمص والخلود أُعيد تفسيرها بمصطلحات بيولوجية زائفة. رسوخ بنية هذه الأساطير فى الخيال الفردى والجمعى يجب أن يقود إلى يقظة حادة أمام فكرة وضع التقنية فى خدمتهم بحجة تبريرات طبية زائفة.

هكذا سيكون البعض مستعدا نزولاً على رغبة الأهل لإعادة إنتاج طفلهم الذى توفى لتوه بالاستنساخ. الطفل الناتج فى هذه الظروف سيكون بالفعل شخصًا جديداً، ولكن سيكون فى الوقت نفسه، فى عيون والديه الطفل المتوفى وقد بُعِثَ إلى الحياة، بفضل تشابهه الفيزيائى وبفضل الفكرة، الخاطئة بالطبع، بأن تطابقهم الوراثى سيكون مكافئًا لتطابق كلى. خطوة إضافية تم اجتيازها من جانب هؤلاء الذين أو اللاتى عبَّروا عن رغبتهم فى أن يروا نسخًا لشركائهن أو شريكاتهم المتوفيين، أو أى شخص آخر من أقاربهم. فى تمثيل هذه الرغبات السابق ذكرها، كل شىء يمر كما لو كان جينوم الفرد يتمتع بخواص الروح فى التقاليد والأعراف القديمة. فكرة خلود الروح، يبدو أنها تجسَّدت فى ديمومة البنية الجزيئية للجينات، تقود بشكل طبيعى إلى فكرة إعادة التجسيد التى أُسست بالخطأ على الرؤية الأسطورية لعلم الوراثة.

كذلك فإن، رغبة هؤلاء الذين يقولون : إنهم مرشحون لاستنساخهم الشخصى تبدو دائمًا مدفوعة بنفس الصورة المُشوَّشة لخلود سيجلبه الحفاظ على بنية الجينوم الخاص بهم فى فرد يبدأ وجوداً جديداً يفترض أنه نفس الوجود القديم.

على كل حال، تُعتبر هذه التصورات تخفيضًا لقيمة كرامة الفرد الذى سيتم إنتاجه بهذا الشكل كوسيلة تم تخطيطها لتحقيق هذه الرغبات الخيالية.

إن تقنية الطب الحيوى لن تُستخدم فى أى من هذه الحالات لخدمة تلك الخرافات، دون أن تفسد طبيعتها العلمية والأخلاقية. سيكون الطب إذن فى خدمة فكرة خيالية، علمية زائفة، فى الأصل، بالإضافة إلى، مشروعات تهزأ بكرامة الأشخاص القادمين.

قد يتطلع المرء إلى تطبيق طبى كتعويض عن عقم، ذكرى أو أنثوى، مع غياب تام لإنتاج أمشاج. إن الاستنساخ التناسلى لخلية بالغة لرجل أو امرأة وُجدوا فى هذه الظروف، مع الاستخدام المحتمل لسيتوبلازم بويضة الشريكة، سيعطيه أو يعطيها توأماً يقوم مقام طفل. فى بعض الأحوال، قد يرجح رجل وامرأة مرتبطان عمل مشروع للوالدين، كما يتطلبه القانون الفرنسى، باقتراح استخدام بويضة من السيدة لتلقى وتنشيط نواة خلية الرجل. التفرد الجينى لهذا الطفل سيكون إنتاجًا مطابقًا للتفرُّد الجينى "لوالده"، بما فيه من شذوذات محتملة للجينوم والمسئولة عن العقم. هنا أيضًا، يتضح الطابع الذرائعى لإنتاج مثل هذا الطفل بهدف تحقيق غايات خارجة عنه ويكون قمع عدم تحدده الوراثى واضحًا. لا يمكن أن نرى أن الرغبة فى طفل بأى ثمن يمكن أن تبرر هذه الممارسة. يوجد أيضًا عناد علاجى يجب أن يقلع عنه الطب، فيبدو أننا هنا نتخطى مرحلة العناد الإنجابى، حيث الإنجاب غير الممكن سيحل محله تناسل لاجنسى.

مع ذلك، يعتبر بعض البيولوجيين وبعض الفلاسفة وحتى بعض المسئولين الدينيين من البروتستانت أو اليهود أو المسلمين أن المقصود هنا هو مثال لحالة، حيث بشكل استثنائى، يمكن للاستنساخ التناسلى أن يكون مُبرراً أخلاقيا. ولكى ننهى الموضوع، يقودنا ذلك لتصور إمكانية وجود حالات أخرى استثنائية قد يبدو الاستنساخ التناسلى فيها كممارسة علاجية مقبولة.

هل هى حالات مقبولة ؟

هناك حالة خاصة جدا تُقدم دائمًا كمثال متميز للتبرير الطبى الممكن للاستنساخ التناسلى. إنها حالة طفل يعانى من اللوكيميا ويمكن إنقاذه منها بزرع نخاع عظمى ولا يجد له واهبًا متوائمًا. الأهل إذن يمكن أن يطلبوا إنتاج نسخة لهذا الطفل يؤخذ منه النخاع العظمى دون تهديد لحياته. من البديهى أنه سيتم تربيته مثل أى طفل آخر،

محتمل بمزيد من الحب بما أنه أنقذ حياة أخيه أو أخته. هذا الاحتمال يُعتبر مبرراً أخلاقيا إذن من البعض. وآخرون يرفضونها بهلع مؤكدين أن الطفل لم يُنتج لذاته ولكن ليكون وسيلة لعلاج الطفل المريض. المبدأ الكانطى الذى يحض على عدم استعمال الإنسان كوسيلة فقط يتم الاستشهاد به فى بعض الأحيان، ناسين أن الطفل يمكن أن يكون مرغوبًا فيه لذاته وفى الوقت نفسه للمساعدة فى علاج أخيه أو أخته. ليس بالضرورة إذن استخدامه كوسيلة فقط. بالإضافة إلى أن الرغبة فى طفل عادة ما تكون ملتبسة: هدفها إشباع رغبات (بوعى أو بدون وعى) الوالدين اللذين بقدر سعادتهما بالطفل الذى سيولد فهو يُعتبر فرداً مستقلا عن مشاريع والديه فى النهاية، لقد حدث بالفعل أن والدى طفل مصاب باللوكيميا قد رُزقا بطفل بطريقة طبيعية لنفس هذا الهدف وهو استخدام نخاعه العظمى فى علاج طفلهم المريض. ولكن، بعكس حالة الاستنساخ، لم يكن لديهم أى تأكد من التوافق المناعى لنخاع الطفل المولود بشكل طبيعى. نرى هنا أن الأمر يخص حالات محددة حيث الحُكم الأخلاقى هو على الأخص صعب وحيث يجب بديهيا الدخول فى تفاصيل كل حالة على حدة.

أيضًا بالنسبة لاستخدامات الاستنساخ البشرى التناسلى فى الحالة الراهنة للتقنيات والمعارف، فإن وجود هذه الحالات المحدودة يقودنا للسؤال التالى: إمكانية أن نقيم الحجة للتبرير الأخلاقى للاستنساخ البشرى التناسلى فى هذه الظروف الاستثنائية، هل هى كافية لأن يسمح مجتمع ما بتنفيذ التقنية بالجملة ولأول تطبيقات على الإنسان، مع كل مخاطر اختلال النظام الاجتماعى والنكوص الاجتماعى التى استشهدنا بها باختصار ؟ يبدو أن الإجابة على هذا السؤال يجب أن تكون بالنفى، كذلك فإن هذا يتعلق بتشريع حالى فى العديد من الدول وتوصيات من كل لجان الأخلاق التى تم استشارتها القومية والدولية. نأمل أنه، فى الوقت الذى سيكون ضروريا للتنفيذ أن تُقدَّم تقنيات أخرى بيولوجية وطبية ـخصوصًا للاستنساخ غير التناسلى الخاص بالخلايا والأنسجة البشرية – سيسمح بمعاملة هذه الحالات الخاصة التى يُعتبر الاستنساخ البشرى بالنسبة لها هو الحل الوحيد اليوم.

آفاق استنساخ الخلايا البشرية غير المولدة لكائن:

الآن، سواء بالبدء من أجنة ناتجة عن إجهاض أو أجنة عددها كبير بعد تخصيب في المعمل، زراعة خلايا يقال عنها خلايا جزعية جنينية تستطيع أن تنمو لتصبح سلالة من الخلايا المتخصصة، لنقل في الأنسجة ويمكن أن تصبح يومًا ما أعضاء. الأبحاث في هذا المجال دؤوبة في بعض البلاد (مثل الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى..) التى لا تقيد على الأقل الأبحاث على الأجنة في الأيام التى تلى التخصيب.

نفترض الآن أن هناك مريضًا في احتياج شديد لزراعة ما _ طفل اللوكيميا سابق الذكر _ ننتزع نواة إحدى خلاياه _ مثلاً نواة إحدى الجذعات الليفية التى تكوِّن نسيجه الضام، الموجودة تحت الجلد، وأن هذه النواة ستُنقل في بويضة مفرغة من نواتها _آتية من والدته مثلاً، أو أخته أو زوجته أو أى امرأة أخرى مستعدة للمساهمة في شفائه بذلك نكون قد كوَّنَّا صناعيا خلية تكاثر غير متشابه totipotente(*) بـ "إعادة برمجة" النواة _ والتى لها نفس خواص الجنين في أنها ستنتج عند انقسامها خلايا جزعية جنينية. نفترض في النهاية أن هذه التقنية في إطار التنفيذ لتسمح بإنتاج سلالة الخلايا أو النسيج أو حتى العضو الذى يحتاج إليه المريض بدءًا من خلايا جزعية. سيحظى الأخير إذن بزراعة رائعة ؛ لأن هذه الخلايا أو الأنسجة أو الأعضاء ستكون متطابقة وراثيا مع خلاياه هو نفسه ولن تطرح عمليا أى مشكلة رفض.

البعض يتحدث عن موضوع الذرائعية. ولكن هل المقصود فعلاً هو ذلك؟ هناك بدون أدنى شك ذرائعية تجاه العناصر الخلوية _نواة وبويضة مفرغة _ وتجاه خلايا مصنعة ومزروعة بدءًا من هذه العناصر لأغراض علاجية. نحن نستخدم منذ وقت طويل

(*) التلقيح بين خليتين أحاديتى الصيغة (عادة تكون نطفة وبويضة) ليشكلا خلية ثنائية الصيغة تدعى لاقحة. ومن صفات اللاقحة قدرتها على التحول إلى أشكال أخرى، في خاصية يطلق عليها خلايا تكاثر غير متشابهة cellule totipotente". (المترجمة)

فى الزراعة خلايا بشرية غير جنينية فى العديد من تطبيقات الطب الحيوى دون أن يسبب ذلك مشاكل أخلاقية خاصة. المقصود هنا هو خلية مكونة صناعيا بنقل النواة، دون تخصيب أو اندماج للأمشاج، التى لا نعتبرها جنينًا إلا بسبب إمكانية أن ينمو بدءًا منها نسخة من الفرد الذى أخذت منه النواة - بالشرط الواضح طبعًا وهو وضعها فى المناخ الملائم الذى لا غنى عنه، رحم أنثوى.

لنتذكر أن الجنين البشرى تعتبره الكنيسة الكاثوليكية، منذ التخصيب، شخصًا حقيقيا، حتى لو لم تكن الحالة كذلك دائمًا بما أن قضية الإحياء المتأخر - تم تناولها بأشكال مختلفة فى ديانات أخرى كاليهودية والإسلام على وجه الخصوص _ قد قبلتها الكنيسة منذ فترة طويلة. ولنتذكر أيضًا أن فكرة الشخصية الإنسانية الكامنة تم اختراعها للتحذير من الاستخدام المستغل للأجنة البشرية بعد التخصيب. على كل حال، فإن التخصيب هو الذى يحدد التوقيت الذى بدءًا منه نعتبر أن خلية ما هى جنين، عندما نرفض، تصنيف الأنجلوساكسون لما قبل - الجنين الذى يمتد حتى أربعة عشر يومًا بعد التخصيب مثلما يحدث فى فرنسا.

فى حالة الاستنساخ اللاتناسلى الذى تخيلناه، فإن خلية التكاثر غير المتشابه تنتج بدون تخصيب، بدءًا من نواة خلية شخص بالغ ومن بويضة مفرغة غير مخصبة. يمكن لهذه الأخيرة أن تأتى من نوع آخر كبقرة مثلاً _ وهذا تحقق بالفعل _مما يجنبنا استخلاص بويضة من امرأة . مهما يكن، فإن خلية التكاثر غير المتشابهة المنتـ . بنقل النواة ليست جنينًا من وجهة نظر الطريقة التى أنتجت بها، على الرغم من أن، فى بعض الظروف، تستطيع أن يكون لديها خواص الجنين لدرجة أنه ينتج عنها ميلاد شخص بالغ . نرى كيف تتخلص التعريفات الجوهرية التى توصلنا إلى خلية معزولة من الخواص التى هى بالفعل نتيجة تفاعلات عديدة بين عناصر هذه الخلية ومحيطاتها المتتالية. كل ما نستطيع قوله : إنه يوجد فى هذه الخلية قدرات كامنة لجنين النسخة، كما فى البويضة أو الحيوان المنوى أيضًا، على الرغم من أنه بطريقة أخرى؛ تكون

قدرات القدرة الكامنة للشخصية الإنسانية، مختلفة جدا عن الشخصية الكامنة وأكثر اختلافًا عن الشخصية الحقيقية. إذن إنه لاتساق رائع أن نعتبر، من ناحية، أن شخصًا ما مولود بالاستنساخ كشخص له حقوق كاملة، ويتم حظر هذه الممارسة لهذا السبب، ومن ناحية أخرى، عدم اعتبار الذرائعية العلاجية لخلية تكاثر غير متشابهة مُنتجة عن طريق نقل النواة كاستغلالٍ للجنين.

ملحوظة :

نجد فى التلمود ملحوظة عن وحدانية المظهر لكل كائن بشرى مناسبة بشكل خاص لموضوعنا. المقصود فى البداية ملحوظة يمكن أن نقول : إنها واقعية: عندما يطبع رجل عدة أشكال بخاتم واحد، تتشابه الأشكال كلها. لكن الخالق طبع شكل كل إنسان (وثبت الطبيعة) بنفس خاتم الإنسان الأول، ومع ذلك فلا أحد يشبه أحدًا لذلك فكل شخص يجب أن يقول لنفسه:"إن العالم خُلق لأجلى." ولكن النص لا يتوقف هنا ويطرح بعد ذلك سؤالاً بلاغيا: "لماذا هو هكذا؟ لماذا لا تتشابه الوجوه؟" ويأتى الرد: حتى إذا رأى أحدهم منزلاً جميلاً أو امرأةً جميلةً لا يقول: "هذه لى " (تلمود بابل بحث عن مجمع اليهود ص ٣٧ أ، ٣٨ أ). بأسلوبه الخاص، يبدأ هذا النص بالإشارة فى نفس الوقت إلى الطابع العالمى والخاص للإنسانية فى كل فرد. ولكن "السبب" الذى تم التذرع به الذى من أجله كان يجب أن يكون كذلك ليس ذا طبيعة ميتافيزيقية، مع الرجوع إلى جوهر الشخصية الإنسانية مثلاً التى ستختفى إذا تشابهت الوجوه. السبب هو ببساطة اجتماعى. لن نستطيع أن نعرف بعد ذلك من هو من، وستكون الفوضى التامة سواء على مستوى العلاقات العائلية أو فى تنظيم الملكية.

البيليوجرافيا

Éléments de bibliographie

H. Atlan, « Personne, espèce, humanité ? » in *Patrimoine génétique et droits de l'humanité : Vers un anti-destin ?* (éd. F. Gros et G. Huber), Odile Jacob, 1992, p. 52-63.

–, « DNA : Program or data ? (or : Genetics is not in the gene) », *Bulletin of the European Society for the Philosophy of Medicine*, 3 :3, CD-ROM 1.0.1.a,b, E, 1995.

–, *La Fin du « tout génétique » ? Vers de nouveaux paradigmes en biologie*, Paris, INRA Éditions, 1999.

– et M. Koppel, « The Cellular Computer DNA : Program or Data ? », *Bulletin of Mathematical Biology*, 51(2) (1989), p. 613-625.

K.H.S. Campbell, J. McWhir, W.A. Ritchie, I. Wilmut, « Sheep cloned by nuclear transfer from a cultured cell line », *Nature*, 380, 1996, p. 64-66.

J.B. Cibelli, S.L. Stice, P.J. Golueke, J.J. Kane, J. Jerry, C. Blackwell, F.A. Ponce de Leon, J.M.Robl, « Cloned Transgenic Calves Produced from Nonquiescent Fetal Fibroblasts' », *Science*, 280, 1998, p.1256-1258.

Comité consultatif national d'éthique pour les sciences de la vie et de la santé (CCNE), « Réponse au président de la République au sujet du clonage reproductif », notice n° 54, avril 22, 1997, *Cahiers du CCNE*, 12 (1997), p. 17-39.

–, « La constitution de collections de cellules embryonnaires humaines et leur utilisation à des fins thérapeutiques ou scientifique », notice n° 53, *Cahiers du CCNE*, 12 (1997), p. 6-9.

–, « La constitution de collections de cellules, tissus et organes embryonnaires humains et leur utilisation à des fins thérapeutiques ou scientifique, rapport n[os] 52-53, *Cahiers du CCNE*, 12 (1997), p. 10-16.

E. Fox Keller, *Refiguring Life. Metaphors of Twentieth-Century Biology*, New York, Columbia University Press, 1995 ; trad. fr. G. Charpy et M. Saint-Upery, *Le Rôle des métaphores dans les progrès de la biologie*, Paris, Synthelabo,1999.

J. Gearhart, « New Potential for Human Embryonic Stem Cells », *Science*, 282, 1998, p.1061-1062.

J.B. Gurdon, « The Development Capacity of Nuclei Taken From Intestinal Epithelial Cells of Feeding Tadpoles », *Journal of Embryology and Experimental Morphology*, 10 (1962), p. 622-640.

– et V. Uehlinger, « "Fertile" Intestine Nuclei », *Nature*, 210 (1966), p. 1240-1241.

–, R.A. Laskey et O.R. Reeves, « The Developmental Capacity of Nuclei Transplanted from Keratenized Skin Cells of Adult Frogs », *Journal of Embryology and Experimental Morphology*, 34 (1975), p. 93-112.

Y. Kato, T. Tani, Y. Sotomaru, K. Kurokawa, J. Kato, H. Doguchi, H. Yasue, Y. Tsunoda, « Eight Calves Cloned from Somatic Cells of a Single Adult », *Science*, 282, (1998), p. 2095-2098.

T. Kono, « Nuclear transfer and reprogramming », *Reviews of Reproduction*, 2, 1997, p. 74-80.

M. Koppel et H. Atlan, « Les gènes : programme ou données ? Le rôle de la signification dans les mesures de complexité », in *Les Théories de la complexité* (éd. F. Fogelman-Soulié), Paris, Éditions du Seuil, 1991, p. 188-204.

E. Marshall, « A Versatile Cell Line Raises Scientific Hopes, Legal Questions », *Science*, 282,1998, p. 1014-1015.

The Lancet Editorial, « First principles in cloning », *The Lancet*, 353, 1999, p. 81.

National Bioethics Advisory Commission (USA), *Cloning Human Beings, Report and Recommendations*, Rockville, Maryland, juin 1997.

Nature Editorial, « Adult cloning marches on. New results on cloning technology increase the urgency for regulations to insure its responsible use », *Nature*, 394, 1998, p. 303.

J.-P. Renard, S. Chastant, P. Chesné, C. Richard, J. Marchal, N. Cordonnier, P. Chavatte, X. Vignon, « Lymphoid hypoplasia and somatic cloning », *Lancet*, 353 (1999), p. 1489-1491.

D. Solter, « Dolly *is* a clone – and no longer alone », *Nature*, 394, 1998, p. 315-316.

A.E. Schnieke, A.J. Kind, W.A. Ritchie, K. Mycock, A.R. Scott, M. Ritchie, I. Wilmut, A. Colman, K.H.S. Campbell, « Human Factor IX Sheep Produced by Transfer of Nuclei from Transfected Fetal Fibroblasts », *Science*, 278, 1997, p. 2130-2133.

Symposium : Human Primordial Stem Cells... Ethical considerations, *Hasting Center Report*, 29, 2 (1999), p. 30-48.

J.A. Thomson, J. Itskovitz-Eldor, S.S. Shapiro, M.A. Waknitz, J.J. Swiergiel, V.S. Marshall, J.M. Jones, « Embryonic Stem Cells Derived from Human Blastocysts », *Science*, 282, 1998, p. 1145-1147.

UNESCO, *Universal Declaration on Human Genome and Human Rights*, article 11, UNESCO General Conference, Paris, novembre 1997.

T. Wakayama, A.C.F. Perry, M. Zuccotti, K.R. Johnson et R. Yanagimachi, « Full-term development of mice from enucleated ovocytes injected with cumulus cell nuclei », *Nature*, 394, 1998, p. 369-374.

I. Wilmut, A.E. Schnieke, J. McWhir, A.J. Kind, K.H.S. Cambell, « Viable Offspring Derived From Fetal and Adult Mammalian Cells », *Nature*, 385 (1997), p. 810-813.

L.E. Young, K.D. Sinclair, I. Wilmut, « Large offspring syndrome in cattle and sheep », *Reviews in Reproduction*, 3 (1998), p. 155-163.

نقاش
أخطار متوقعة

روجيه – بول دروا - Roger - Pol Droit : إنك تميز بين عدة أنواع من الاستنساخ لا تشبه بعضها من الناحية العلمية. كان يمكن أن نعتقد أن هذه التقنيات المتنوعة تؤدى كلها إلى تكاثر نفس الكائن إلى عدة نسخ. وإذ فيما يبدو، لو كنت فهمتك بشكل صحيح، ليس هذا أهم شيء. هل تقول : إن التمييز الرئيسى هو ما بين تناسل جنسى وتناسل لاجنسى، وأن هذا الأخير فقط يُعرِّف حقا الانقلاب الذى أحدثه الاستنساخ البشرى؟

هنرى أتلان Henri Atlan – : كما سبق التأكيد، فإن الاستنساخ التناسلى عبارة عن إتاحة ميلاد فرد بتقنية نوعية لنقل النواة. على العكس من ذلك تُستخدم فى الاستنساخ اللاتناسلى نفس التقنية لنقل النواة أو تقنيات أخرى للاستنساخ الخلوى بمعنى الكلمة، ولكن فقط لإنتاج أنسجة، أو أعضاء، أو قد ينتج جنيناً لن يبلغ نهاية نموه ومن ثم فلن يفضى إلى ميلاد طفل. فى النهاية إن انقسام الجنين ينتج عنه أجنة متطابقة وراثيا دون اللجوء إلى استنساخ بمعنى الكلمة بنقل النواة. من المهم التأكيد فوراً أن الحظر المطلوب من اللجنة القومية للأخلاق بفرنسا يتضمن حقيقة إتاحة ميلاد بقصد لأفراد يكونون متطابقين وراثيا، أيا كانت التقنية المستخدمة، استنساخ – يعنى نقل نواة – أو انقسام جنين. هذا هو المُدان على المستوى الأخلاقى. لكن على المستوى البيولوجى أو الإنثروبولوجى، حقيقى أن التناسل اللاجنسى للبشر سيسبب قطيعة مع كل ما هو معروف. فقد تم تجاوز مرحلة جديدة حتى بالنسبة لتقنيات الإنجاب التى تتطلب مساعدة طبية التى أصبحت اليوم ممارسة شائعة.

إن التناسل الجنسي المعتاد عند الثدييات، يعني أن في كل زوج من كروموسومات البيضة المُخصَّبة يأتي أحد الكروموسومات من الأب والآخر من الأم. هنا تكمن، على المستوى الوراثي، علامة التناسل الجنسي.

فلنتذكر أن الأمشاج، يعني البويضات والحيوانات المنوية، عكس كل خلايا الجسم، لا تحتوي إلا على كروموسوم واحد من كل زوج. فالتخصيب من وجهة النظر تلك، هو اندماج الأمشاج. فيجب أن يلتقي حيوان منوي من الذكر مع بويضة من الأنثى وبدءًا من هذا الاندماج ستصنع لعبة جديدة من الكروموسومات. في حالة الاستنساخ لا يوجد اندماج للأمشاج. وتكمن القطيعة في أن البعض اقترح عدم اعتبار الاستنساخ التناسلي طريقة للإنجاب؛ لأننا بالفعل يمكن ألا نرى الجنين فيما لا ينتج إذن من تخصيب. أنه نظرًا لحقيقة الطفل أو البالغ الذي تكوَّن بهذه الطريقة، سوف تُعتبر الخلية الأولى الذي يخرج منها جنينًا، ولا يحدث ذلك إلا بعد فترة.

لا يوجد اندماج أمشاج أيضًا في الكائنات الحية حيث يوجد توالد عذري. عندما يكون هناك توالد عذري سيعاد إنتاج كل جينوم الأم مطابقًا لنفسه. يبدو أننا سنوجد هنا في نفس الحالة، من وجهة نظر بيولوجية وهي حالة الاستنساخ. لكن هناك اختلاف. في التوالد العذري لا يوجد نقل لنواة. التوالد العذري الحقيقي يفترض أننا نأخذ مشيجًا أنثويا ولنتذكر أنه لا يحتوي سوى على كروموسوم واحد من كل زوج من الكروموسومات، والذي سنستثيره بجهاز ميكانيكي أو كهربائي، مثلا بإبرة صغيرة، وتكفي هذه الاستثارة لانطلاق انقسامه، بدءًا بانقسام كل من كروموسوماته إلى زوج من الكروموسومات. بعبارة أخرى، في حالة التوالد العذري فبويضة واحدة هي نفسها التي تنقسم. في حالة الاستنساخ التناسلي مثل النعجة دوللي تم تفريغ البويضة، فليس بها إذن أية كروموسومات، ثم بدَّلنا هذه النواة بأخرى، مع كروموسومات خلية بالغة من نفس الجسم، ويتم استثارة البويضة، بشكة أو بصدمة كهربية. في كل الأحوال، تلزم استثارة لغشاء البويضة. في حالة دوللي، أعطينا الخلية صدمة كهربية والتي

سوف تعيد إنتاج الاستثارة الطبيعية التي يجريها عادة حيوان منوي، الذي يستحث بدخوله غشاء البويضة. عندما يكون هناك اندماج أمشاج، فإن الحيوان المنوي في الحقيقة ينجز وظيفتين: من ناحية عندما يمس الغشاء ويخترقه فهو يستثيره، و من ناحية أخرى تندمج النوايا، وتقترن الكروموسومات.

روجيه - بول دروا ـ في الاستنساخ التناسلي، أين ذهبت الأجناس؟ فهي غير موجودة في أي مكان؟ وفي هذه الحالة على ماذا سيتوقف جنس الفرد الذي استُنسِخ بهذه الطريقة؟

هنري أتلان ـ إن الجنس يختفي مرتين أولاً لأنه لا يوجد علاقات جنسية، ولكن هذا شائع في كل تقنيات التناسل الاصطناعي، والتلقيح الاصطناعي والتخصيب في المختبر. لكن بالإضافة إلى ذلك فهو يختفي على المستوى الخلوي والكروموسومي، ومن ثم الجيني، بما أن معظم الجينات تحملها الكروموسومات. بالفعل يختفي التركيب الوراثي للأجناس بما أنه لا يوجد اندماج أمشاج.

أما عن التحديد الجنسي للفرد فهو بديهيا يبقى وراثيا بما أنه يأتي من بنية أحد أزواج الكروموسومات. ولكنه لم يعد نتيجة الاقتران الجديد للكروموسومات. إنه يوَرَّث مباشرة من البنية الكروموسومية للنواة المنقولة. ولنتذكر عملية تحديد الجنس أثناء التناسل الجنسي المعتاد.

ضمن الثلاثة والعشرون كروموسوم التي تميز الجنس البشري، زوج واحد يتكون من كروموسومات جنسية. يوجد نوعان من الكروموسومات الجنسية المُسمَّاة س وص، نميزها في المجهر بأن واحدة تكون أقصر من الأخرى بوضوح.

عند السيدات، الكروموسومان الجنسيان لهما نفس الطول (حتى لو كانت الجينات التي تحملها الكروموسومات ليست هي نفسها بما أنها آتية واحدة من الأب والأخرى من الأم). عند الرجال واحد من الكروموسومات يشبه كروموسوم المرأة. نسميه س.

والآخر هو أقصر بمنتهى الوضوح ولا يلاحظ كقاعدة عامة إلا عند الرجال ونسميه ص.

أثناء تكوين الأمشاج، ينفصل الكروموسومان الجنسيان عن بعضهما البعض، مثل كروموسومات الأزواج الأخرى، وينتج أن بعض الحيوانات المنوية ستجدها ذات كروموسوم س وأخرى ذات كروموسوم ص، وعلى العكس كل البويضات تحمل الكروموسوم س. عادة أثناء التخصيب، إذا خُصِّبت بويضة بحيوان منوى س، سيكون الجنين س س، يعنى أنثى. إذا خُصِّبَت البويضة بحيوان منوى ص سيكون الجنين س ص يعنى ذكر.

فى حالة الاستنساخ فنحن لا نمر بمرحلة الأمشاج. نأخذ نواة شخص بالغ، إذن نواة تكون كروموسوماتها لا تزال أزواجًا. إذا كانت امرأة، فى هذه الحالة ستكون كروموسوماتها س س ولا يمكن أن تكوِّن شيئا آخر سوى س س. إن كان رجل سيعطى س ص. حتى وقتنا الراهن لم يتخيل أحد أن خلية الاستقبال يمكن أن تكون سوى بويضة أى مشيج أنثوى، يمكن أيضًا أن نستخدم كخلية الاستقبال بويضة من نوع آخر(*). فى النهاية يمكننا أن نتخيل استخدام خلية جنينية ـلم يجربها أحد على حدٍّ علمى ـ أو بالغة متمايزة، بعد تعديلات ملائمة ما زالت صعبة التصور.

هل هو عالم بلا تنوع ؟

ميراى دلما-مارتى Mireille Delmas-Marty – لا يمكننا تكوين مجتمع للرجال فقط بهذه التقنيات، ولكن يمكن عمل مجتمع من النساء. بالفعل يجب دائمًا وجود بويضة استقبال، فهذا الشرط لن يتحقق مع حالات من الذكور دائمًا. فالاستنساخ لن يسمح فقط بالتناسل بدون تفرقة جنسية ولكن يمكنه أن يمحو هذه التفرقة. وا خسارتاه !

(*) فى إشارة إلى استخدام بويضة حيوان، بقرة مثلا. (المترجمة)

نظرًا لأن هذا المحو سوف يمارس بطريقة غير متماثلة؛ لأن الاستنساخ سيجعل من الممكن تناسل البشرية عن طريق حالات من الإناث فقط، في حين أنه لن يسمح بتناسل البشرية "مذكرة " بالكامل. لنفترض أن هذه التقنية قابلة للتحقيق، قد يصبح من المعقد جدا الحفاظ على توازن للمواليد بين الجنسين. في التناسل الجنسي العادي، التوازن بين الـ س والـ س ص يتحقق من تلقاء نفسه. اندماج الأمشاج يضمن تقريبًا نفس النسبة المئوية للأفراد من كل جنس. لن يكون الحال هكذا. يجب فرض قواعد صارمة جدا للحفاظ على نفس التوازن. باسم الليبرالية نجازف بأن نصل هكذا إلى أسوأ تسلطية.

هنري أتلان – تستطيع النساء أن يقررن التناسل فيما بينهن، أو حتى بدءًا بواحدة منهن، أي عن طريق توالد عذري ! نظريا يمكنهن عمل ذلك. مؤامرة نسائية يمكنها أن تتوصل إلى نتاج إناث فقط !

نادين فرسكو Nadine Fresco – منذ خمسة عشر عامًا، كانت مجموعة من السحاقيات من أنصار الحركة النسائية يعملن في لندن تحديدًا، وكن يسمين أنفسهن Girl Babies Group. هؤلاء النسوة امتدحن التلقيح الذاتي، مثل سحاقيات نسويات قبلهن؛ لأنهن تمسكن باستبعاد أي تدخل ذكوري (شريك في الجنس أو طبيب) في عملية الإنجاب. لكن فضلاً عن ذلك، قبل أن يتصور أحد أن الاستنساخ البشري جائز، كان هدف هذا الفريق Girl Babies Group الواضح هو استخدام تقنيات الإنجاب الحديثة في المختبر لمحاولة ألا يضعن في الدنيا سوى فتيات. في هذا المشروع السحاقي الجذري لاجتثاث الآباء خاصة والرجال عامة، استطعنا أن نقرأ وهم لتوالد عذري جمعي.

هنري أتلان – إذا تخيلنا أن الاستنساخ البشري أصبح وسيلة تناسل يتم ممارستها على نطاق واسع _ما يعتبر اليوم بعيدًا عن التحقق في المستقبل القريب – يجب أن نأخذ في الاعتبار حجة أخرى مهمة وهي تقليل التنوع الوراثي. ولكن هذا يفترض صناعة نسخ بشرية تعد بالمليارات.

هذه أيضًا حجة تقدم فى بعض الأحيان ضد الاستنساخ التناسلى للكائنات ليس فقط بشرية ولكن حيوانية أيضًا. إذا أصبح التناسل الجنسى الاستثناء أكثر منه القاعدة، ستزداد نسبة الأفراد المتطابقين وراثيا بسرعة وسيتناقص التنوع الوراثى بشكل خطير داخل النوع. بيد أن هذا التنوع هو عامل تكيف تطورى لتغيرات بيئية. سيكون انخفاض التنوع الوراثى غير ذى قيمة ولن يضع النوع فى خطر إذا لم نتصور ممارسة الاستنساخ التناسلى إلا بطريقة استثنائية بقصد وصفة صيدلانية لدى الحيوان أو كتقنية للعلاج المؤقت لبعض حالات العقم عند الرجال.

القديم والحديث فى دوللى:

روجيه بول دروا – ما صدمنى، هو أنكم تصرون على حقيقة أن وجود دوللى قد بدل معتقداتنا، بما أننا لم نكن نفكر أن انتقال نواة سيسبب نمو كائن كامل. لقد فوجئت بأن يتم اكتشاف مثل هذه الإمكانيات الأساسية من خلال عمليات الترقيع والتوليف. لماذا لم يكن لدى البيولوجيين علم؟

هنرى أتلان – يوجد ما يجهلونه ولكن أيضًا يوجد ما ينسونه. فتاريخ البيولوجيا جزء كبير منه مصنوع من نسيان النظريات السابقة. فقد قال بيولوجيون بارزون من معهد باستير قبل ميلاد دوللى بستة أشهر: " هذا غير ممكن." كانوا مخطئين عندما قالوا هذا غير ممكن؛ لأن هذا كان قد تم... منذ عشرات السنين! لم يكن الأسكتلنديون هم أول مَن حاول إجراء نقل النواة. قد سبق وجرب هذا النوع من المعالجة مجموعة كاملة من البيولوجيين، خصوصًا متخصصين فى النمو الجنينى، لمحاولة فهم آليات هذا النمو. إن أخذ نواة نامية أو فى طريقها للنمو ووضعها فى بويضة مفرغة، قد أجراها من قِبَل الباحثين. لقد حقق ج. جوردون J.Gurdon أحد النجاحات الأولى فى الستينيات، والتى كان قد أجراها على الضفدعيات . وقد نجح هذا: وكان هناك شراغيف (ضفادع صغيرة). لم ينجح هذا مع الثدييات. وكان هناك إجماع كبير من البيولوجيين لاعتبار أن هذا لا يمكن أن ينجح. وقد بدأ نجاح دوللى بأن تم استقباله

ببعض الريبة. وعندما تم تأكيده تقريباً، كان لا يزال مُسلما به أنه لن ينجح مع أنواع أخرى خاصة الفأرة... والمرأة بسبب تأخر ما فى نشاط جينوم الجنين بعد التخصيب وهذا التأخر موجود فقط عند الأبقار والأغنام. بالفعل فقط الجينوم كان مفترضًا فيه تحديد النمو الجنينى، على طريقة برنامج الحاسوب.

بعبارة أخرى اعتبر معظم البيولوجيين هذه المعالجة غير ممكنة بسبب رسوخ بنية الصيغة الجديدة لعلم الوراثة الجزيئية منذ ثلاثين عامًا والتى كانت تقول: "كل شىء فى الجينات. يوجد فى الجينوم البرنامج الوراثى للنمو. " هنا أيضًا يوجد التباس هام على صعيد تاريخ البيولوجيا وله حل شفهى واستعارى بالنسبة للعلاقات الصراعية التى وجدت لبعض الوقت بين علماء الوراثة وعلماء بيولوجيا النمو. فيقول علماء بيولوجيا النمو منذ الأزل: " كيف ينمو الجنين؟ لأن هناك شيئًا ما يدفعه للنمو. هذا الشىء يشبه شبهًا شديدًا لبرنامج، فجنين الفأرة يولد عنه فأرة... إلخ. يوجد إذن برنامج للنمو. لا نعلم أين يقع ولا كيف يسير... إلخ لكن يفسر برنامج النمو هذا أن جنين الفأرة يولد عنه فأرة وجنين الدجاجة يخرج عنه دجاجة... إلخ" أين يوجد هذا البرنامج للنمو؟ مم صنع؟ غموض! وعليه اكتشفت البيولوجيا الجزيئية بنية الجينات، والدنا، والجزيئات الحاملة لمعلومات، مثل البروتينات التى تؤمن البنى الأساسية ووظائف الأعضاء، وبنية الشفرة الوراثية التى تؤمن المراسلات بين هذين النوعين من الجزيئات. البيولوجيا المقدسة تؤكد أن : "هذه تعمل كالحاسوب، الدنا مثل برنامج للحاسوب".

الاستعارة المعلوماتية لـ «البرنامج الوراثى» :

هنرى أتلان –لقد اخترع "برنامج " وراثى تم تشبيهه بسرعة جدا ببرنامج النمو الذى عمل علماء الأجنة على التحقق منه. فى البدء كانت التسمية لها طابع استعارى ثم نسينا التشبيه ما بين الأقواس! بدأنا نعتقد فى حقيقة البرنامج الوراثى، والذى أصبح بالإضافة إلى ذلك برنامجًا للنمو. كان من المفترض فى خلية الجنين، أو البيضة

المُخَصَّبَة، أن تحتوى فى الجينوم الخاص بها على كل برنامجها للنمو. عندما تنقسم الخلايا، تتمايز ثم تتخصص، كنتيجة لتنفيذ برنامجها للنمو. فإذا نفذت خلية جلدية برنامج النمو الذى يحتوى عليه الجينوم الخاص بها، أى فى نواتها، لن تستطيع وهى تنقسم إلا أن تنتج خلايا جلدية. نفس الحال بالنسبة لكل الخلايا المتمايزة. أيضًا بدءًا من نواة خلية جلدية، بأى معجزة تستطيع هذه النواة أن ترجع إلى الوراء وتجد البرنامج الكامل الأصلى، القادر على إنتاج مختلف أنواع الخلايا المتمايزة لكل الأنسجة والأعضاء؟ "هذا غير ممكن".

نجاح دوللى أظهر لنا أن النواة التى سبق تمييزها "تم إعادة برمجتها" كما يُقال، عندما انتقلت إلى سيتوبلازم بويضة. هذا يعنى أن برنامج النمو ليس فقط فى النواة، فهو موجود أيضًا فى السيتوبلازم. فبرنامج النمو لا يُختزل فى الجينوم. فهو مصنوع من تفاعلات بين الجينات وعوامل أخرى، بروتينية وغيرها، للنواة والسيتوبلازم.

إن تجارب الاستنساخ ليست الوحيدة التى تعيد طرح السؤال عن صيغة "الوراثى الكلى" tout génétique، السائدة منذ عدة عقود. هناك تجارب جديدة أصبحت سهلة التحقق بفضل التقنيات المتطورة فى إطار هذه الصيغة، كما هو الحال دائمًا فى تاريخ العلوم، تساهم هذه التجارب فى إظهار الحدود وإبراز صيغ جديدة.

نادين فرسكو – فقدان الذاكرة الذى تتحدثون عنه – للبيولوجيين الذين يقدرون أن بعض التقنيات لا يمكنها النجاح، فى حين أنها سبق استخدامها – سمح بلا شك بتوفير الجدال ذى الطابع الأخلاقى لأطول فترة ممكنة. وذلك بالرغم من المخاوف التى تم التعبير عنها فى المجتمع العلمى، فى سنوات السبعينيات، بالنسبة لموضوع التطبيقات الممكنة للنزعة الوراثية. هذه المخاوف التى ظهرت حين انعقاد مؤتمر بـ أسيلومار فى كاليفورنيا عام ١٩٧٥، أدت مباشرةً إلى تأجيل فى شروط تداول المواد الوراثية فى المختبر. ونشر المعهد القومى للصحة بالولايات المتحدة، منذ بداية السنة التى تلتها، تعليمات تضع قواعد لهذا التداول. لكن لا شك أنه تم التخفيف من هذه

القواعد بعد ذلك بشكل كبير؛ لأنه عند التنفيذ، بمعنى عند البحث وأيضاً عند التطبيقات الصناعية، لجأنا أكثر فأكثر لهذه النزعة الوراثية. وضعنا المخاوف جزئيا جانباً. وانهال وابل من الأسئلة والتصريحات عند ميلاد دوللى، بمعنى أن فى لحظة ما بدا حقا أن اللاممكنات التقنية لا يمكن أن تساعد كحاجز أخلاقى. لقد رأينا تحديث تبادل الحجج، واختلاف الآراء حول أسباب أو أخطار محاولة البحث فى العلوم عن الأسس المنطقية للأخلاق، وبالأخص فى علم البيولوجيا. ولكن هذا الوابل من المواقف سرعان ما تم استدراكه، فى بعض البلدان على كل حال، من خلال آفاق الفتوحات الصناعية التى تمنحها هذه التقنيات، فتوحات تبدو رهاناتها حقا كمحرك أقوى من النقاشات الأخلاقية.

صعوبات إقامة الحجة للحظر:

مارك أوجيه – الصعوبة الكبيرة التى يشتمل عليها اليوم التفكير فى الاستنساخ البشرى، هو أننا معارضون لأى سماح، دون أن نعلم بالضبط ما هو السبب، وأننا نستشعر الحرج عندما نحاول أن نقيم الحجة ونقول أى الحجج تبرر الحظر. بالفعل إن كنت فهمت جيداً، يبدو أن الحجج المقدمة يمكن أن تنقلب الواحدة تلو الأخرى.

هنرى أتلان – لديكم كل الحق بالنسبة لى، أول مرة سمعت مَن يتحدث عن هذه التجارب كان لدى كل الناس رد فعل غريزى من الذعر : " يجب الحظر" فرئيس الجمهورية جاك شيراك قال باختصار للجنة الأخلاق، عام ١٩٩٧: " هل تم حظره؟ وإن لم يكن الحال كذلك فقولوا لى ما يجب عمله ليكون كذلك " إذن فمسألة السماح المحتمل حتى لم تطرح. وبدأنا نتساءل لأى سبب بالضبط يجب حظر الاستنساخ البشرى؟

السبب الذى يبدو عموماً الأكثر بداهة ينهار فى الحال. يكفى أن نفكر لمدة دقيقتين كى نرى أن التهديد المرتبط بالتضاعف، بمحو الفردية ليس حقيقيا: لا يوجد

تضاعف خارج التضاعف الوراثي. وبما أنه ليس كل شيء في الجين، نعلم جيداً أنه ليس تضاعفًا حقيقيًا. فهوية الشخص محفوظة. ومن ثم لا يوجد إهانة للكرامة الإنسانية في أنه سيتم محو هوية الشخص. لماذا يجب الحظر مع ذلك؟ نقابل إذن أنواعًا أخرى من الحجج أقل بيولوجية مباشرة.

نادين فرسكو : – تقول : إنه كان هناك شكل من الإجماع ظهر في الحال "-يجب الحظر" – وتقولون بعد ذلك: " ولكننا لا نجد بالضرورة أسبابًا بيولوجية للحظر." غير أن الإجماع المباشر غير مؤسس على أسباب بيولوجية. عندما يُقدِّر الناس أن الحظر ضروري، فإنهم لم يؤسسوا رفضهم على أسباب بيولوجية.

هنري أتلان : – لا ولكن رفضهم يستند إلى أوهام. فنفس الأوهام التي تدفع عدداً من الناس إلى الرغبة في عمل نسخ تدفع إلى الرغبة في حظر هذه الصناعة.

نادين فرسكو – في نفس الوقت، يبدو أنك تقول : إنه بالنسبة لبعض العلماء، حقيقة أنه ليس هناك أسباب بيولوجية لحظر الاستنساخ، مما يجعله مقبولاً في النهاية.

هنري أتلان : – هذا حقيقي. بالنسبة للبعض نعم. ليس بالنسبة لي ولكن للبعض نعم. تكمن فكرتهم في قول أنه بدلاً من محاولة حظر التقنيات التي تستطيع -حتى في بعض الحالات النادرة -أن تسدي خدمات للبشرية فمن المفضل تربية الجمهور. بنفس الطريقة التي نُرَبِّي بها الجمهور لكي لا يكون عنصريا بأن نشرح له أنه لا يوجد فرق بين العناصر المختلفة للجنس البشري، يمكن أن نُرَبِّي الجمهور بأن نقول له : إن الأفراد الذين سوف نستنسخهم سيكونون مثل الآخرين. " هل تعتقدون أنهم بشر زائفون؟ أو بشر فائقون؟ أنتم مخطئون. يجب معاملتهم كبشر. حقيقي أن هذا ما يجب فعله، لو كانت التقنية سبق تطبيقها على الجنس البشري. ولكن لماذا الشروع في صعوبات من هذا النوع في حين أن لا شيء يجبرنا على الالتزام بطريق الاستنساخ البشري التناسلي.

ميراي دلما – مارتي – التأسيس للحظر لن يكون إذن تدابير وقائية من شر ما.

هنري أتلان : _ على المستوى البيولوجي، لن يكون شرا. من وجهة نظري، الحظر

هو قبل كل شيء احتياط اجتماعي. ليس خالداً، ولكن يتناسب مع الحالة الراهنة للتطور الأخلاقي للإنسانية. عالمين بحالة الانحطاط الأخلاقي للرجال والنساء الذين يوصمون كل الاختلافات، يمكن أن نتخيل، أنه لو كان هناك أناس مصنوعون بطريقة فعلاً مختلفة عن الآخرين، فسرعان ما سيُشهَّر بهم.

روجيه – بول دروا – بعبارة أخرى: "يجب علينا ألا نشرع في مثل هذه القصة نظراً لحالة عدم الكمال لـ.. هؤلاء الذين ليسوا نسخاً." هل هذا هو المقصود؟

هنري أتلان: – طبعًا ! حتمًا ! يجب أيضًا إضافة أنه حتى هؤلاء الذين يريدون السماح بالاستنساخ البشرى التناسلى متفقون على أن نحصر استخدام هذه التقنية. هناك أشياء بشعة يجب تفاديها تمامًا. أولاً الطفل الذى سوف نربيه أو نحتفظ به كخزان للأعضاء التى سيُضحَّى بها فيما بعد. ثانيًا : تداول تقنيات الاستنساخ البشرى من قبَل نظام شمولي. تخيل أن النازيين استطاعوا أن يجهزوا تقنية للاستنساخ البشرى التناسلى...

إن مجموع هذه الأسباب يقودنا لاستنتاج أنه يجب أن يكون هناك حظر. يجب حظر الأبحاث التطبيقية التى تهدف إلى نقل تقنية دوللى إلى الجنس البشرى.

مخاطر اجتماعية:

نادين فرسكو – يبدو أن هناك تناقضاً بين، الطابع الحتمى المبدئى للتصريحات التى تخص وحدانية الكائن البشرى أو كرامته من ناحية، ومن ناحية أخرى الاحتياطات اللغوية التى تُستخدم فى كل مرة للإدانة أو الحظر " فى المرحلة التى نحن فيها " أو "فى الحالة الراهنة للمعرفة ". كيف لاستنكار يقدم أساسيًا وجذريًا بهذا الشكل، يمكن أن يذكر فى الزمن الحاضر فقط؟

هنري أتلان : – إذا أصبحت الحالة المجتمعية بحيث يتم تخفيف مخاوف اليوم المرتبطة بشبه – عنصرية ضد–النسخ أو استعباد النسخ، بما أنه لا يوجد أسباب ميتافيزيقية للحظر لماذا لا نعيد النظر فى المسألة؟

ميراى دلما – مارتى : – باختصار سبب أن يكون المرء مع الحظر سيكون بالنسبة لكم محض صدفة.

هنرى أتلان : – نعم ولكن ألا تعتقدون أن كل ما هو اجتماعى هو مصادفة؟ إذا قلت : "لا للاستنساخ البشرى التناسلى " فى الحالة الراهنة للمجتمع؛ هذا لأن المخاطر الاجتماعية تبدو لى أهم من المكاسب العلاجية التى يمكن أن يحصل عليها بعض الأشخاص. لكن هذه الأخطار الاجتماعية ليست بالضرورة غير قابلة للتغيير.

بالفعل لأجل طويل، يمكن أن نتصور، أنه حتى فى المجال الروحى والنفس اجتماعى، ينتج تطوراً لا يذهب بالضرورة إلى الأسوأ. فواحدة من المخاوف الرئيسية التى يمكن أن يثيرها الاستنساخ البشرى التناسلى، هو ميلاد وضع يشبه إما العنصرية أو العبودية. بيد أنه فى كل من هذين المجالين، عنصرية وعبودية، لا نستطيع القول أنه لم يُحدث تقدمًا – لنقل على مقياس ألفى. فالعبودية أُلغيت فى كل مكان تقريبًا. فى بعض الأماكن التى ما زالت تُطبَّق بها، فإنها بطريقة إجرامية، مخجلة ومستترة. أما عن العنصرية، فهى مستمرة بداهة ولكن يتم تقييمها بشكل أقل من ذى قبل. يمكننا إذن أن نتخيل مستقبلاً محتملاً حيث لن يكون الناس عنصريين وحيث لن يكون لديهم ميل لاستعباد الآخرين.

نادين فرسكو : – إذا وضعنا جانبًا مسألة التطبيقات المحتملة للحظة، فهل تبدو القطيعة التى أدخلتها إمكانية الاستنساخ البشرى فى الإنجاب، ومن ثم صناعة أفراد خارج التناسل الجنسى، مثيرة لمشكلة فى حد ذاتها؟

هنرى أتلان : – إنها مشكلة من وجهة نظر تطور الإنسانية. فى كل معالجات الإنجاب البشرى هناك أيضًا عنصر تحرير. إننا نجده مثلاً مع قرص منع الحمل فيما يخص تحرير المرأة. لقد أطلقت هذه الثورة الأولى معارضات ضارية تستند على حقيقة أنه لا يجب التدخل فى الإنجاب. إذا جمعنا هذه المعالجات للإنجاب مع نهاية العمل المضنى أو تقليل وقت العمل، فإننا نشهد نهاية لعنة الكتاب المقدس: العمل بعرق

الجبين، والولادة بالألم كل ذلك قد انتهى! بالنسبة للبعض تعادل هذه الفكرة الكفر؛ لأن هذه اللعنة لا يجب أن تُرفع أبدًا؛ بالنسبة لآخرين على العكس يجب رفع هذه اللعنة. بالنسبة لى يجب رفع اللعنة.

نادين فرسكو : – هل وجود هذه القطيعة بين التناسل الجنسى والتناسل اللاجنسى غير مقبول فى حد ذاته من وجهة نظركم؟ بعبارة أخرى: هل التحول الذى سيُدخله هذا الوضع فى تاريخ البشرية، التى عاشت دائمًا بتناسل جنسى، مريب بصرف النظر عن تطبيقاته الضارة؟

هنرى أتلان : – بالنسبة لى فلا. سيكون هنا بالفعل تعديلاً مهما فى الطبيعة البشرية، ولكنه لن يكون الأول، سبق أن كان هناك تعديلات فى الطبيعة البشرية وتوجد فى كل وقت.

نادين فرسكو : – أى تعديل كان له فى نظركم نفس الانتشار؟

هنرى أتلان : – كل الأنشطة البشرية التى عدلت مسار تعدد الزوجات إلى الزواج الأحادى. الزراعة هى أيضًا تعديل للطبيعة البشرية.

نادين فرسكو : – لن يكون هناك إذن طبيعة نوعية للتعديل الذى أدخله الانتقال من التناسل الجنسى إلى التناسل اللاجنسى.

هنرى أتلان : – بلى. إن له طبيعة مختلفة ولكن ليس نتيجة ذلك الحكم على القيمة التى ستنتج عن هذا الاختلاف تلقائيا. إذا قلت: "نعم، فهذا له نتيجة هى حكم على القيمة التى ستنتج تلقائيا "، فيمكننى بذلك أن أقع تحت نفس النقد الذى نقوم به الآن لمن يفكرون أنهم قادرون على إسقاط علم الأخلاق من علم الأحياء.

مارك أوجيه : – إنتاج شخصية إنسانية بسبب غائية واضحة وخارجة عن هذا الشخص يمكن أن يوجد دون استنساخ. هنا يبدو لى من الصعب إقامة الحجة؛ لأنه يمكن وجود صناعة "طبيعية " مليئة بالنوايا الحسنة وغيرها...

هنرى أتلان : - فى الغالبية العظمى لحالات الاستنساخ الممكنة، يصعب عدم طرح السؤال. لماذا نريد حتمًا استنساخ إنسان؟ يجب أن يكون هناك سبب. "لأنى أريد إعادة إنتاج هذا الجينوم " هذا لا يحدث فى حالة التناسل المعتاد ! بالفعل حتى لو كنت أريد طفلاً ثالثًا فقط كى أحصل على إعانة حكومية للأسرة، بما أن التقنية هى نفسها أيا كانت دوافعى، نستطيع أن نتخيل أن الشك فى هذا الدافع سيستمر. فى حين أن فى حالة الاستنساخ، لا يوجد شك: يجب أن أقرر لماذا أريده. بالإضافة إلى ذلك يجب أن أقرر أى نواة سآخذ، وأى جينوم سأعيد إنتاجه....

روجيه -بول دروا : - هل تقول : إن العملية البيولوجية التى لم تكن طوعية أو لم تكن طوعية إلا بطريقة هامشية، يجب أن تكون أداة لاتخاذ قرار، وملزمة أن تبرر نفسها؟

هنرى أتلان : - بالضبط. لقد بدأ هذا بتخطيط الأسرة planning familial، والذى يُسمَّى تخطيط "planning" فليست تقنية الإنجاب التى تتطلب مساعدة طبية هى التى بدأت ولكن التخطيط العائلى هو الذى بدأ: " أقرر أن يكون لدىَ أبناء حينما أريد." هذا هو الانقلاب الكبير. إن هذه قطيعة وهمية حتمًا. ولكننا لا يجب أن ننسى أن نحفظ فى ذاكرتنا التمييز بين المقياس الكبير والصغير، إذا كانت البشرية فجأة لن تتناسل إلا بالاستنساخ من البديهى أنها ستكون قطيعة جذرية، لم تعرفها قط الطبيعة البشرية- وستكون خطيرة تلك القطيعة؛ لأنها ستدخل نقصًا شديدًا فى التنوع الوراثى.

لقد تم طرح هذا السؤال منذ بداية الإنجاب الذى يتطلب مساعدة طبية مما قادنى فى ذلك الوقت لاختراع الصيغة التى لا أنكرها : " يجب احترام عشوائية المولد ". فكل تقنية تقلص من هذه العشوائية ستكون خطيرة؛ لأن اختفاء هذه العشوائية سيقود إلى تقنيات صناعة الإنسان ومن ثم إلى الذرائعية. لقد طورت هذا النوع من الحجج، ومقتنع دائمًا أنه لا يجب إلغاء العشوائية، ولكن نفس المسألة يمكن أن تطرح بشكل سيئ، كما هو الحال بالنسبة لتشخيص ما قبل الزرع. لقد دافعت دائمًا عن تشخيص

ما قبل الزرع، ليس كتقنية معممة للإنجاب بالطلب ولكن فى الحالات النادرة للأمراض الوراثية عند الأهل والمشخصة طبقًا للأصول. هناك حجة تقول: " هل ستقومون باختيار الأجنة التى تريدون الاحتفاظ بها وتلك التى ستتخلصون منها؟ سوف تقلصون إذن العشوائية. " أرد على هذا: " لا على الإطلاق. أنا لا أختار إيجابيًا. ببساطة أتخلص من احتمال المرض الذى يعمل الزوجان على التخلص منه، بأى طريقة، من أجل الطفل الذى سيأتى، حتى لو كان عن طريق الإجهاض. " سيُمثِّل الاستنساخ البشرى التناسلى، على العكس فى هذا الاتجاه خطوة حاسمة، ومرة أخرى، اجتياز مرحلة ، فى الحدود التى لن يكون المقصود فيها مرض سوف نتخلص منه، لكن على الخصوص جينوم سيتم اختياره إيجابيا.

مارك أوجيه: – مع فرضية تعميم الاستنساخ، ستفقد الصفات "الأمومة " و"الأبوة" كل أهمية (لم تستبعد فرضية التوالد العذرى.) فى النهاية قد نصل ربما إلى نوع من التحول إلى قيمة مطلقة للفرد بالنسبة لجميع أشكال البنوة.

هنرى أتلان : – من البديهى أنه سيتم إدخال انقلابات مجنونة جدا فى موضوع البنوة، بما أن النسخة يمكن أن تكون ابنًا لأخيه التوأم أو ابنة لأختها التوأم.

مارك أوجيه : – ما دام هناك بنوة فلا يوجد مشكلة، فالآباء والأمهات الاجتماعيون ليسوا بالضرورة الآباء والأمهات البيولوجيين: لقد تقبلت كل نظم الأبوة هذه النقطة. يمكن أن نتخيل أشكالاً جديدة للأبوة، ووراء ذلك أشكال جديدة للبنوة سيتم وضعها بدءًا من حقائق الاستنساخ.

هنرى أتلان – نعم يمكن أيضًا بالطبع. يمكننا تعريف الأب والأم بأنهما اللذان يقومان بهذا وذاك.

روجيه-بول دروا – ما بالضبط الصلة؟ ما الذى يربط بطريقة تاريخية، أو بنيوية أو تاريخية -اجتماعية أو رمزية... إلخ بين التناسل الجنسى وأنظمة البنوة؟

يمكننا القـول:" هذا بديهي لأننا نرى جـيـداً مـاهيـة دور الأبوة..." لقـد علمنا الأنثروبولوجيون أنه أكثر تعقيداً من البيولوجي. في أي شيء تمثل حقيقة وجود تناسل بيـولوجي جنسي في الجنس البـشري الأسـاس أو الركـيـزة الحـقـيـقـيـة للبنوة؟ هل كل البناءات الرمزية المصنوعة حول هذه الحقيقة البيولوجية ستختفي إذا اختفى التناسل الجنسي؟ وإذا لم تعد توجد بنوة هل سيكون ذلك شيئًا سيئًا؟ وبأي اسم سنقول أن هذا ليس جيداً؟

مارك أوجيه : – السؤال الصحيح هو الخاص بالهوية؛ لأن الهوية تفترض البنوة والتـعـرف على البنوات. كل الطقـوس المرتبطة بالميلاد تميل إلى تحـديد الوالدين بل والأجداد بدقـة، حتى لو كان ذلك خـادعًا جدا. لنفس هذا السبب نجد أن كل النظم الرمزية هي جنسية. يمكن اعتبار تناقض الأنواع كأصل ونموذج لكل التناقضات التي تخدم فكرة الهوية والغيرية والعلاقة. كذلك المرجعية المزدوجة للنوع والبنوة هل هي في التحليل الأخير تأسيسية لفكرتنا عن الاجتماعي والفردي. إذا كان تطبيق تقنيات الاستنساخ سيُفضي إلى نفي أهمية هذه المرجعية المزدوجة، فإن ذلك سيكون له عواقب عميقة على الإنسان كحيوان رمزي. هذا يمكن أن يفضي إلى بناء فرد ذي بنوة منقوصة، فرد شبه معزول، بلا أسلاف.

وهو ما له أيضًا علاقة بتطور مجتمعاتنا. يكمن شكل من أشكال التقدم اليوم في إعطاء الفرد ذاتيته أكثر فأكثر وقطعه عن محيطه، وتخليصه من السببية المبنية على الخرافات ... إلخ، تلك هي حركة الحداثة نفسها. برغبتنا في إزالة كل ما يُخضع جنسًا لجنس آخر، يمكننا إذن أن نذهب لأبعد ما يمكن في تعريف الفرد، ونرى هذا التعريف يتكون بشكل مستقل عن كل توصيف، بما في ذلك الجنس. ولكن في الوقت نفسه الحقيقة هي أن الفرد النقي غير موجود. إننا ملزمون دائمًا أن نفكر فيه في علاقة مع آخر، أي غيرية ما. لا نستطيع تعريف فرد بدون روابط، بدون علاقات، بدون رمزية. هناك إذن حركة مزدوجة: التقدم يحمل على تعريف الفرد "الأكثر فردية" ممكن وفي نفس الوقت، فإن الضرورة الرمزية والاجتماعية لا تسمح بتصور فرد "نقي"؛ إن مسألة الاستنساخ لا تخلق هذا التوتر ولكن يبدو أنها تؤكده وربما تجعله أكثر حدة.

الاستنساخ نكوص للأنسنة:

ميراى دلما-مارتى: ألا يوجد خلف الاستنساخ خطر التردى بالنسبة لعملية الأنسنة(*) hominisation؟ بحجة إعطاء الفرد ذاتيته نعطيه الوسيلة للنكوص نحو الحيوانية.

هنرى أتلان : - أنا أقول نعم، فكل شيء يتوقف على الغائية وراء أول شخص مُستَنْسخ، أريد أن أقول الغائية التى يتبعها الأشخاص الذين يُستنسخون. إذا وجد نكوص فليس نتيجة الاستنساخ كتقنية ولكن نتيجة الذرائعية التى تصاحب الاستنساخ فى أغلب الحالات. فى أغلب الحالات سيكون دافع هذا الاستنساخ تحديداً هو الرغبة فى صناعة شخص ما لإعادة إنتاج جينوم معين، أو لصناعة عبيد، أو لصناعة بشر صغار الحجم وأذكياء يمكن إرسالهم بسهولة أكثر للفضاء... إلخ، هنا يمكننا التحدث عن نكوص أخلاقى.

نادين فرسكو : إذا تخيلنا بشكل مثالى استنساخًا يُستخدم لغايات سوف نعتبرها مبررة أخلاقيا، ألا يطرح السؤال بنفس الطريقة؟ فلنتخيل أن كل الاستنساخات لن تُمارس إلا لأسباب سوف نعتبرها ليس فقط مرغوبًا فيها أخلاقيا ولكن لأهداف عالية القيمة الأخلاقية ...

هنرى أتلان : .. على ألا يكون هناك الكثير منهم كى لا نغير التنوع الوراثى للجنس البشرى. فى هذه اللحظة...

مارك أوجيه : أريد أن أقول كلمة فقط عن النكوص: ليس هذا نكوصًا نحو الحيوانية بقدر ما لا يوجد حيوانات تفصل بين الجنس والتناسل.

هنرى أتلان : البعض يؤيد أن الحجة الكبرى ضد الاستنساخ هى الثورة فى نظم البنوة الذى ستؤدى إليه هذه الممارسة؛ لأنه فى حين أن هناك نظمًا عديدة للبنوة

(*) هى عملية حولت بالتدريج نسل القردة العليا إلى أدميين. (المترجمة)

الرمزية فإن أيا منها لا يعتمد على إمكانية التناسل اللاجنسى، وفى تلك المسألة سيصبح هذا النظام للبنوة شيئًا متفردًا : فلن يستند إلى الحقيقة البيولوجية للتناسل الجنسى. حتى هذا فى رأيى يمثل حجة يمكن أن ترتد، فهذا النظام الجديد بالفعل سيكون الوحيد من نوعه، ولكن لا يوجد ما يمنع أن يتم إجازته وإدخال قواعد صارمة عليه، فعلى سبيل المثال إن كان الفارق فى السن بين النسخة ومصدرها أقل مثلاً من ثمانية عشر عامًا سيكونان إخوة أو أخوات، وإن كان الفارق فى السن بينهما أكثر من ثمانية عشر عامًا سيكون المصدر أما أو أبا... على كل حال هذا هو نوع المشاكل التى يوجد خطورة فى طرحها: إذا استنسختم شخصًا ما فهل ستعتبرون النسخة هى أخوه أم ابنه؟ هذا النوع من الروابط يمكن تحديده بالقانون. تخيلوا أننا سنمارس استنساخات بشرية تناسلية لأسباب علاجية، فيجب مع ذلك تعريف السن الذى بدءًا منه ستتغير تسمية العملية، بدءًا من أى سن سنقول : إننا سنصنع أخًا أصغر أو أختًا صغرى وبدءًا من أى سن سنقول : إننا سنصنع ابنًا؟

ميراى دلما – مارتى هذا يذكرنا بنوعٍ من المناقشات المتشددة التى نسمع عنها بين القانونيين، فهى مناقشات خارجة عن المضمون فى مجملها ومكرسة لتفسير فاصلة أو نعت. غاب عن نظرنا تمامًا أن المقصود هو كائنات بشرية. فى مناقشة الاستنساخ أيضًا هناك خوف من أن نغفل الصفة الإنسانية لهذه النسخ التى نرصدها كمواضيع بدلاً من ذوات.

هنرى أتلان : – عندما فكرت فى الفوضى الاجتماعية، كنت أفكر فى ذلك النكوص الأخلاقى، إنها العبودية والفوضى الاجتماعية، اختلاط الأجيال والبنوات. ولكن هنا أيضًا ترتد هذه الحجج، فيمكن احتواء الفوضى الاجتماعية بتشريع. أما عن النكوص الأخلاقى نحو العبودية، فيمكن أن نتخيل تقدمًا أخلاقيا للإنسانية بحيث يمكن تجنب هذا النكوص. فى الوقت الحالى ليس هذا هو الوضع لذلك فمن الملائم الحظر.

لكن من الواضح أننا ما زلنا بعيدين عن أن نرى بوضوح هذه المسائل. فما زالت تنقصنا بعض المعلومات البيولوجية كى نقرر ونحن على علم بالأمر. كذلك فنحن اقتنعنا

بأن الكائن البشرى ونسخته سيتشابهان مثل التوائم الحقيقية. ولكن هذا ليس أكيداً، خصوصًا أننا لا نعلم إن كان المستنسخ سيكون له نفس مظهر المصدر، فلنتخيل أن التشابه الفيزيائى لن يكون لافتًا للنظر هكذا، بالإضافة إلى أن هناك فارقًا فى الوقت، يمكن أن نتخيل أنه حتى لو كان هناك توأمان حقيقيان ليسا من نفس السن لن يتشابها هكذا، بما أنهما سينموان بشكل مختلف.

بيد أن التشابه بالنسبة لى يُشكِّل واحدة من الحجج المهمة جدا بقدر ما سيكون علامة مرئية لخصوصية تفتح الباب للإقصاء والعنصرية. تخيلوا أنه يوجد بالفعل حكم مسبق متأصل بشدة _ ليس من الصعب تصوره _ تبعًا له، إن كنت ولدت نتاجًا للاستنساخ فالأمر غير طبيعى معك _بنفس المفهوم الذى يجعل العنصريين يعتقدون أنك لو كنت أسود فالأمر غير طبيعى معك . على الرغم من كل ما سوف يُقال، فى كل وسائل الإعلام والتربية... إلخ، سيستمر هذا الحُكم المسبق فى إحداث خسائر. حقيقة أن يتم رؤية ذلك فى هذه اللحظة على أنه سيغير كثيراً من الأشياء، يمكن أن نتخيل أنه عند مشاهدة شخص إلى جوار والده فيُقال: " من الواضح أنه نسخة "، فى حين أننا يمكن أن نفكر بسهولة شديدة أن فى تصور كثير من الناس أنه سيكون كائنًا دون-بشرى. فى المقابل إذا كانت حقيقة أنه نسخة هى حقيقة غير مرئية، لماذا يجب أن نشك فيه؟

نادين فرسكو : _ هذا الموقف اتخذه عام ١٩٩٨ روبرت ج. إدواردز Robert G.Edwards أحد "آباء" لويز براون Louise Brown أول "طفل أنابيب" والتى ولدت قبل ذلك بعشرين عامًا فى ١٩٧٨. بالنسبة لإدواردز بالفعل، المعرفة الحالية تحث على التفكير أننا سنلاحظ على المستنسخين اختلافات على الأقل قدر ما فى التوائم من اختلافات، والتى يقبلها المجتمع بدون مشاكل. باختصار، إن كنت نسخة، ولا أحد يعرف، فلن يستطيع أحد أن يعاملنى كنسخة؛ لأن لا أحد يستطيع معاملتى بصفتى نسخة. هل يعنى هذا أنه لا تسامح مع الشخص المستنسخ إلا إذا تَخفَّى؟

هنرى أتلان – نعم بمعنى ما!

مارك أوجيه :- من هنا تبدأ العنصرية:" كلهم متشابهون".

روجيه -بول دروا :- ولكن لماذا هذه الفكرة السخيفة " كلهم متشابهون " هي فكرة مخيفة؟ في أي شيء تكون الحقيقة المفترضة أنهم كلهم متشابهون فكرة مهددة؟ أحدهم سيحل محل الآخر؟ فرديتهم ووحدانيتهم ستصبح غير ملحوظة؟ إنهم يُشكِّلون مادة مدمجة؟

مارك أوجيه - في حالة العنصرية العادية، نعم يوجد كل ذلك: الفرد لا يحمل سوى هذا الانتماء السابق.

هنري أتلان - في النهاية النتيجة الوحيدة التي وصلت إليها؛ هي أنه لا يوجد حجة واحدة تكفي في حد ذاتها. كل حجة يتم إمعان النظر فيها بشكل مستقل يمكن معارضتها. ولكن توجد حزمة من العناصر المجمعة التي تفيد بأنه في الحالة الراهنة للأشياء من الأفضل الحظر.

ميراى دلما - مارتى

يقين القانون وشكوكه

بدت القضية متفقًا عليها والإجابة غير قابلة للنقاش: يجب حظر تكاثر الكائنات البشرية عن طريق الاستنساخ. فى فرنسا، أكدتها اللجنة الاستشارية القومية للأخلاق CCNE فى أبريل ١٩٩٧، فى معرض إجابتها لرئيس الجمهورية فى موضوع الاستنساخ التناسلى: "مثل هذه الممارسات يجب حظرها نهائيا". واتهم مجلس الدولة، بدوره، الاستنساخ التناسلى، فى تقريره السنوى الذى صار مُعلنًا فى مارس ١٩٩٨ . على صعيد آخر، وعلى المستوى الدولى، هناك اتفاقية[١] فى طور التوقيع فى إطار المجلس الأوروبى فى يناير ١٩٩٨[٢] تحظر "أى تدخل يهدف إلى خلق كائنٍ بشرى متماثلٍ وراثيًا مع كائن بشرى آخر، حيا كان أو ميتًا" (مادة ١). وفى شكل أقل قوة -يحل فيه الحظر محل عدم السماح- بدا التقرير العالمى لليونسكو فى ١٩٩٧ حول الجينوم البشرى وحقوق الإنسان الذى تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٩٩٨، متوجهًا لنفس الاتجاه، أى إن ممارسات "مثل الاستنساخ بهدف تناسل وتكاثر الكائنات البشرية لا ينبغى أن يسمح به" (المادة ١١).

ومع ذلك تم انتقاد هذا الشبه إجماع بشدة. رأى البعض فى "ردود الأفعال الآلية للحظر الشامل هذه " شكلاً "من الهستيريا الناتجة عن سوء المعلومات[٣]". بينما أكد البعض الآخر أن استنساخ الكائنات البشرية المتماثلة ما هو إلا "وهم" وأن فكرة استخدام الاستنساخ لإنتاج نسخ بشرية متماثلة هى "تحسين نسل خيالى"، مضيفين أن "التحدى الأخلاقى لا يبرر الرعب النفسى الذى أصاب الحكومات"[٤] .

لا شك أنه ينبغى التميز بين تقنية الاستنساخ -المحايدة فى حد ذاتها مثل كل تكنولوجيا جديدة- وبين الاستخدام الذى يمكن أن ينتج عنها. والتمييز أيضًا بين الاستخدام الممكن والاستخدام المستحيل. فيما يخص الاستنساخ التناسلى، يُعتقد اليوم أنه من المستحيل إنتاج كائنات بشرية متطابقة تمامًا بواسطة هذه التقنية.

بالفعل، وعلى عكس وهم -الذى صنعه العلماء أنفسهم- "الوراثى الكلى"، فإن التفاعلات بين التحديد الوراثى والتحديد التابع لعلوم التخلق أو تحسين النسل قد بدأت فى الظهور بكل تعقيداتها. مع ملاحظة أن "الاستعارة الجمالية للذاكرة الوراثية هى الأنسب بلا شك من تعبير البرنامج"، حيث يؤكد هنرى أتلان قائلاً: "على عكس ما اعتقد الناس لزمن طويل، فإن الجسم يضبط نشاط الجينوم على الأقل طالما أن الجينوم لا يتحكم فى تطور وفى نشاط الجسم(٥) ." بهذا المفهوم، سيكون من ضرب الوهم ادعاء استخدام الاستنساخ لإنتاج كائنات بشرية متطابقة.

وحتى وإن كانوا متطابقين وراثيا، فإن النسخ ستمثل بلا شك اختلافات من ناحية علم التخلق أو كما يُطلق عليه علم تحسين النسل والذى لا نعرف حجمه أو نطاقه. ولكن الاستحالة البيولوجية لا تستبعد أوتوماتيكيا الحظر بسبب أخلاقى أو قانونى. إنه خطأ أيضًا، من الناحية البيولوجية، الاعتقاد أن التطهير العِرقى أو النقاء العِرقى ممكنًا، بدون التردد كثيرًا فى حظره.

وهذا يشير إلى أى مدى سيكون محفوفًا بالمخاطر الاعتماد على الخيارات الأخلاقية والقانونية ذات الاعتبارات البيولوجية، التى تتطور فى حد ذاتها، والتى تظل جزئيا عبارة عن معطيات يتعين التثبت منها. وخصوصًا أن الحجة البيولوجية يمكنها أن ترتد، بمجرد أن يتم اللجوء إلى توالد لا جنسى، وإذا كان ينبغى تعميمها على مستوى أوسع (وهذا المعطى يصفه البعض بـ"وهم علم تحسين النسل" والذى يمكن إبعاده تمامًا عن الجدل)، فهذا يضع مجازفة الحد من التنوع الوراثى، أى القدرة على التأقلم وعلى حماية النوع البشرى. إجمالاً، وكما أظهر جليا هنرى أتلان، فإن أسباب

حظر الاستنساخ البشرى التناسلى هى أسباب ذات طابع اجتماعى أكثر منها بيولوجية محضة.

الصعوبة كلها تكمن هنا؛ لأن فى النصوص المختلفة المذكورة، هذه الأسباب ذات الطابع الاجتماعى وغير الواضحة تختلط أحيانًا باعتبارات ذات طابع حيوى. والدليل على ذلك هو تقرير اليونسكو حول الجينوم البشرى الذى يؤكد تمامًا أن "الجينوم البشرى يتحكم فى الوحدة الأساسية لكل أعضاء الأسرة البشرية" (المادة ١)، مما يعطى أساسًا ليس فقط بيولوجيا، ولكن أيضًا مُحددًا بالجينوم وحده، بنص موجه "لتعزيز وتنمية التفكيرالأخلاقى". يزيد الجزء الثانى من الجملة من الخلط بسبب ربط الجينوم بالإحساس بالكرامة وبتنوع الجنس البشرى، مع وجود مخاطرة إبعاد، على العكس، كرامة الكائنات المولودة بعد التلاعب وراثيا. ونتيجة أنه سيصبح "مناقضًا للكرامة الإنسانية" كما يتم تعريفها، فإن الاستنساخ بهدف تناسل الكائنات البشرية تم ذكره كنموذج للممارسات التى "لا ينبغى السماح بها" (مادة ١١).

من المؤكد أن المادة ٢ تصحح قليلاً هذا المفهوم نو الهيمنة البيولوجية، بتأكيدها على أن "كل فرد له الحق فى احترام كرامته وحقوقه أيا كانت خصائصه الوراثية" وأن "هذه الكرامة تفرض عدم تقليص الأفراد إلى خواصهم الوراثية واحترام الطابع المتفرد لكل منهم وتنوعهم". ولكن الأمر يتعلق هنا بتطبيق بسيط للمبدأ المؤسس للتقرير العالمى لحقوق الإنسان: "كل الكائنات البشرية تولد حرة ومتساوية فى الكرامة والحقوق" (مادة ١). يكمن الفارق تحديدًا فى أن التقرير العالمى لا يتبنى أساسًا بيولوجيا: من الواضح أن الإنسان لا يُولد حرا ومتساويًا مع الآخرين فى الطبيعة، ولكن يتم "الاعتراف به" هكذا بالنظر إلى كرامته وحقوقه.

من جانبها، أكدت اللجنة الاستشارية الوطنية للأخلاق (CCNE) رأيها فى الخاتمة: "إن استبدال الإنجاب بالنسبة للجنس البشرى بطريقة توالد تلجأ إلى تقنيات الاستنساخ سيُشكل، على المستوى البيولوجى والرمزى والفلسفى، خللاً كبيرًا يضر بشكل خطير بكرامة الشخص البشرى".

وعلى الرغم من ذلك تظل الأسباب البيولوجية والرمزية والفلسفية مختلطة، وخصوصًا في التأكيد على أن "مثل هذه المحاولة للتناسل المتطابق للكائنات البشرية" والتي لا يُعتمد فيها الجينوم على "اليانصيب الوراثي"، ولكن على الإرادة الخارجية، سوف يضعف بشدة من "اللاتحديد الأساسي" الذي لا غنى عنه. وسيرتد السؤال من جديد كالتالي: "لماذا ينبغي عدم التحديد الوراثي حتى يكون المرء حرا[٦]؟"

وهنا تكمن أهمية مساعي المجلس الأوروبي ومجلس الدولة لتحديد "الأسباب ذات المرجعية الاجتماعية" والتي ينبغي أن تؤسس للحظر. إذ يعتبر المجلس الأوروربي أن "التعامل مع الكائن البشري بوصفه أداة عن طريق الخلق المتعمد للكائنات البشرية المتطابقة وراثيا يعد مناقضًا لكرامة الإنسان". أي إنه يقيم تمييزًا واضحًا بين التقنية المستخدمة ("خلق كائنات بشرية متماثلة وراثيا") وبين سبب الحظر الذي - بغض النظر عن النتيجة- يتمسك في "استغلال الإنسان" المقرر بشكل "متعمد"، بمفردات تدعو إلى موازاته مع حظر العبودية. هذه الموازاة نجدها في تقرير مجلس الدولة كما يلي: " إن إنتاج الكائنات البشرية معمليا مستجيبًا لخواص جسدية أو حتى عقلية، محددة بالطلب، قد تمثل انتهاكًا لكرامة الإنسان وحريته أكثر جذرية مما كانت عليه العبودية. وبالفعل، ليس فقط فعل الإنسان الذي سيصبح لا يداوى ولكن كيانه نفسه. الفكرة الكامنة هي أن الاستنساخ، وأيضًا أي تلاعب في السلالة الجرثومية (ناتجة من الخلايا الجزعية وقادرة على إنتاج أمشاج) سيكون "التعبير البيولوجي للتحول من الوضع الأنطولوجي الأصلي للفرد إلى وضع الشيء".

مما يعني أن قضية الاستنساخ التناسلي- وحظره المفترض- ليس إلا مؤشراً لمفاهيم تكمن وراء الفئات القضائية، الحديثة العهد، للإنسان وللإنسانية. ولكن يعتبر هذا المؤشر قويا بشكلٍ خاص ؛ لأنه يتطلب إعادة النظر في مجمل النصوص الموجودة، بما فيها قوانين "أخلاقيات علم الأحياء" لعام ١٩٩٤، التي كان يعتقد أنها تستطيع أن تحد من التكنولوجيا الجديدة الخاصة بالطب الحيوي مع هذه النتيجة

العجيبة (التى تُرِكَتْ بلا تفسيرات) التى تفرق فى قانون العقوبات بين حماية الجنس البشرى (جريمة تحسين النسل الصادرة عام ١٩٩٤) وبين حماية الإنسانية (الجريمة ضد الإنسانية المحددة فى نورمبورج عام ١٩٤٥ وسجلت فى القانون عام ١٩٩٢). بشرط ألا يُعاد نفس الخطأ عن طريق عزل الاستنساخ مثلما تم عزل التكنولوجيات الجديدة للطب الحيوى، قد يسهم الجدل حول الاستنساخ فى العملية التدريجية والمستمرة، ولكنها حتمًا عكسية، للأنسنة.

أولاً عن طريق مفهوم حقوق "الإنسان" (لفظ أكثر انفتاحًا واتساعًا عن لفظ شخص أو فرد)، ثم بشكل أكثر وضوحًا مع الجريمة ضد "الإنسانية"، وقد اتخذت الإنسانية دلالةً أخلاقيةً وقانونيةً تبعد بمسافة عن المعطيات البيولوجية المتعارف عليها. وأيا كانت المعطيات الدينية أو الفلسفية أو العصبية المتصورة لتفسير صعوبة العلاقة بين الكونى والتاريخى(٧)، فهذا أمر يؤكده إنسان حقوق الإنسان لنفسه، بغض النظر عما نعرفه عن الإنسان البيولوجى، وأن الإنسانية التى تقوم عليها الجريمة ضد الإنسانية تحمل شيئًا آخر عما نعرفه عن النوع البيولوجى.

فيما بين هذين القطبين يمكن محاولة تحديد قضية الاستنساخ البشرى التناسلى قانونيا.

١-إنسان حقوق الإنسان

من نص لآخر تختلف المفاهيم.

الإنسان البيولوجى و/ أو الكرامة الإنسانية:

ترى اللجنة الاستشارية الوطنية للأخلاق أن الاستنساخ التناسلى سوف يتم حظره طبقًا للمادة ٤-١٦ من القانون المدنى (المنبثق عن قانون احترام الجسد

الإنسانى الذى تم إقراره فى ١٩٩٤): "لا أحد يمكنه أن ينتهك سلامة النوع الإنسانى. وأى ممارسة فى علم تحسين النسل تهدف لتنظيم انتخاب الأشخاص ممنوعة. وبعيدا عن المساس بالأبحاث التى تميل إلى الحظر وإلى معالجة الأمراض الوراثية، لا يمكن الإتيان بأى تحوُّل للخواص الوراثية بهدف تغيير ذرية الفرد".

ومع ذلك ينبغى التذكرة بأن المجلس الدستورى الفرنسى الذى رفع إليه قانون احترام الجسد الإنسانى والقانون الخاص بالتدخل الطبى فى الإنجاب، كان قد صرَّح بهذه المناسبة، وبناء على قراءةٍ من مبدأ الاستدلال بالضد لمقدمة دستور ١٩٤٦، أن "الحفاظ على كرامة الشخصية الإنسانية ضد كل أشكال الخضوع والإذلال مبدأ ذو قيمة دستورية". يمكننا إذن اعتبار أن المنع العام للمادة ٤-١٦ للقانون المدنى تأسس ليس فقط على الحجة، البيولوجية على الأرجح، المشار إليها فى النص (حماية "سلامة النوع البشرى")، ولكن أيضًا على مبدأ احترام الكرامة، "الذى أصبح دستوريا" بناءً على القرار السابق الذكر. ومع ذلك مثل هذا التحليل ليس مُؤكدًا؛ لأن المجلس الدستورى يميل إلى إعطاء الكرامة دلالةً شديدة الفردية، معتبرًا أنه لا يوجد "أى ترتيب أو أى مبدأ ذا قيمة دستورية يكرس حماية التراث الوراثى للإنسانية". بمعنى أخر، ستكون الكرامة الإنسانية بالمعنى الدستورى هى كرامة الشخصية الإنسانية بدلاً من العائلة الإنسانية الحاضرة والمستقبلية.

من ناحيةٍ أخرى، تؤكد مقدمة اتفاقية المجلس الأوروبى عن الطب الحيوى "ضرورة احترام الكائن الإنسانى بصفته فردًا وفى الوقت ذاته بصفته منتميًا للجنس البشرى" وتذكر أن أى استخدام غير شريف لعلم الأحياء وللطب قد يقود إلى أفعال "قد تضع الكرامة الإنسانية فى خطر"، هذه الكرامة التى يتبين أنها لم تعد ملك الفرد، ولكن كرامة الإنسانية جمعاء. ويتعلق الأمر هنا بأحداث أكثر توسعًا بالنسبة للوضع الأكثر تقليدية للمجلس الدستورى الفرنسى. نجد هذا التوسع فى تقرير اليونسكو الذى يتخذ هدفًا له هو "الحفاظ على سلامة النوع البشرى" محددًا أن تلك هى "قيمة فى حد ذاتها" بعيدًا عن "كرامة كل فرد من أفراده".

لكن على الصعيد الدولى والصعيد المحلى، فإن الأمر يتأسس بالنظر للأدوات العامة لحماية حقوق الإنسان متخذاً من مبدأ الكرامة كل دلالاته. إنها قائمة طويلة، لن يفيد تكرارها كاملة، بعض النصوص لها مغزى أساسى، بشكل رمزى التقرير العالمى لعام ١٩٤٨، أو لأسباب أكثر تقنية مرتبطة بتفعيلها (مثال الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (CESDH) لعام ١٩٥٠ بالنسبة لأوروبا، أو عقد الحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ للأمم المتحدة).

هذه النصوص المختلفة تُقرُّ مبدأ الكرامة المتساوية لكل الكائنات الإنسانية سواءً بشكلٍ ظاهرٍ، كأساسٍ مشتركٍ لكل حقوق الإنسان (المادة الأولى من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨، السابق الذكر، وكذلك مقدمة ميثاق الأمم المتحدة)، أو بصورةٍ ضمنيةٍ، كأساس كامنٍ وراء حظر التعذيب والمعاملات اللاإنسانية أو المذلة (المادة ٣، الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والمادة ٧، ميثاق الأمم المتحدة الذى يضيف حظر "إخضاع شخص دون موافقته الحرة لتجربة طبيةٍ أو علميةٍ") وحظر العبودية (المادة ٤، الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والمادة ٨، الميثاق).

على الرغم من غموض لفظ "الكرامة" (لأن الكرامة لعبت أحياناً دور الحجة لتأسيس ممارسات تحسين النسل)، فهو لم يتم تعريفه إلا عن طريق ذكر الممنوعات التى تكمن وراءه. بينما حظر "إلحاق الموت" فهو مسبوق بالتأكيد على الحق فى الحياة (المادة ٢، الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والمادة ٦، ميثاق الأمم المتحدة)، وحظر التعذيب أو العبودية، تم وضعهما دون أى مرجعية واضحة للقيمة التى يتم حمايتها، كما لو كان من المستحيل "صك كلمات" لهذه القيمة التى لا يتم ذكرها والتى يُشار إليها أحياناً على سبيل "الإنسانى غير القابل للاختزال". ومن أجل التقدم فى البحث عن تعريف، صار مُهماً فى إطار الرهانات الجديدة المرتبطة بتطور التكنولوجيا الحيوية، ضرورة أن تستمر المقارنة بين الحق فى

الحياة الذى يحيل إلى الإنسان الحيوى، وبين الحق فى الكرامة الذى قد يؤسس لهذا "الإنسانى غير القابل للاختزال" الذى يتعين البحث عنه من خلال آلية الأنسنة المذكورة فيما سبق.

ينبغى أولاً التذكير بأنه فى الواقع نادراً ما تخلو حقوق الإنسان من المحاذير والحدود حتى وإن كانت تلك المحاذير غير واضحة دائمًا. ينتج عن ذلك نوع من التراتب المتسلسل بين الحقوق "ذات الحماية المطلقة"، أى التى لا تعانى من أى تحديدات، والحقوق الأخرى المحفوفة إما بالمخالفات (المحددة زمنيا)، أو بالاستثناءات أو بالقيود (الدائمة).

بالنسبة لهذا التسلسل، لا يعد الحق فى الحياة ذا حماية مطلقة، بما أنه يحمل استثناءات (الإعدام فى نصوص كثيرة، والدفاع الشرعى عن النفس، وإمكانية قتل العدو فى حالة الحرب). على العكس، فإن القيمة التى تحكم حظر التعذيب والمعاملات اللاإنسانية والمهينة –تحديداً بمعنى الكرامة كمفهوم، أو "الإنسانى غير القابل للاختزال"– لا تخضع لأى تحديد، حتى وإن كانت زمنية. فى حالة الحرب، يمكن قتل العدو، وليس تعذيبه، وبالمثل فى مرحلة الإرهاب، لا يجوز للدولة أن تلجأ للتعذيب أو الوحشية البوليسية، ذات الطبيعة اللاإنسانية أو المهينة. وقد سمح هذا المبدأ بتطبيقات ملموسة جدا مثل اتهام المملكة المتحدة فى ١٩٧٨ بالوحشية البوليسية المرتبطة بمكافحة الإرهاب. ويمكن أيضًا ربط حظر العبودية بهذا المبدأ. وطرح السؤال استمراراً فى هذه الموازاة التى صنعها مجلس الدولة بين الاستنساخ الإنسانى التناسلى وبين العبودية، وإذا كان حظر الاستنساخ لا ينبغى أن يمثل فى هذه الفئة، كشكل من المعاملات "اللاإنسانية".

أما إذا ما تم فحص النصوص المتخصصة المتعلقة بوضوح بالاستنساخ التناسلى، ستظهر اختلافات كثيرة. من ناحية (كما رأينا فى السابق)، فإن تقرير اليونسكو لا يمثل حظراً حقيقيا (الممارسات "لا ينبغى أن يتم السماح بها")، ومن

ناحية أخرى، ينزع بروتوكول المجلس الأوروبى إلى الحظر التام حيث حدد أنه "لا يسمح بأى مخالفة للقانون" (المادة ٢)، لكنه يشير فى هذه النقطة إلى المادة ٢٦ الجزء ١ من معاهدة حقوق الإنسان والطب الحيوى. فهذا النص، الذى يحمل عنواناً له "القيود على ممارسة الحقوق" وليس "الخرق" أو "المخالفة" كما يشير البروتوكول، يتخذ مرجعية له من فكرة أكثر غموضاً وهى "قيود لازمة فى المجتمع الديمقراطى" والتى من أجلها سمحت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بهامش وطنى. بالرجوع إلى هذا النص، يشير البروتوكول حول الاستنساخ إلى أن هذا النوع من القيود مستبعد. سيكون من باب المبالغة الخروج باستنتاج أن حظر الاستنساخ، مثله مثل التعذيب أو العبودية، ذو قيمة مطلقة وأنه سيتم تطبيقه دون هامش وطنى من التقدير. خاصة أن البروتوكول، مثل اتفاقية الطب الحيوى التى تكمله، لا يوفر أى سيطرة دولية فى حالة الانتهاك. سيتم الحكم - والعقوبة المحتملة - على انتهاك الحظر على المستوى الوطنى، مع وجود اختلافات وطنية بالضرورة فيما يخص التقدير. مما يشير إلى العلاقة المباشرة بين تأسيس الحظر ووضعه موضع التنفيذ.

من الحظر إلى تطبيق الحظر

هناك فارق أول يفرض نفسه بين النصوص شديدة التحفيز (مثل رأى اللجنة الاستشارية الوطنية للأخلاق أو تقرير مجلس الدولة) أو النصوص التصريحية (مثل الإعلان العالمى لحقوق الإنسان أو التقرير العالمى عن الجينوم) والنصوص المقيدة (المبادئ الدستورية، مواد القانون المدنى أو القانون الجنائى أو الاتفاقيات الدولية حينما تكون مُصدَّقًا عليها، مثل الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، أو اتفاقية الطب الحيوى والبروتوكول الإضافى حول الاستنساخ أو عقد الأمم المتحدة حول الحقوق المدنية والسياسية). بالنسبة إلى التطبيق، فإن الفئة الثانية فقط هى التى يتعين فحصها. حتى وإن كانت محددة، فإن القائمة لا ينبغى أن توهم

بأنه يمكن فى أى لحظة استدعاء حظر الاستنساخ البشرى التناسلى أمام أى دعوى قضائية. وإذا كان صحيحًا أنها دعوة إلى الاجتهاد فى كل المجالات، فإن حالات الحظر المذكورة باسم حقوق الإنسان سيكون من الصعب استخدامها رغم ذلك.

تنوع الطعون:

فرق أول تمييز بين الطعون المبنية على القوانين (هنا هى القانون المدنى، وبالنسبة للقانون الجنائى انظر أسفل النقطة رقم ٢) وتلك المعتمدة على نصوص لها قيمة فوق تشريعية. الطعون الأولى يمكن معارضتها من قِبَل الأفراد والإدارة، أما الطعون الثانية فيمكن معارضتها من قِبَل القانون (من المبادئ الدستورية) وعلى الدول (مبادئ فوق وطنية).

من هذا المنظور، فإن المادة ٤-١٦ من القانون المدنى لا يمكنها أن تقيم سوى فعل احتمالى من بطلان عقد أو مسئولية مدنية أو إدارية تُشكَّل ضد فرد بسيط أو ضد الإدارة التى قد تكون قد خرقت المحظور. وهو ما يحد من أهمية النص فيما يخص الاستنساخ؛ لأن بعيدًا عن حالة البطلان المذكورة فى البداية، ينبغى انتظار وقوع خسائر (ويتم تطبيق علاقة السببية) حتى يمكن اتخاذ فعل المسئولية.

من ناحية أخرى، قد تتعارض المبادئ الدستورية وفوق الوطنية - بعيدًا عن حدوث خسائر- مع قانون يسمح بالاستنساخ على الرغم من الحظر، أو مع الدولة التى قد تنظم أو تتسامح مع ممارسات الاستنساخ.

كما ينبغى التأكيد على أن الطعون تختلف، بالنسبة للمبادرة ولحظة التنفيذ، باختلاف المصدر دستوريا كان أم دوليا.

وتقتصر مبادرة الطعن الدستورى فى فرنسا على الهيئات السياسية للدولة، حتى وإن كان قد تم توسيعها عن طريق المراجعة الدستورية فى ٢٩ أكتوبر عام ١٩٧٤،

بأربع شخصيات ذات حيثية فى ١٩٥٨ (رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، ورئيس الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ) إلى ٦٠ نائبًا أو ٦٠ سيناتورًا" (المادة ٦١، المقطع الثانى، الدستور). هذا التغيير كان له أثره فى تحويل دور "المجلس" إلى محكمة دستورية حقيقية، يسيطر عليها شيئًا فشيئًا برلمانيون، عادة ما يكونون من صفوف المعارضة. ومن ناحية أخرى، فإن تمديد تسلم التركة للمجلس الدستورى لكل فرد يثير "استثناء عدم الدستورية" حيال قضية ما، والمقترح مرتين (فى ١٩٩٠ وفى ١٩٩٣)، فهو لم يَنَل موافقة مجلس الشيوخ. ويلاحظ مع ذلك أنه إذا كان القاضى (سواءً من القضاء الحقوقى أو القضاء الإدارى) لا يملك حق الرقابة على نص تشريعى غير مطابق للدستور، ولا يستطيع رفض تطبيقه، فيمكنه الرجوع للدستور، وكذلك إلى أحكام القضاء الدستورى، وذلك فى حالة وجود ثغرة قانونية.

أما عن مبادرة الطعن فى حالة انتهاك نص دولى، فهى أكثر انفتاحًا على أسس النصوص ذات النطاق العام. إن تعلق الأمر بالاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية أو بعقد الأمم المتحدة، يتيح لأى فرد إقامة دعوى ضد خرق هذه المواثيق أمام سلطة القضاء الوطنى، الحقوقى أو الإدارى. ويمكن الدعوى ضد خرق الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية أن تقام أمام المفوضية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (ومقرها فى ستراسبورج). من هذا المنظور، يكون الطعن متاحًا للدول، "الأطراف الموقعة على الميثاق" (انظر المادة ٢٤، الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية)، وكذلك لأى شخص بصفته أو أى شخص طبيعى، وكل منظمة غير حكومية أو مجموعة من الأفراد، التى تدعى أنها ضحية انتهاك من إحدى الأطراف العليا المتعاقدة" (المادة ٢٥). عبر تحقيق الدمج بين المفوضية الأوروبية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان من أجل محكمة موحدة، تحكم مباشرة ولا يمكنها أن تحيل القضية للجنة وزراء فى المجلس الأوروبى من أجل تسوية سياسية صرفة، فإن البروتوكول الإضافى رقم ١١ (الموقع عام ١٩٩٤ والذى تم تفعيله

فى عام ١٩٩٨) يعزِّز من طبيعة التقاضى فى الطعن. ومن ناحية أخرى، لم يشتمل كل من ميثاق الطب الحيوى أو البروتوكول الإضافى - رغم توصية الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبى- على إمكانية الطعن بمعرفة الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. فتلك الأخيرة يمكن الرجوع إليها للاستشارة، خارج أى نزاع، ويكون على الدول فقط "أن تمنع أو تسارع بوقف الانتهاك غير المشروع للحقوق المتعارف عليها" (المادة ٢٣) واستحداث "عقوبات مناسبة" فى حالة عدم توفرها. وتوشك الاختلافات الوطنية أن تكون ملحوظة عند تنفيذ مبدأ بهذا الغموض.

تختلف لحظة تسلُّم التركة بوضوح تبعًا للطعن، حيث تتعارض سيطرة المجلس الدستورى الأولية - قبل إصدار القانون- مع السيطرة اللاحقة، حينما يتعلق الأمر بالمصادر الدولية، وخاصة بالاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ونظرًا لرفض المجلس الدستورى الرقابة على مطابقة القوانين مع الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولم يكن كذلك فى مقدور محكمة ستراسبورج، لا يمكن استدعاء الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية إلا فى لحظة تطبيق النصوص: إما أمام المحاكم الوطنية، أو أمام الهيئات الأوروبية، بما أن المنصوص عليه أن المفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان لا يمكن أن تحكم إلا بعد "استنفاد طرق الطعن الداخلية" (المادة ٢٦، الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية).

ويلاحظ بذلك أن ثمة تكاملاً بين نوعين من الطعون، السابق ونو المبادرة السياسية للطعن الدستورى، واللاحق والمتاح لكل شخص يقع ضحية انتهاك فى الطعن المبنى على الـ CESDH أو ميثاق الأمم المتحدة. ومن ناحية أخرى، فيما يخص ميثاق الطب الحيوى والبروتوكول الإضافى، فإن كل دولة تنظم الطعون كما يتراءى لها وتخطط لنظام العقوبة الخاص بها.

ضعف العقوبات:

من وجهة النظر العملية، يُعتَبر ضعف العقوبات بلا شك القضية الأساسية، حيث إن هنا أيضًا تتباين الحلول من نص إلى آخر. مع الرقابة الدستورية الأولية تكون العقوبة جذرية، إنها عقوبة الرقابة القانونية لما قد يخالف المحظور. ولكن حظر الاستنساخ ليس مسجلاً فى الدستور الفرنسى. وليس من المؤكد أبدًا أن يستخلصه المجلس الدستورى من مبدأ الكرامة، والذى طبقًا لقراره فى ١٩٩٤ لا يبدو متفهمًا للكرامة الجمعية للعائلة الإنسانية.

فقط فى حالة إصلاح الخسائر وبأثر رجعى يمكن أن تقع عقوبة على خرق المحظور على المستوى الوطنى (تحت بند اللجوء للقانون الجنائى -انظر أسفل النقطة ٢).

ومن ناحية أخرى، على الصعيد الدولى، تقضى النصوص العامة بإمكانية الإثبات العلنى لانتهاك المحظور (وكذلك طبقًا للاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية الحُكم على الدولة بمسئوليتها فى دفع "ترضية منصفة" للضحية)، مما يمكنه أن يمثِّل عقوبةً رادعةً، خصوصًا وأن الهدف الرمزى لحُكمٍ كهذا يبدو لا جدال فيه. يظل القيد مع ذلك هو غياب أى آلية دولية للطعن فى النصوص المحددة. هكذا فإن المغزى العملى للبروتوكول الإضافى للمجلس الأوروبى حول حظر الاستنساخ للكائنات البشرية يتبدى ضعيفًا بشدة.

بشكلٍ قاطعٍ، فإن ضرورة حظر الاستنساخ البشرى التناسلى تجد مكانها فى امتداد حظر التعذيب، والمعاملات اللاإنسانية أو المذلة والعبودية. هذا الشكل من الاستنساخ ينبغى حظره تطبيقًا لمبدأ احترام كرامة الإنسان، إذا ما تم التوافق على أن الكرامة تعنى فى ذات الوقت كرامة الفرد والعائلة الإنسانية (الحالية والمستقبلية) ومن ناحية أخرى أنها تنزع إلى الاعتراف بقيمة وجودية للكائن الحى، لا يمكن اختزالها فى المعارف البيولوجية حول "النوع" الإنسانى، الذى يستبعد أى نزعة

استغلالية للكائن البشرى. ويتعين أن يُوضَع الحظر موضع التنفيذ على الصعيد الوطنى والصعيد الدولى: يُوضَع الحظر على المستوى الوطنى بمجرد أن تُفرَض الإجراءات المحددة (المتبناة تحت رعاية المجلس الأوروبى أو اليونسكو) وعلى كل دولة تبنى العقوبات المناسبة؛ وعلى المستوى الدولى يستدعى الحظر بمجرد انتهاك الوسائل الدولية العامة لحماية حقوق الإنسان من خلال مفهوم المعاملات غير الإنسانية.

ولكن القانون الدولى يحيل أيضًا إلى جريمةٍ ضد الإنسانية.

أ- إنسانية الجريمة ضد الإنسانية

يوجد بين حقوق الإنسان والجريمة، تماثل وعدم تماثل فى نفس الوقت. أما التماثل فلأن هناك رابط تكامل منطقى بين حقوق الإنسان، المتعَارَف عليها كِقيم يتعين حمايتها، وبين الجريمة التى يُعاقَب عليها بسبب انتهاك هذه القِيم. يبدو قانون العقوبات لعام ١٧٩١، كما يُقال، أشبه بـ" الوجه الآخر للتعليم المسيحى الثورى"، بمعنى أنه "عن طريق حركة مزدوجة للتأكيد الإيجابى لِلقيم من ناحيةٍ، ونزع الجدارة فى مناقضتها أو تجاوزها لهذه القيم من ناحية أخرى، فإن كل مجموعة اجتماعية تُشكِّل الترتيب الخاص بها."(٨) وهكذا فإنه بعكس الحق فى الحياة والحق فى التملك، يعاقب القانون القتل والسرقة، كذلك بعكس الحق فى الكرامة الإنسانية، قد يعاقب القانون على الجريمة ضد الإنسانية.

يتبدى هنا مع ذلك عدم التماثل. فالمقابل لحق الكرامة يتم تعريفه أولاً من حيث حقوق الإنسان، مثل الحق فى عدم الخضوع للتعذيب أو للمعاملة اللاإنسانية أو المهينة، أو الحق فى عدم المعاملة كعبد. يتفق مع الحقوق المذكورة التى لا يمكن انتهاكها مفهوم الجريمة "التى لا تسقط بالتقادم" والمُطَبَّقَة تحديداً فى جرائم الحرب وفى الجرائم ضد الإنسانية، التى تتخلص تدريجيا من سياق الحروب. "حقوق لا يمكن انتهاكها" و"جرائم

لا تسـقط بالتـقـادم" تلك هى التـرجـمـة القـانونيـة لإنسـانيـة الإنسـان "التى لا يمكن اختزالها". ومع ذلك فإن التماثل غير مكتمل؛ حيث حق عدم التعذيب على سبيل المثال هو حق لا نقاش فيه، ولكن التعذيب بحدٍ ذاته ليس جريمة ضد الإنسانية. لا شك أن عدم التماثل يرتبط بواقع أن كلا من الكرامة والإنسانية ليستا مُعرَّفتين، إلا عن طريق تكرار ذكر هذه المحظورات. لمعرفة ما إذا كان هذا الأساس متماثلاً أم مختلفًا، من الأفضل البدء بفحص النصوص ثم البحث بعد ذلك عن الأسس التى تقوم عليها.

الظهور التدريجى للجرائم ضد الإنسانية:

حينما تم إدانة الجرائم ضد الإنسانية لأول مرة من قِبَل محكمة نورمبرج فى ١٩٤٥، ظهرت بدايةً فى القانون الدولى. ومع اختلافها مع معظم الجرائم "العادية"، مثل القتل أو السرقة، التى لها تعريف وطنى ويمكنها أن تختلف من نظام قضائى لآخر، فإنها تتأكد كجريمة "ضد الإنسانية" على الصعيد العالمى. وتدل على إرادة حماية "الإنسانية"، التى هى عالمية بطبيعتها، حتى وإن لم نكن ندرى كيف نعرف هذه العالمية.

ومع ذلك، فإنه فى نورمبرج، لا تتمسك المحكمة بتوصيف الجرائم ضد الإنسانية إلا فى حالة اقتراف جريمة حرب كذلك. بُنى هذا الحذر على هشاشة القاعدة القانونية للجرائم ضد الإنسانية والتى يصعب ربطها –الجرائم ضد السلام والجرائم ضد الحرب– بالقانون العرفى الدولى، بل تم ربطها فقط بإعلان مثل إعلان الحلفاء من طرفٍ واحدٍ (تقرير موسكو، ١٩٤٣) الذى قرر أن هذه الجرائم سيتم الحكم فيها بعد الحرب.

يأتى تشريع محكمة نورمبرج (المادة ٦ج) بأول قائمة للجرائم ضد الإنسانية وتشتمل على: القتل، والإبادة، والتحويل للعبودية، والترحيل، وأى فعل غير إنسانى يُقترَف ضد السكان المدنيين، قبل أو أثناء الحرب، أو الاضطهاد لأسبابٍ سياسيةٍ أو

عنصرية أو دينية، في حال تكوّن هذه الأفعال أو الاضطهاد (سواء مثلت انتهاكًا من عدمه للقانون المحلى للبلد التى ارتكبت فيها) قد اقترفت بعد جريمة تدخل فى تخصص المحكمة، أو على علاقة بهذه الجريمة.

ومن ناحيتها، تقدم المادة ٢ج من القانون رقم ١٠ الصادر فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ من قبَل مجلس الضبط والرقابة فى ألمانيا القائمة التالية: "الفظائع وما تشمله من جرائم – من غير أن تكون هذه القائمة مانعة – والقتل، والإبادة، والعبودية، والترحيل، والسجن، والتعذيب، والاغتصاب أو أى فعل لا إنسانى آخر ارُتكِبَ ضد السكان المدنيين والاضطهاد، من أجل أهداف سياسية وعنصرية ودينية، فى حال كانت الجرائم المنصوص عليها قد مثلت أو لم تمثل انتهاكًا للقانون الوطنى للبلد الذى ارتُكِبت فيه".

يضاف إلى النصوص اللاحقة للأمم المتحدة والمجلس الأوروبى (٢٦ نوفمبر ١٩٦٨ و٢٥ يناير ١٩٧٤) حول جرائم الحرب غير القابلة للتقادم والجرائم ضد الإنسانية، مرجعية القتل الجماعى كما تعرفها إتفاقية الأمم المتحدة فى ٩ ديسمبر ١٩٤٨) [٩].

ويضاف أيضًا فى اتفاقية الأمم المتحدة حول مفهوم غير القابل للتقادم، مرجعية الأفعال اللاإنسانية الناتجة عن سياسات الفصل العنصرى، بما أنه قد تم تحديد أن "جريمة الفصل العنصرى" سيتم تعريفها بدورها عن طريق اتفاقية الأمم المتحدة بتاريخ ٣ نوفمبر ١٩٧٣ بالألفاظ التالية (المادة ٢): "تعبير جريمة الفصل العنصرى (...) تعنى الأفعال اللاإنسانية المشار إليها فيما بعد، التى تُقترَف بهدف إرساء أو الحفاظ على سيطرة مجموعة عرقية من الكائنات البشرية على أى مجموعة أخرى من الكائنات البشرية العرقية وقهر الأخيرة بشكلٍ منهجى". يتمم هذا النص قائمةً طويلةً تشمل ليس فقط التعدى على حياة الأفراد الذى يؤدى مباشرةً أو بصورٍ غير مباشرةٍ إلى التدمير الكامل أو الجزئى لمجموعة من الكائنات البشرية، ولكن أيضًا انتهاكات

"للسلامة الجسدية أو العقلية، أو للحرية أو للكرامة" لأعضاء مجموعة ما، وكذلك أنواع "الاضطهاد" المختلفة والممارسات التى تتصف بالتمييز.

ينبغى أيضًا ذكر قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة فى ٣ مايو ١٩٩٣، والذى أتمه قرار ٨ نوفمبر ١٩٩٤ بخصوص رواندا[١٠]، والذى أنشأ "محكمة دولية للحكم على الأفراد المفترض مسئوليتهم عن انتهاك القانون الدولى للإنسانية والمرتكب على أراضى يوغوسلافيا السابقة منذ ١٩٩١". يتعلق الأمر يقينًا بمحكمة خاصة ذات الاختصاص المحدود فى الزمان والمكان، وليس بمحكمة دائمة. ولكنها المرة الأولى التى تصدر مثل تلك المحكمة من المجتمع الدولى كاملاً وليس من قِبَل المنتصرين من أمثال نورمبرج (أو من الضحايا مثلما كان الحال وقت قضية أيشمان فى إسرائيل). يهدف التقرير إذن إلى "المخالفات الخطيرة لاتفاقيات جنيف فى ١٩٤٩" (المادة ٢)، وفى نفس الوقت إلى "انتهاكات القوانين أو أعراف الحرب" (المادة ٣)، والإبادة الجماعية (المادة ٤) والجرائم ضد الإنسانية (المادة ٥)، حيث يذكر من خلال تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة أنه "فى الصراع الدائر على أراضى يوغوسلافيا السابقة، مثل هذه الأفعال لا إنسانية تتخذ شكلاً يُسمَّى ممارسة "التطهير العرقى"، والاغتصاب العام والممنهج وأشكالاً أخرى من العنف الجنسى، ومنها الإجبار على الدعارة".

أخيرًا، فالاتفاقية التى تم تبنيها فى روما فى يوليو ١٩٩٨ تؤسس لتخصص المحكمة الجنائية الدولية الدائمة مستقبلاً فى مجموعةٍ من الجرائم، خصوصًا الجريمة ضد الإنسانية التى تتضمن "هجومًا ذا أبعاد كبيرة أو ممنهجة يتم توجيهه عن عمد ضد السكان المدنيين" ويمكن أن يشمل بشكل محدد العبودية، والتعذيب والاغتصاب والحمل والتعقيم القسرى (حينما يتم ارتكابها فى الظروف المشار إليها)، ويشير النص أيضًا إلى الإبادة الجماعية.

مما يعنى أن المفهوم المركب للجريمة ضد الإنسانية قد يشتمل إذن على "الجرائم المسماة على وجه التحديد (الإبادة الجماعية والفصل العنصرى) وتلك التى لا اسم لها ويشار إليها بهذا التعبير العمومى[١١]".

ازداد هذا التعقيد بالتقارب ما بين الجرائم ضد الإنسانية وبين جرائم الحرب، التى تميزت فى تشريع محكمة نورمبرج بالذكر على التوالى لهذه (المادة ٦ب) ثم تلك (المادة ٦ج)، بدون التعريف بدقة لمعيار التمييز. وكما ذكر فيما سبق، فقد تفادت محكمة نورمبرج بحذر أن تميز فيما بينهما. وكان قد تقرر عدم تخصصها للحكم فى الجرائم ضد الإنسانية التى تم ارتكابها قبيل الحرب، وتحديداً من قِبَل الأطباء النازيين، منذ ١٩٣٣ وحتى ١٩٣٥ . أما عن الجرائم التى ارتُكِبَت فى فترات الحرب، فقد فضلت المحكمة بالنسبة لغالبية المتهمين التحفظ فقط على قائدين وجه إليهما الاتهام. وهنا تبرز ملاحظة البروفيسور دونديو دو فابر Donnedieu de Vabres (قاضى فرنسى فى نورمبرج)، الذى تحفَّظ هو نفسه بالنسبة لمفهوم جريمة ضد الإنسانية على اعتبار أنها "تلاشت بموجب حُكم المحكمة".

بعد مرور سنوات، فإن الاتفاقيتين حول عدم قابلية التقادم، قد أعلنتا عدم قابلية تقادم جرائم الحرب مثلها مثل الجرائم ضد الإنسانية. ولكن هذه التقارير لم تُصدِّق عليها كل الدول، ولا بشكلٍ كامل.

لذا فإن القانون الفرنسى فى ٢٩ ديسمبر ١٩٦٤، "أشار إلى عدم قابلية التقادم" بالنسبة للجرائم ضد الإنسانية وحدها. ومن هنا تظهر الهوة بين القانون الدولى والقانون المحلى. فى القانون الدولى، يظل الرابط فى الجرائم ضد الإنسانية وفى مواقف الحرب (متضمنة تقارير الأمم المتحدة حول يوغوسلافيا السابقة وحول رواندا). إنشاء المحكمة الجنائية الدائمة (بعد التصديق على اتفاقية روما من قِبَل ٦٠ دولة) سوف تسمح وحدها بتكريس مبدأ إمكانية توقيع العقاب فى الجرائم ضد الإنسانية فى أى وقت (جرائم الحرب مستهدفة كذلك ولكن بإمكان الدول تأخير اتفاقها لسبع سنوات حول هذه النقطة).

أما فى القانون الداخلى، فإن مفهوم الجريمة ضد الإنسانية ينفصل، من جانبها، عن جريمة الحرب. ويوضح القانون الفرنسى أيضًا آلية هذا الانفصال. فقد تم فرض

هذا الانفصال أولاً نتيجة لقانون عام ١٩٦٤ الذى حدد عدم قابلية التقادم فقط لجرائم ضد الإنسانية (خوفًا من القضايا المفتوحة حول الحروب والمرتبطة بمقاومة الاستعمار). ومن هنا تكمن أهمية التمييز بين الفئتين أثناء قضية باربى، ثم أثناء قضايا توفييه وپاپون. وقد تكون تلك فرصة لتعريف خصوصية الجريمة ضد الإنسانية، ولكن ظل التعريف مبهمًا. ومثلما فعلت محكمة الاستئناف فى مدينة ليون، بناءً على طلبات النائب العام بيار تروش Pierre Truche، رفضت اعتبار "ترحيل أشخاص كانت الدلائل تسمح لباربى الظن أن الأمر متعلق بمناضلين فى المقاومة -نظرًا لغياب عنصر التعمد- يمثل جريمة حرب وليس جريمة ضد الإنسانية"، فقد رفضت محكمة النقض صفة الضحايا كعنصر محدد وأعطت للجرائم ضد الإنسانية تعريفًا أكثر اتساعًا وأكثر ضيقا فى نفس الوقت. أكثر اتساعًا من حيث شموله على الجرائم ضد المقاومين، ولكنه أكثر ضيقًا لأنه يحدد الجريمة ضد الإنسانية فى السياق التاريخى لنورمبرج. يستهدف التعريف فى الواقع الأفعال التى تم اقترافها "باسم دولة تمارس سياسة الهيمنة الأيديولوجية". سوف تقود هذه الصيغة غرفة الاتهامات فى باريس[١٢] لاستبعاد وصف جريمة ضد الإنسانية فى قضية توفييه، بدافع أن حكومة فيشى لم تكن قد مارست هذا النوع من السياسة المهيمنة. من أجل إرساء العدل، ينبغى أن تعيد محكمة النقض الصفة التى تسمح بإحالة توفييه أمام محكمة جنايات دى إيفلين[١٣]، ثم إحالة بابون أمام محكمة جنايات لا جيروند، ولكنها لا تعيد النظر فى تعريفها السابق. هذه "المهارة فى المراوغة[١٤]" تتيح لها تفادى وصف الجرائم ضد الإنسانية للأفعال التى ارتُكبت لاحقًا، خصوصًا فى سياق مقاومة الاستعمار الفرنسى[١٥] .

فى إطار هذه المفاهيم، يتخلى قانون العقوبات (الذى تم التصويت عليه فى ١٩٩٢ وتم العمل به فى ١٩٩٤) عن نظرته التاريخية المحضة، ولكنه لا يحسم الجدل تمامًا؛ لأنه يظل متأثرًا بالنصوص الدولية. ويضع على رأس الجزء الخاص بالقانون (ل١١)،

تحت عنوان أول "جرائم ضد الإنسانية"، نصوصًا تشير للإبادة الجماعية (المادة ١-٢١١)، ثم "الترحيل، والتحول للعبودية، أو التطبيق الجماعى والمنهج للإعدام بدون محاكمة، وخطف أشخاص يتبعه اختفاؤهم، أو تعذيبهم أو ارتكاب أفعال لا إنسانية مستوحاة من دوافع سياسية أو فلسفية أو عرقية أو دينية ومنظمة عن طريق تنفيذ خطة ضد مجموعة من السكان المدنيين" (المادة ٢-٢١٢). دون الرجوع لصيغة محكمة الجنايات، فإن القانون لا يبرز أبدًا خصوصية الجرائم ضد الإنسانية ويكتفى، كما فى تشريع نورمبرج، بإحصاء محتواه(١٦) .

إجمالاً، فإن القائمة السابقة تدعو للتفكير أن ما يكمن وراء الجرائم ضد الإنسانية، مثلها مثل حقوق الإنسان، هو هذا الإنسانى الذى لا يمكن اختزاله، أو الكرامة الإنسانية بالمعنى الأكثر قوةً للمصطلح. ومع ذلك فإن قانون العقوبات الجديد يظل ملتبسًا فى هذه النقطة؛ لأنه من ناحيةٍ لا يذكر الكرامة الفردية (كرامة الفرد وليس كرامة الإنسانية)، ومن ناحيةٍ أخرى يُحيل للكرامة فى فصل بعنوان "انتهاكات كرامة الشخص" والذى لا يتضمن الجريمة ضد الإنسانية أو التعذيب أو الأفعال الوحشية والمرتبطة بـ"انتهاك السلامة الجسدية والنفسية للشخص"، وكذلك التفرقة العنصرية، والقوادة، والمخالفات وكذلك ظروف العمل والسكن "المنافية لكرامة الفرد". لا يشمل هذا العنوان فى نسخة القانون المزودة بقوانين الأخلاقيات الحيوية لعام ١٩٩٤ وهى جريمة تحسين النسل المسجلة فى قسم خاص بالـ"نوع الإنسانى" والموجود فى الكتاب الخامس ويتميز فى آنٍ واحدٍ بحماية الإنسانية (L II، فصل ١) وبالكرامة (L.II فصل ٤). إن اعتبار الاستنساخ، كما يقترح رأى اللجنة الاستشارية الوطنية للأخلاق، نوعًا من تحسين النسل هو أمر محل نقاش نظرًا لمبدأ التفسير الصارم للقانون الجنائى. ومع ذلك، فإذا كان القضاة الفرنسيون يجيزون مثل هذا التفسير، فسوف يعاقب عليه فى فرنسا كجريمةٍ، ولكن ليس كجريمةٍ ضد الإنسانية. على الأقل فى الحالة الحالية للقانون الداخلى؛ نظرًا لأن قوانين عام ١٩٩٤ سيُعاد النظر فيها فى

١٩٩٩، مما قد يمثل فرصة لتفكير أكثر عمقًا – أو إعادة نظر– فى الأسباب التى أدت إلى فصل الإنسانية عن النوع الإنسانى وتجريم تحسين النسل بصورة أقل من جريمة الإبادة الجماعية.

التمييز بين الإنسانية والنوع الإنسانى:

يعطى الإحصاء الذى يعاد دائمًا للسلوكيات التى توُصَف بالجرائم ضد الإنسانية فكرة أولية عن محتوى هذه الجرائم، ولكنها لا تمنح الإطار المفاهيمى الذى يتيح الإجابة عن الأسئلة المثارة من خلال الاستنساخ الإنسانى التناسلى: هل ينبغى التمييز بين الإنسانية وبين النوع الإنسانى؟ ودمج الجرائم الانتقائية للكائن البشرى مع جرائم تدمير الحياة؟ هل يجب حصر الجرائم ضد الإنسانية فى تلك الممارسات الواسعة المتضمنة لخطةٍ مُحْكمةٍ أو المشتملة على سلوكيات دقيقة ومنعزلة؟ من أجل التوصل إلى إجابة على هذه الأسئلة، ينبغى توضيح أساسيات تجريم الجريمة ضد الإنسانية.

قيمة "الإنسانية" مثلاً كقيمةٍ مصُونة ومُعطَاة مباشرةً لا يمكن خلطها ببقاء "النوع الإنسانى". وإذا ما تمسكنا بالواقع الحالى، ستكون النقطة المشتركة بين المحظورات المختلفة التى تم حصرها كجرائم ضد الإنسانية هى نقطة حماية الكرامة الإنسانية. ولكن الاختلاف عن القيمة التى تقوم عليها حقوق الإنسان المحمية بشكل مطلق قائمة على مفهوم للكرامة أقل فردية. فهو اختلاف فى الدرجة وليس فى الطبيعة، حيث إن الحقوق التى لا يمكن انتهاكها يتم وضعها فى مستوى أعلى من الحق فى الحياة، ويرجع هذا بلا شك إلى أن الموت لا يصيب إلا الفرد، أما التعذيب، على سبيل المثال، فيصيب، ما هو أبعد من الضحية المباشرة، يصيب الإنسانية كاملة. يبقى أنه فى حالة الجريمة ضد الإنسانية، تكون الضحية المباشرة هى الإنسانية جمعاء. أكدت المحكمة الجنائية فى لاهاى، فى أحد أول قراراتها، أن "هوية الضحية، هى الإنسانية وهذا ما

يجعل منها جريمة ضد الإنسانية"(١٧). بعبارة أخرى فإن القيمة المحمية لها بُعد جمعي فوري. وهنا يكمن العنصر المشترك للمحظورات المختلفة التي تم حصرها باعتبارها جريمة ضد الإنسانية. وبالفعل يهدف تقرير محكمة نورمبرج عن الجرائم المرتكبة "ضد كل السكان المدنيين"، والإبادة الجماعية تفترض نية "تدمير كل أو جزء من المجموعة الوطنية، والعرقية والعنصرية والدينية" والفصل العنصري يهدف إلى "تأسيس أو الحفاظ على سيطرة مجموعة عنصرية من الكائنات الإنسانية على أي مجموعة أخرى عنصرية من الكائنات البشرية، وقهرها بشكلٍ منهجي". وكذلك، يورد قانون العقوبات الفرنسي الجديد إما أفعالاً جماعية بطبيعتها، مثل الإبادة الجماعية، أو الترحيل أو التحويل إلى عبيد، أو الممارسة "الضخمة والمنهجة" لمجموعةٍ من الأفعال " تنفيذاً لخطةٍ ضد مجموعة من السكان المدنيين". كذلك أيضاً يستهدف تقرير محاكم العقوبات الخاصة وتقرير محكمة العقوبات الدائمة الجرائم الموجَّهة ضد "السكان المدنيين".

لكن التناقض بين الكرامة في صيغتها المفردة (أي كرامة "الإنسان") وفي صيغة الجمع (أي كرامة جميع الناس التي تشكل "الإنسانية") لا ينبغي المبالغة فيه. ما تعنيه هذه المفاهيم، أن الكائن الإنساني، حتى وإن كان مُسجلاً بعمقٍ وسط العائلة الإنسانية والثقافية والدينية لا يجب عليه أبداً أن يفقد فرديته وأن يتم اختزاله إلى مجرد عنصرٍ قابلٍ للتبادل في هذه المجموعة ومرفوض بصفته هذه. إذا كان الكائن الإنساني في حاجة إلى الانتماء لمجموعة -احتياج للهوية التي يشهد بها انزعاج العديد ممن تم ترحيلهم أو المنفيين- فهو لا يستطيع أن يكون منغلقاً، مُقيَّداً بجذوره بدون أن يفقد وضعه في داخل الجماعة الإنسانية. إجمالاً، ما هو مؤكدٌ هنا، هو الغيرية، أي إنه في نفس الوقت فردية كل إنسان ككائنٍ متفردٍ وانتمائه المتساوي للجماعة الإنسانية(١٨).

إذا قبلنا هذا المفهوم - أي اعتبار الإنسانية تعدداً لكائنات متفردة- وهذا التعريف - محافظاً على التفرد والانتماء المتساوي كمكونات للإنسانية- فلا ينبغي حصر مفهوم الجريمة ضد الإنسانية على جريمة القضاء على الكائنات البشرية، لكنه

يجب أن يشمل تلك الجرائم التى مع احترامها الشكلى للحياة الإنسانية تشكك فى الإنسانية نفسها. وطبقًا لاتفاقية روما، تتضمن الجريمة ضد الإنسانية "التعدى ذا الأبعاد الكبيرة أو الموجهة منهجيا مع سبق الإصرار ضد سكان مدنيين".

انطلاقًا من هذا التعريف، قد يمتد التجريم للممارسات السياسية والقضائية والطبية أو العلمية الرامية إما لانتهاك مبدأ التفرد (الإقصاء الذى قد يذهب إلى حد إبادة مجموعات إنسانية يتم اختزالها فى فئة عنصرية، عرقية أو وراثية، أو على العكس صناعة كائنات تعتبر متماثلة، خصوصًا عن طريق الاستنساخ) إما الرامية إلى التعدى على مبدأ الانتماء المتساوى للجماعة الإنسانية (ممارسات تتسم بالتفرقة، مثل الفصل العنصرى وخلق "الإنسان الفائق" بانتخاب وراثى أو "تحت الإنسانى" عن طريق تهجين الأنواع)[١٩] .

يختلف الاستنساخ التناسلى عن علم تحسين النسل؛ لأنه يؤدى -ولا يميل بشكل مباشر- إلى "تنظيم انتخاب الأشخاص" إذا أخذنا صيغة المادة الحالية ٥١١-CP.١ وفى المقابل سيكون كل منهما مرتبطًا بتعريف الجريمة ضد الإنسانية. بالفعل فإن التفرقة الحالية بين الإبادة الجماعية (جريمة ضد الإنسانية) وعلم تحسين النسل (جريمة ضد النوع الإنسانى) تبدو إما نوع من السهو، أو تفسير خاطئ.·وهى سهو، إذا كان البرلمان بتصويته فيما قبل عامين لصالح كتب قانون العقوبات قد نسى الاختيارات السابقة للأغلبية البرلمانية المنتخبة الجديدة فى ١٩٩٣ . وهى تفسير خاطئ؛ إذا أردنا فصل الأساس الحيوى -عقاب علم تحسين النسل لحماية النوع البشرى- عن الأساس الأخلاقى -عقاب الإبادة الجماعية لحماية الكرامة الإنسانية، ويأتى التناقض من كون الإبادة الجماعية تؤثر على الحياة (وقد تهدد كثرتها بقاء النوع نفسه)، بينما علم تحسين النسل يضع هدفًا له هو تحسين الدفاعات، أى بقاء النوع. إلا إذا لم يقتنع البرلمانيون بالفكرة التى تناولها فيما بعد اليونسكو- وهى حماية "سلامة النوع الإنسانى"، التى تم اختزالها إلى "التراث الوراثى" المؤهل رمزيا فى ١٩٩٧ لأن يكون "تراث الإنسانية المشترك".

هناك طريقة ما للتغلب على صعوبات وصياغة تعريف للجريمة ضد الإنسانية لا يقتصر على التدمير الجسدى للكائنات البشرية، وتتفادى التشكك فى المعلومات الحيوية، وتقضى بتأسيس المحظور فى الجريمة ضد الإنسانية على فكرة "التدمير الميتافيزيقى". هذا التدمير "غير مقبول لأنه يعنى تدمير النظام الإنسانى كاملاً، ونفى الجهد نفسه الذى من خلاله توجد إنسانية الإنسان[٢٠]".

بصورةٍ أخرى ولتلافى أى جدالٍ ذى طابع ميتافيزيقى، فإن الجريمة ضد الإنسانية مرفوضة لأنها تتناقض مع مجهود الأنسنة، هذا العمل المتأنى للذاكرة وللتمثل حتى تُبنى الإنسانية بشكلٍ رمزى. هكذا سيكون "الميراث المشترك للإنسانية" الحقيقى الذى نرثه من الماضى، والذى يمر عن طريق الحاضر ويسجل رجل المستقبل من خلال " إنسانية موعودة[٢١]".

ينبغى كذلك لتفادى أى حكم تعسفى من قِبَل القاضى تعريف دقيق للسلوك المعاقب. السلوك الذى يتم تجريمه يجب أن يكون بديهيا وكما يظهر بالفعل فى النصوص القائمة، سلوك واع ومتعمد. لا يمكن ارتكاب جريمة ضد الإنسانية بمجرد عدم حذر بسيط أو إهمال. وينبغى بلا شك إضافة نفس الشرط "خطة مدبرة" التى توجد ويذكرها تحديداً قانون العقوبات الفرنسى فيما يخص الإبادة الجماعية. إلا إذا تم الاكتفاء بمفهوم "التنظيم" الذى -سبق أن تم تطبيقه على نخبةٍ من العوامل الوراثية- فيدل ذلك على شرطٍ ضعيفٍ ولكنه من نفس نوعية الخطة المدبرة بالنسبة لعلم تحسين النسل.

ومن هنا يأتى اقتراح تجريم تقنية الاستنساخ الإنسانى التناسلى باعتبارها جريمة ضد الإنسانية، تماماً مثل العبودية والإبادة الجماعية وعلم تحسين النسل، على سبيل المثال، شريطة أن يتم تنظيم الممارسة بشكلٍ عَمْدى وطبقًا لخطةٍ مدبرةٍ.

يبقى أن نعرف إذا كان ينبغى أخذ النتيجة فى الاعتبار فى تحديد العقوبة وإذا كان من الضرورى تصور العقوبات المختلفة تبعًا للجريمة التى ارتُكبت ضد الإنسانية إذا ما كانت تؤدى إلى تدمير حيوات إنسانية أو اختيار أو صناعة كائنات حية.

يعاقب قانون العقوبات الفرنسى الحالى علم تحسين النسل بصورةٍ مُخفَّفة (حد أقصى ٢٠ عامًا من السجن مع الأشغال الشاقة) بالمقارنة بالجرائم ضد الإنسانية (السجن المؤبد). ولكن سبب هذا الاختلاف لا يبدو واضحًا وليس من المؤكد أنه من الملائم عمل تسلسل للممارسات التى تنتهك الكرامة الإنسانية بالمعنى الأقصى للكلمة. وينبغى بالأحرى السماح بقابلية تطبيق –أو التطبيق الذى يمكن أن يتغير من قضيةٍ لأخرى عملاً بمبدأ الفردية القضائية للعقوبات– العقوبات الأكثر تشدداً، بما أنه قد ذُكر أن الأمر يتعلق بالأشغال الشاقة مدى الحياة : لأن الإعدام، الملْغَى فى القانون الفرنسى، كانت الأمم المتحدة قد نحَّته جانبًا أيضًا فى ١٩٩٣ و١٩٩٤ (محكمة العقوبات الدولية فى لاهاى ومحكمة أروشا)، ثم بعد ذلك فى ١٩٩٨ (محكمة العقوبات الدائمة)، بينما لا يزال معمولاً به فى عددٍ من الدول.

إجمالاً، إذا تم الاعتراف أنه بحماية الإنسانية، تُنزَع الجريمة ضد الإنسانية إلى حماية – ليس النوع الإنسانى المحدود بخواص حيويةٍ معروفةٍ– ولكن الإنسانية التى يحددها المفهوم الذى أُنْشِئ خلال عملية الأنسنة، بمعنى أنها تجمع فى ذات الوقت بين فرادة كل كائن إنسانى وبين انتمائه المتساوى للجماعة البشرية، وسيكون من الضرورى إذن تعديل القانون الفرنسى والقانون الدولى حتى يتم تعريف الجريمة ضد الإنسانية تنفيذًا لممارسات "ذات أبعاد كبيرة أو منهجية" والتى تنزع عن بصيرة إلى تنظيم توالد الكائنات البشرية عن طريق الاستنساخ.

والخلاصة، يسعى تحليل القانون الحالى إلى توضيح مفاهيم الكرامة المتساوية والإنسانية التى تقوم عليها حقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية. إن مد التفسير القانونى فى ضوء هذه المفاهيم يؤدى إلى حظر الاستنساخ البشرى التناسلى طبقًا للطريقين.

يجب أن يتم صراحةً باسم حقوق الإنسان، حظر أى استنساخ بشرى تناسلى بصفته تعاملاً لا إنسانيًا مثله مثل التعذيب أو العبودية، ونتيجة ذلك، على مستوى الدول، الالتزام بمتابعة احترام الحظر فوق أراضيهم ومخاطرة التعرض للمسائلة على المستوى الدولى (من قِبَل الهيئات الرقابية الموجودة أو التى سيتم إنشاؤها) فى حالة الانتهاك.

وباسم الإنسانية، ينبغى الحظر بوضوح للتنظيم العمدى للاستنساخ طبقًا لخطة متفق عليها، وأن تُعْتَبر مثل الإبادة الجماعية ومثل تحسين النسل، جريمة ضد الإنسانية، وأن تكون نتيجة ذلك على مستوى الدول الالتزام بتجريم هذه الأفعال، وعلى مستوى الأشخاص (أفرادًا أو جماعات) المخاطرة بالحُكم عليهم بالعقوبات المحلية أو الدولية.

مــلاحظـــات

1. Il s'agit du Protocole additionnel à la Convention pour la protection des droits de l'homme et de la dignité de l'être humain à l'égard des applications de la biologie et de la médecine dite « droits de l'homme et ».
2. Il s'agit des 40 États membres du Conseil de l'Europe, ainsi que d'autres États qui ont participé à son élaboration (Australie, Canada, États-Unis, Japon, Saint-Siège), et de la Communauté européenne.
3. *The Lancet*, éditorial, 17 janvier 1998, in *Le Monde*, 20 janvier 1998.
4. M. Revel, *Cahiers du CCNE*, octobre 1997, p. 10 et s.
5. H. Atlan, « Transfert de noyau et clonage : aspects biologiques et éthiques », in *L'Aventure humaine*, décembre 1997, p. 5 et s.
6. B. Liaudet, « Commentaires sur la réponse au Président de la République... », in *Cahiers du CCNE*, 1997, n°13, p. 4 et s.
7. Voir le dialogue entre J.-P. Changeux et P. Ricœur, *La Nature et la Règle*, Odile Jacob, 1998.
8. P. Lascoumes et P. Poncela, *Des délits et des peines sous la Constituante*, APC, 1989.
9. « Le génocide s'entend de l'un quelconque des actes ci-après, commis dans l'intention de détruire en tout ou en partie un groupe national ethnique, racial ou religieux, comme tel :
a) meurtres de membres du groupe ;
b) atteinte grave à l'intégrité physique ou mentale de membres du groupe ;
c) soumission intentionnelle du groupe à des conditions d'existence devant entraîner sa destruction physique totale ou partielle ;

d) mesures visant à entraver les naissances au sein du groupe ;
e) transfert forcé d'enfants du groupe à un autre groupe. »

10. Résolution du 25 mai 1993, V.K. Lescure, *Le Tribunal pénal international pour l'ex-Yougoslavie*, Montchrestien. Adde, Résolution du 8 novembre 1994, créant le tribunal pénal international pour le Rwanda, voir E. Decaux, « La mise en place de juridictions pénales internationales *ad hoc* », in *Rwanda, un génocide du XX^e siècle* (sous la dir. de R. Verdier, E. Decaux, J.-P. Chrétien), L'Harmattan, 1995, p. 93 et s.

11. M. Massé, in *Actes, Droit et humanité*, septembre 1989.

12. Paris, 13 avr. 1992.

13. Chambre criminelle de la Cour de cassation (Crim.), 27 novembre 1992, *Bulletin des arrêts de la Cour de cassation*, 394, chr. Massé, cette Revue, 1993.372 également Grynfogel, cette Revue, 1993. Voir aussi P. Truche et P. Bouretz, *Crimes de guerre, crimes contre l'humanité*, Encyclopédie Dalloz, août 1993. Adde Crim. 21 octobre 1993, *Bulletin des arrêts de la Cour de cassation*, 307, rejetant le pourvoi de Touvier contre l'arrêt le renvoyant devant la Cour d'assises des Yvelines.

14. R. Koering-Joulin, A. Huet et P. Wachsman, *Le Monde*, 19 décembre 1992.

15. Voir Chambre criminelle de la Cour de cassation, 1^{er} avril 1993, *Bulletin des arrêts de la Cour de cassation*, 143 (à propos du conflit indochinois). Droit pénal, Comm. 38.

16. Pour une analyse des nouveaux textes, voir J. Francillon, *Crimes de guerre et crimes contre l'humanité*, J.-Cl. 1993, n°75 et s. Voir également chronique M. Massé, RSC 1994.376. L'auteur s'étonne qu'il y ait dans le Code (aux articles 221-3 et 4, dès avant la loi du 1^{er} février 1994, et *a fortiori* depuis cette loi tendant à une peine de perpétuité incompressible) « pires crimes que ceux-là », c'est-à-dire des crimes plus sévèrement punis, par le jeu des périodes de sûreté. Les crimes contre l'humanité avaient pourtant été qualifiés par le garde des Sceaux de « formes les plus odieuses de barbarie ».
Ajoutons que la notion d'atteinte à la dignité de la personne est réduite dans le nouveau Code pénal au chapitre V (art. 225-1 à

225-4) concernant, non pas le crime contre l'humanité (ch. I), ni la torture et les actes de barbarie rattachés aux atteintes à l'intégrité physique ou psychique de la personne (ch. II), mais les discriminations, le proxénétisme et infractions assimilées, ainsi que les conditions de travail et d'hébergement « contraires à la dignité de la personne ».
17. TPI La Haye, arrêt Erdemovic, 29 novembre 1996.
18. Voir M. Delmas-Marty, *Le Crime contre l'humanité, les droits de l'homme et l'irréductible humain*, RSC 1994.477 ; également « L'humanité saisie par le droit », in *Humanité, humanitaire*, Bruxelles, 1998, p. 27 et s.
19. Voir « Course contre les monstres – Deux Américains demandent un brevet sur la création de chimères humaines », *Libération*, 21 avril 1998.
20. Jean Ladrière, in *L'Éthique et les intérêts collectifs*, Bruxelles, 1983.
21. René-Jean Dupuy, « La Notion de patrimoine commun de l'humanité appliquée aux fonds marins », *Traité du nouveau droit de la mer*, Paris-Bruxelles, Economica-Bruylant, 1985, p. 197 et s.

Références récentes

B. Edelman, *La Personne en danger*, Paris, PUF, 1999.

B. Maurer, *Le Principe de la dignité humaine et la Convention européenne des droits de l'homme*, préface Frédéric Sudre, Paris, La Documentation française, 1999.

M.-L. Pavia et Th. Revet (dir.), *La Dignité de la personne humaine*, Paris, Economica, 1999.

نقاش

"إنسانية" و"كرامة"

ميراى دلما-مارتى : مثلما اتضح لكم، لقد حاولت أن أعتبر مسألة الاستنساخ كاشفة لحالة تفكيرنا بالنسبة للعديد من المسائل الجوهرية، ما يبدو لى مُهما كمسألة قانونية هو أن مسألة الاستنساخ البشرى تلزم بتعميق المفاهيم التى ما زالت تتطور، أولاً مفهوم حقوق الإنسان فئات الحقوق المختلفة التى يتم تمييزها تبعًا لدرجة الحماية التى تمنحها، المقصود أيضًا معرفة ما نستنتج أنه يحمى عندما ندين الجرائم "ضد البشرية "، يبدو لى من الجوهرى ألا تكون مسألة الاستنساخ معزولة عن هاتين المجموعتين اللتين هما نفسهما تتطوران: حقوق الإنسان من جانب وجريمة ضد الإنسانية من الجانب الآخر.

مارك أوجيه : بمتابعة عرض النصوص التى يمكن أن تستند عليها الأفكار، وتعداد السلطات القضائية المختلفة العُرضة للتدخل، أقول لنفسى: " لكن بالنسبة للاستنساخ هل سيسير هذا على ما يرام أم لا؟ " الانطباع الآثم فى هذه المسألة أنه، فى مواجهة مسألة الاستنساخ البشرى، القانونيون هم فى نفس الوقت مسلحون ومجردون، هل تشاركيننى نفس الانطباع؟

ميراى دلما-مارتى : من الملائم التمييز بين القوانين والممارسات، فالقانون المعتمد لتنظيم ممارسات الاستنساخ يمكن حظره باسم احترام الكرامة الإنسانية، مع فرضية أن هذه الأخيرة لها قيمة دستورية (أو فوق وطنية، مثل حالة المجلس الأوربى)، لكن اللجوء الدستورى محدود بما أنه فى الوقت الذى يتم فيه التصويت فى البرلمان على

قانون يسمح بالاستنساخ ما يمكننا اللجوء إلى المجلس الدستورى، فإن لم يفعلها أحد، ما دام القانون صدر _هذا هو ضعف النظام الفرنسى _لا يمكننا عمل شىء على المستوى القومى للحظر.

يبقى الملاذ الدولى، لكن بما أننى أعتقد أنى عرضته، يوجد فرق كبير من وجهة نظر قانونية بين صياغة الحظر وتطبيقه التى هى أكثر تعقيداً بكثير، إن كان لابد من انعقاد المجلس الدستورى قبل صدور القانون فيجب اللجوء إلى المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان فيما بعد، يبدو ذلك إجراء مكملاً، لكن يوجد حالات لا نستطيع فيها اللجوء إلى أى منهما.

أهمية المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان بالنسبة للمجلس الدستورى ليس فقط أنها يمكن اللجوء إليها فى مرحلة بعدية ولكن يمكنها أن تتدخل أيضاً فيما وراء نصوص القانون، فى الممارسات. إذا كانت هناك ممارسة مخالفة للدستور ولكن لا ينص عليها القانون فإن المجلس الدستورى لا يستطيع منعها؛ لأنه لا يمكنه منع سوى القوانين. لا يستطيع عمل أى شىء إزاء الممارسات التى تعتبر على هامش القانون تماماً. فلا يستطيع أن يقول: " إن ضرب الناس بقسوة فى الشرطة يُعتَبر ضد مبدأ احترام الكرامة " فى الحدود التى لا يسمح فيها القانون بهذا النوع من الممارسة.

هذا هو الخطر الذى يمكن أن يحدث فى مجال الاستنساخ، فى حالة ما لم توجد قوانين تسمح بالاستنساخ ولكن تحدث ممارسات، ولكن إذا تم إشراك الدولة بما يكفى فإنه لن يكون إلا بالتسامح الذى سوف يبرهنون عليه، يمكن اللجوء للمحكمة الأوربية لحقوق الإنسان.

أرى من جهتى تدرجاً بين المستويات الثلاثة بترتيب الفاعلية المتنامية: المستوى التشريعى للقانون المدنى، والمستوى الدستورى، والمستوى الدولى. الضعف الحالى تجاه المستوى الدولى الذى سيكون مع ذلك الاحتمال الأكثر فاعلية، هو أن النصوص المتخصصة فى أخلاقيات علم الأحياء والاستنساخ لا تسمح بسيطرة محكمة حقوق

الإنسان. الملاذ يجب أن يُؤسَّس على نصوصٍ أكثر عمومية لاتفاقية حقوق الإنسان (البند الثالث يحظر المعاملات غير الإنسانية).

بأى معنى سيعانى الشخص المُستَنْسَخ من الضرر؟

هنرى أتلان : السؤال الذى يراودنى يخص القانون المدنى والقانون الجنائى أكثر مما يخص السُّلطات القضائية الدولية. بأى معنى ولماذا سيكون هناك ضرر إذا أتت نسخة بشرية إلى العالم؟ يلزمنا كل مرة تحديد ينطبق مع المفهوم المعتاد للضرر فى مسألة الاستنساخ. عندما يقتل شخص أو يجرح أو يسرق ...إلخ، نفهم مباشرة معنى الضرر، ولكن هنا فيم يمثل الاستنساخ ضرراً؟

ميراى دلما-مارتى : فى القانون الجنائى ليس على النيابة أن تثبت الضرر، ولكن فقط أن تثبت خطأً يُعرَف كجريمة جنائية، بمصطلحات المسئولية المدنية، فإن النسخة هى ضحية الضرر، الذى يرفع دعوى قضائية ويطلب إصلاح الضرر، احتماليا بأضرار ومنافع، أتخيل أن المستنسخ يمكن أن يستند مثلاً إلى ضررٍ معنوى إذا كان يعتبر أن تصميمه كنسخة شىء غير محتمل، بمعنى أنه مثل نسخة طِبق الأصل لنموذج يجب عليه الامتثال له.

هنرى أتلان : هذه الحالة وُجِدت بالفعل لناس وُلدوا بمرضٍ وتقدموا بشكوى، وهاجموا أهلهم. كانوا يقدمون الشكوى لحقيقة أنهم ولدوا، فكانت حسب علمى كل مرة ترفض دعواهم. قدرت المحاكم أنه لا يمكن أن نقدم شكوى لحقيقة أننا ولدنا. فى حالة نسخة بشرية سيكون هذا هو الحال بالضبط.

ميراى دلما-مارتى : إننا ندخل فى تفكير "خيال حقوقى" مثلما نتحدث عن "خيال علمى"، مما يعنى أن المسْتَنْسَخ لن يستند ببساطة إلى حقيقة أنه وُلد على إثر فعل يقال عنه "طبيعى" لا يرجع بالضرورة للإنجاب ولكن لحقيقة أنه صنع بشكل مقصود

بل ومتعمد فى ظروف يُقدِّر أنها مضرة بالنسبة له. فيمكنه ليس فقط الاستناد إلى ضررٍ نفسيٍ ولكن أيضًا الاستناد إلى عيب حالة المعالجة الفاشلة أو المعيوبة.

روجيه -بول دروا : كنت أريد أن أعود إلى خاتمة نصكم، أنتم تنظرون إلى حظر الاستنساخ البشرى سواءً بدلالة حقوق الإنسان " مثلها مثل " التعذيب والعبودية، كما قلتم، أى معاملات غير إنسانية، سواءً بدلالة مفهوم الجريمة ضد الإنسانية "بنفس المعنى " مثل الإبادة الجماعية، كما قلتم. الصعوبة التى أصطدم بها هى معرفة ما تعنيه بالضبط كلمة " بنفس المعنى "؟ هل يعنى هذا أن الاستنساخ البشرى يجب وضعه للتشابه فى نفس سجل الخطورة؟ أو " نفس المعنى " تعنى أنه تقريبًا نفس الشيء أن المسْتَنْسَخ سيكون بالفعل مُعذَّبًا، أو سيخضع إلى الاستعباد، أو ضحية لجريمة ضد الإنسانية؟ يبدو لى أننى فقدت رابطًا لفهم ما تعنيه كلمة " بنفس المعنى " بالنسبة للاستنساخ. هل نعلم أن شخصًا سيُسْتَنْسَخ يشعر بما هو معادل للتعذيب؟ هل نحن فقط الذين نعتبر أنه سيكون مثل التعذيب بسبب النصوص التى نملكها، من ناحية والصور التى نصوغها لما سيكون عليه النسخة؟

«كرامة» غير قابلة للتعريف:

ميراى دلما-مارتى : نفهم أن ما يتم حمايته بحظر التعذيب والاستعباد، هو كرامة الشخص وكرامة الأسرة الإنسانية (الحالية والمستقبلية) معًا وهذه الكرامة تفترض المعرفة لقيمةٍ ما، لا تُخْتزَل فقط فى المعارف البيولوجية عن "الجنس" البشرى، التى تستبعد أى ذرائعية للبشر. وباسم هذه القيمة سيكون من المنطقى حظر الاستنساخ البشرى جنائيا؛ يعنى إذن بعيداً عن الضرر الذى يمكن أن يشعر به المستنسخ أو لا يشعر. وذلك ضرورى بالنسبة للدعوى ذات المسئولية المدنية؛ لأن الضرر الفردى غير متطلب فى الأمر الجنائى؛ لأن المجتمع بأسره هو المقصود حينئذٍ بالحماية، فتحت هذا العنوان يساهم الحق الجنائى بالتوازى مع التطور البيولوجى للنوع، فى عملية بناء

خيالية "للبشرية ". لقد تناولنا ذلك بطريقةٍ حدسيةٍ وتجريبيةٍ، ولكن يوجد دلالة ضمنية مشتركة للنصوص التى تحظر التعذيب والعبودية، إذا جاهرنا بها، يبدو لى أن هذه الدلالة تنطبق على الاستنساخ، بنفس المعنى، أى تبعًا لنفس الاتساق المنطقى.

نادين فرسكو : يبدو أن مفهوم " الكرامة " له معنى بديهى ويُشكِّل من ثم موضوعًا لاتفاقٍ ضمنى، ولكننا نشهد فى النقاش الخاص بالاستنساخ البشرى مزايدة فى اللجوء إلى المصطلحات التى تبدو ضرورية لتأسيس هذه الكرامة. إن الكُتَّاب الذين ذكرتموهم يتحدثون مثلاً عن "التدمير الميتافيزيقى" أو عن "الإنسانية المبشرة بالخير "، يبدو أن الغموض الذى ولَّدته فكرة الاستنساخ يفرض اللجوء إلى البلاغة الأكثر مبدأية والأكثر شمولاً، والمطلقة بأقصى حد ممكن. ولكن هذا اللجوء لا يتمكن من حظر نوع من الإبادة بمعنى الكلمة، نراه جيداً بالنسبة للمناقشات التى تنهض بعلم تحسين النسل وتلك التى لا تنهض به، وفى المناقشات عن التمييز اللازم ما بين علم تحسين النسل مفهوم ومُطبَّق فى الماضى كسياسةٍ عنصريةٍ. وعلم تحسين النسل الذى يُوصَف فى بعض الأحيان على أنه علاجى، يقوم على السماح لوالدى المستقبل أن يختارا أن يُجهِضَا جنينًا مصابًا بمرضٍ خطيرٍ اكتشفاه عن طريق تشخيص ما قبل الولادة، كذلك، فى حين أننا لا نتوقف عن الحديث عن "الكرامة " لم يتوصل المتحدثون فى هذا النقاش إلى الاتفاق على تعريف لهذه الكلمة.

. ميراى دلما -مارتى : فى الواقع أنها القيمة الوحيدة التى لا نعبر عنها فى كلمات إيجابية فى النصوص عن الحقوق الأساسية، ولكن فى شكل سرد وقائع يبدأ دائمًا بالمنع، ومنها أتت الصيغ مثل "الإنسان الذى لا يُختَزَل " أو أيضًا "إنسانية الإنسان" التى تترجم استحالة " أن يتحول الجوهر الحى للشخص إلى شيءٍ صلبٍ فى كلمات "، مثلما فى امتداد كتاب هنَا آرندت Hannah Arendt أو سيمون ويل Simone Weil.

روجيه- بول دروا : بالتأكيد أننا لا نستطيع أن نحصل دائمًا على تعريفات إيجابية. ونستطيع أن نصنع سدا لما يعوق الحرية دون أن نكون قادرين على إعطاء

تعريف للحرية، أو إدانة الجرائم ضد الإنسانية أو مكافحتها دون أن نكون قادرين على إعطاء قائمة بالملامح الإيجابية التى تبنى تعريف الإنسانية، نستطيع إذن نتيجة لذلك أن نتدبر أمرنا لنقول: " لا نستطيع تعريف الكرامة الإنسانية، ولكننا نرى أن الاستنساخ البشرى قد سحقها. "

و مع ذلك يبدو لى أن الموقف ليس بنفس الترتيب. عندما نتحدث عن جريمة ضد الإنسانية نعرف بالحدس أنه حتى لو لم يُبْنَ التعريف رسميا، ففكرة الإنسانية مرتبطة بفكرة ممكنة. يبدو لى الأمر أكثر تعقيداً مع موضوع الكرامة، وأكثر صعوبة. ليس فقط أن تعريف هذا المفهوم هو فى حد ذاته غير مريح ولكن وظيفته فى حظر الاستنساخ البشرى تبدو لى صعبة التصور. ما سوف يسحق كرامة البشر المستنسخين، هل يكون هذا عملية سيطرة من نوع الاستعباد؟ لم أقتنع أن النسخ سيكون بالضرورة تحت السيطرة أو الخضوع لجهة ما. فى حقيقة الأمر عندى صعوبة فى فهم؛ فى أى شيء يخص وجودهم كبشر تم استنساخهم يجب بالضرورة أن يؤدى إلى التفكير فى أنهم لن يكونوا أفراداً أو أنهم سيكون لديهم وضعٌ متفردٌ من نوعٍ آخر.

بداهةً أرى جيداً كيف ترفض الكرامة الإهانة، كيف يمكنها أن تعمل دافعًا لمقاومة العبودية والانسحاق، لا أرى بنفس الوضوح ما يمكن أن تثيره الكرامة عندما يتعلق الأمر بالنسخ. هذا ما أخشاه أن يكون مرة أخرى اللاهوت مستترا. إنى أتساءل : إن كان لا يوجد دائمًا فى مسألة الكرامة بقايا سمو، اللجوء إلى الكفالة السماوية من طرفٍ خفى، والتى بفضلها يمكن أن نقول: " إن البشرى حقيقة وليس الحيوانى. "

نادين فرسكو : إنه من المثير للاهتمام أيضًا ملاحظة أن هذا النقاش يدور فى الوقت الذى نحن فيه فى فترةٍ يتم فيها التأكيد بشكلٍ خاص على الانتماء المشترك للبشر والحيوانات إلى عالم الأحياء، إنى أفكر على وجه الخصوص فى كتاب إليزابيث دى فونتناى Elisabeth de Fontenay، صمت الحيوانات، والذى ظهر عام ١٩٩٨.

ميراى دلما - مارتى : هناك "بقايا سمو" أيضًا فى حقيقة حظر التعذيب والمعاملات اللاإنسانية والمهينة، وحظرها بطريقةٍ أكثر صرامة من التى يحظر بها الفعل القاتل.

وفى الهيراركية الضمنية لحقوق الإنسان، فإن الحظر المطلق ليس حظر القتل بل هو حظر التعذيب، حظر المعاملات اللاإنسانية والمهينة. ماذا نحمى عندما نحظر التعذيب، أو المعاملات اللاإنسانية والمهينة، إن لم يكن ضد الكرامة وإنسانية الإنسان؟ ألا يزعجكم استخدام هذه الكلمة "لا إنسانى "....؟

روجيه بول دروا : - إذا استبدلنا فكرة اللا إنسانية بالمعاناة أو الألم، أفهم جيداً أن ذلك سيكون دافعًا للحظر.

ميراى دلما مارتى : هل فقط لأنه يوجد معاناة فيحظر التعذيب أو المعاملات اللاإنسانية؟ وراء فكرة اللاإنسانية لا يوجد فقط كما يبدو لى فكرة المعاناة، أعتقد أنه يوجد شيءٌ آخر. حتى من أجل إنقاذ حياة البشر، حتى لتجنيب معاناة الآخرين، يبقى التعذيب ممنوعًا، خلافًا للقتل الذى يمكن أن يشرع بالدفاع الشرعى عن النفس أو فى حالة الحرب. فقط "بقايا السمو " يمكن أن تؤسس لهذه الهيراركية.

نادين فرسكو : فى إقامة الحجة الأخلاقية لموضوع الاستنساخ، يمر كل شىء كما لو كان يجب سحب الإنسان أكثر ما يمكن إلى جانب " بقايا السمو" للحفاظ عليه بشكل أفضل من أن يُطبَّق على نوعه (النوع البشرى) تجارب تم إجراؤها ونجحت على الأنواع الحيوانية.

معنى الإنسانى واللاإنسانى

هنرى أتلان : يبدو لى أنه من المهم التفكير فى فكرة الأنسنة، فى الواقع فى عبارة "إنسانية " تجمع عمومًا شيئين متمايزين: النوع البشرى ومعنى الكرامة الإنسانية، فى اللغة الإنجليزية هذان المعنيان منفصلان، فكلمة "إنسانى " يمكن أن تُتَرْجَم فعلاً إلى " human أو ". humane هذين المصطلحين لا يقولان نفس الشىء على الإطلاق، فكلمة humane ترتبط بحقيقة أن يكون لدى المرء سلوك إنسانى بمعنى التكاتف والتراحم،

مضاد humane هو اللاإنساني بمعنى الإجرامي، وغير المقبول، في حين أن مضاد " human هو "غير إنساني" بمعنى حيوان أو جماد. إنه ليس نفس الشيء على الإطلاق، ما تقولونه هو أن الأنسنة ليست فقط عملية بيولوجية أو ثقافية ولكن تشمل أيضًا تطورًا روحانيا. في هذا الوقت يمكن أن نقول : إن الجريمة ضد الإنسانية ليست جريمة ضد الكيان "الإنساني " بمعنى نوع القردة العليا لكن جريمة ضد حقيقة ألا نكون إنسانيين بالمعنى الأدبي للكلمة.

يمكننا أيضًا أن نجد سبينوزا عند هذه النقطة، فهو يُعرِّف الإنسانية بالضبط بهذا المعنى الأدبي: " أفهم من (إنسانية) حقيقة أننا مضطرون لعمل كل ما نتخيل أن الناس سيرونه بفرح، وسننفر من فعل ما نتخيل أن الناس ستنفر منه " هذا ما يسميه سبينوزا " أن يكون لدى المرء سلوك إنساني ". الإنسانية في الإنسان هي حقيقة أن يسلك بهذه الطريقة.

هذا التمييز مهم؛ لأنه عندما نريد أن نحظر سلوكًا بأن نعلن أنه غير إنساني، نرى جيدًا أن السلوك غير الإنساني يعطي إشارة لهذا المعنى، وليس لحقيقة أننا انتهكنا كيانًا نسميه "إنسانية ".

ميراي دلما مارتي : من الواضح أنه يتم حماية الإنسانية كقيمة دون معرفة تعريف الإنسانية من وجهة نظر بيولوجية؛ لأن الإنسان الذي نتخيله من خلال حقوق الإنسان هو إنسان نحلم به وليس الإنسان البيولوجي، وتؤكد الإعلانات أن " البشر يولدون أحرارًا ومتساوين" بيد أنهم بيولوجيا ليسوا متساوين، وهل هم أحرار؟ حقوق الإنسان هي في المقام الأول احتجاج ضد الطبيعة، رفض أن يكون الإنسان مسجونًا في حدود الإنسان البيولوجي. في الوقت نفسه، أعتقد أنه كان يجب وجود حد أدنى لرابط، وتوافق ممكن بين الإنسان الذي نحلم به من خلال حقوق الإنسان والإنسان البيولوجي.

روجيه - بول دروا : هذا يعنى أن مفهوم "الإنسانى" نفسه ينقسم إلى قسمين. فمواضيع الفلسفة التى تدور حول مسألة: " كيف لإنسان أن يكون غير إنسانى؟" أو "ما معنى اللا إنسانى فى الإنسان؟" تلعب على هذا التمييز الجوهرى. إذ إننا نكاد ننسى، أن مفهوم " الجريمة ضد الإنسانية " وُلد تاريخيا أول الأمر لمجازر جماعية، مما يقودنا للتفكير أن البُعد الكَمِّى مهم.

ميراى دلما - مارتى : من المؤكد أن حتى مفهوم " جريمة حرب " ولد من الرغبة فى إدخال شىء من الإنسانية فى الحروب، المشكلة ليست فى أن الحروب تبيد، ولكن لأنها تقوم بذلك بطرقٍ غير إنسانية.

روجيه - بول دروا : والعكس بالعكس، يبدو أنه من الصعب تصور وجود جريمة "ضد الإنسانية" تُرْتَكب ضد شخص واحد.

ميراى دلما - مارتى : ومع ذلك قد توجد دون سفك دماء الجنس البشرى. أليست العبودية جريمةً ضد الإنسانية أو التمييز العنصرى؟

هنرى أتلان : من جانبٍ آخر كل السلوكيات غير الإنسانية ليست جرائم ضد البشرية، لو كنت أفهم جيداً.

ميراى دلما - مارتى : لا ليس تلقائيا، لقد قارنت بين الحقوق التى لا تُخْتَرق والجرائم غير المدْرَكَة بالحس؛ لأنه يوجد شبه تماثل بينهما، ولكنه تماثل غير تام، فمثلا التعذيب لا يُعَرَّف بوصفه جريمة ضد الإنسانية إلا فى ظروفٍ خاصةٍ متضمنة بالفعل بُعداً جمعيا يميز بين الجريمة ضد الإنسانية وحقوق الإنسان، لكن الفرق بين حقوق "الإنسان " و"إنسانية " الجريمة ضد الإنسانية لا يمكن قياسها كميا مباشرةً. من غير الممكن أن نقول : إن انتهاك حقوق الإنسان هو جريمة ضد الإنسانية بدءاً من عددٍ معين. وبناءً عليه المقارنة تطورية؛ لأن المفاهيم يُعَاد تعريفها طوال الممارسات. فمثلاً أثناء تكوين محكمة لاهاى للحُكم فى الجرائم المرتكبة فى يوغوسلافيا السابقة، تم توسيع

تعريف الجريمة ضد الإنسانية ليشمل التطهير العِرقى، والاغتصاب المنظَّم، ومن الآن فصاعداً لا تُعْتَبر اتفاقية روما (التى تعرف هيئة المحكمة الجنائية الدولية الدائمة المزمع إنشاؤها) التعذيب مثل الاغتصابَ والاستعباد والحمل والتعقيم القسرى جرائم ضد الإنسانية إلا إذا كان هناك "هجوم ضخم، أو ممنهج يتم إدارته مع معرفة السبب ضد مجموعة مدنية من السكان."

نادين فرسكو : نحن قطعًا ودائمًا ما نقع فريسة لمسائل المصطلحات وتضخم الكلمات، إذا ما أردنا الاستنساخ البشرى كجريمة ضد الإنسانية ثم تأتى نسخ بشرية لترى النور، نخشى نتيجة لذلك أن يمتهن مفهوم الجريمة ضد الإنسانية.

ميراى دلما-مارتى حقيقة لا يجب توسيع مفهوم جريمة ضد الإنسانية، حيث سيكون من المغرى عمل كتالوج للجريمة ضد الإنسانية لمخاوف كل مجتمع فى كل لحظةٍ من التاريخ، ما اقترحت اعتباره جريمة ضد الإنسانية، فى امتداد المفاهيم التى تشمل السرد الحالى، ليس الاستنساخ فى حد ذاته، إنما ممارسات الاستنساخ البشرى المنهجية، التى تم ترتيبها على هذا النحو.

روجيه - بول دروا : يتضمن الاستعباد علاقة سيطرة، لا أرى فيم يكون بالضرورة الاستنساخ علاقة سيطرة؟

مسألة الذرائعية

هنرى أتلان : يبدو لى أن السؤال المركزى هنا هو ذرائعية بنى البشر، كما أنه أيضًا السؤال الذى يطرحه بعض الباحثين الذين يؤيدون الاستنساخ: "هل تعتقدون أن هناك ذرائعية لبنى البشر؟" إذا توصلنا إلى أن نُظهِر لهم وجوداً فعليا لذرائعية بنى البشر سيقبلون بحظر الاستنساخ. بالنسبة لهم هنا يكمن السؤال الحقيقى، كل ماعدا ذلك هو مجرد ثرثرة بلا طائل.

نادين فرسكو : يُفتَرض مثل هذا الإثبات أن يظل الإجماع على ما نفهمه من كلمة "ذرائعية " على قوته، بيد أن هنا أيضًا نجد أن أحدث الدرجات التى تم اجتيازها فى مجال الإنجاب الذى يتطلب تدخلاً طبيا تلقى خطر التعتيم على المعالم، مثل مفهوم "الكرامة "، التى تسمح بالتفاهم على ما تشيرون إليه كسؤالٍ مركزى. يمكن أن نقول : إنه ليست الأخلاق التى تعرف المصطلحات ولكن المصطلحات هى التى تعرف الأخلاق. وهذه المصطلحات فى حالة حركة دائمة، كذلك فبدءًا من اللحظة التى لا نتحدث فيها عن الجنين ولكن عن خلايا جنينية فإننا نذيب مسألة الذرائعية إلى أن نجعلها باطلة.

ميراى دلما مارتى : فى تقرير مجلس الدولة الذى يذكر فكرة الذرائعية، يظهر الاستنساخ نفسه من وجهة النظر تلك فى هذا التقرير، كأكثر خطورة من الاستعباد، بالفعل إذا كانت فكرة الذرائعية خطأ فسوف ينهار كل هذا الاستدلال.

هنرى أتلان : – تحت أى شروط سيصبح الاستنساخ البشرى ذرائعية وتحت أى شروط لن يكون؟ من ناحية أخرى فى حالةٍ ما سيُعتَبر الاستنساخ البشرى ذرائعية لجسم الإنسان ألن يمكن بالتشابه أن يتم مقارنته بمواقف حيث يوجد ذرائعية ومع ذلك يتم قبولها فقط لسبب غاية علاجية؟ الأمثلة النموذجية فى رأيى هى حالات زراعات الأنسجة أو زراعات الخلايا التى نقتطعها من شخص ما، دون الحاجة لقتله من أجل إنقاذ شخص آخر. يمكننا أن نقول : إن جسم المانح تم استغلاله، ومع ذلك فهى ذرائعية مقبولة فى بعض الأحوال.

و هنا إذا أردنا استعادة تعريف "الإنسانية" كما قدمها سبينوزا، فيجب أن نتخيل أننا نجعل كائنًا بشريا يعاني عندما نستنسخه، بنفس الطريقة التى يجب أن نتخيل بها معاناة طفل إذا ما جعلناه يُولَد فى الظروف التى وُلِدَ فيها الأطفال الذين تم إنتاجهم فى المرابض البشرية التى كوّنها النازى لتجديد الجنس الآرى.

روجيه بول دروا : فلنطرح السؤال بالعكس: هل يمكننا تخيل حالات استنساخ ممكنة لن تكون ذرائعية؟

هنرى أتلان : نعم الحالة المحدودة للاستخدام العلاجى، ستكون ذرائعية لكن فى حدود مقبولة عادةً، واستخدام الأطفال المولودين لنستخلص منهم نخاعًا عظميا لزرعه هذا أيضًا ذرائعية.

نادين فرسكو : أكيد لكن فى الحالة التى تتخيلونها، هذا جيد أن نجعل طفلاً يُولد كى يؤخذ نخاعه العظمى، فى مفهوم منفعى بشكلٍ واضح.

ميراى دلما مارتى : يمكن أن نتصور أن يتم الأمر بالتدريج، إذا تم ترتيب ممارسة منهجية للاستنساخ البشرى، فسيتم افتراض الذرائعية، إن كان المقصود ممارسة منعزلة، يجب إثبات أنه كان يوجد ذرائعية، واللجوء إلى قواعد الإثبات يمكن أن يسمح بإدخال هذه الفروق.

نادين فرسكو : – إذا كان هناك طفل موجود بالفعل، واقتطعنا منه كلية لإنقاذ أخيه أو أخته، فى الحقيقة ليس نفس الشيء مثل أن يصنع طفلاً بهدف أن يؤخذ نخاعه ! ألا تجدون هناك فارق أساسى؟

هنرى أتلان : لا يوجد عندى رأى شخصى فى هذه المسألة، الذين هم مع هذا الرأى يقولون ببساطة : إن حقيقة أنهم وُلدوا أم لا فهذا لا يغيِّر فى الأمر شيئًا، لا يُطرَح سؤال على شخص لمعرفة لماذا يلد طفلاً، فالعمل على ميلاد طفل يكون لإشباع رغبة شخصية ! إذن الأطفال هم مستغلون تبعًا للتعريف.الذين هم ضد هذا الرأى يقولون بالعكس : إنه يوجد هنا حالة نموذجية وغير مقبولة من الذرائعية. يجب أن نذكر أيضًا أنه تكمن فكرة التحقير أو الإهانة وراء الذرائعية، فالأداة ليست شخصًا حرًا سنتوجه له بالحب، ولكن على العكس سيقول أنصار هذا الاستنساخ ذو الغرض العلاجى: " المقصود أن نعمل على ولادة طفل فى ظروف بحيث يكون هذا فعلاً حبا ".

نادين فرسكو : " وسنحبه أكثر لدرجة أن نستخلص جزءًا من نخاعه العظمى "

هنرى أتلان : ولكن هذا حقيقى.

نادين فرسكو : هذا ما سيجعل المحللين النفسيين بحق يصيحون بأعلى صوت.

هنرى أتلان : هناك محللون نفسيون يصيحون عادةً لما هو أقل من ذلك.

نادين فرسكو : إن وضع هؤلاء الذين يبررون هذا النوع من الذرائعية بقولهم : لا نسأل شخصًا لماذا يلد طفلاً فهو ينطلق من منطق يبدو بالقياس فى غير محله هنا. هل نستطيع بالفعل أن نؤكد أن حقيقة أن الناس ينجبون أطفالاً إشباعًا لرغبتهم يشبه الحالة التى نتحدث عنها هنا، والتى فيها الغائية خارج هذا الطفل ومستقبله بشكل واضح؟

حقيبة أعضاء وكائن هجين (خيمر(*)) :

روجيه بول دروا : أعتقد أننا يجب أن نتقدم خطوةً إضافيةً فى هذا الاتجاه، الخاص بمشاريع زراعة الأعضاء وصناعة مواد فيسيولوجية للإحلال، إن منطق الذرائعية يجعل المرء يتصور أنه سيتم صناعة نسخ بدون مخ، سيكون لدينا إذن أجسام بشرية باقية على قيد الحياة صناعيا ولكن لا يمكن اعتبارها أشخاصًا بما أنها ستكون محرومة من الإحساس والعاطفة والفكر والضمير ومن كل ما يتصف به وجود الشخص. هذه "الحقائب من الأعضاء البشرية " يمكن أن توفر قطع غيار متوافقة تمامًا مع الشخص الذى يُزرع له بما أنهما سيكونان متطابقين وراثيا.

هنرى أتلان : أنا أُسمِّى هذا صناعة أعضاء اصطناعية بدءًا من أعضاء بيولوجية، وأنا مع هذا الرأى بوضوح؛ لأنى لا أتوقف عند الكلمات التى تقول : " نسخة بلا مخ ". ليس نسخة بلا مخ إنه نوع من المنظومة الحية التى يمكن أن تنمو فيه الأعضاء. جيد هذا رائع ! تتم بالفعل زراعة خلايا بشرية، ويمكن زراعة خلايا نخاع ويمكن التعامل مع خلايا من كل الأنواع، وتتم حاليا زراعة خلايا جنين. بنفس الطريقة يمكن زراعة أعضاء كاملة. هذا يبدو لى أسهل فى التصور عن موقف العديد من الأطباء، الذين سمعتهم يقولون: "فى النهاية لماذا لا نصنع نسخًا ونستخدمها مخزنًا

(*) كائن خرافى له رأس وجسم عنزة وذنب تنين يقذف من فمه نارًا. (المترجمة)

للأعضاء ماداموا لن يكونوا سوى نسخ؟" بالنسبة لهم ما داموا سيكونون نسخًا، سيكونون منتجات صناعية، إذن استغلالهم(*) ليس جريمة!

روجيه بول دروا : ألم نقترب بعد بالفعل من الانتهاء من مسائل الحدود بين الإنساني واللاإنساني؟ أكثر ما يخيفني هو بلا شك ما يطرحه وجود محتمل للهجين، كائنات تولد بإدخال جينات من نوع حيواني في جنينٍ بشرى. بدءًا من أى نسبة مئوية من الجينات " غير البشرية " سوف نقول: " ليس كائنًا بشريا ".

هنرى أتلان : مسألة الهجين و"أنسنة " الحيوانات مشوشة جدا. ما يزال مجالاً في حاجة إلى مصطلحات دقيقة. يستخدم البعض بما فيهم البيولوجيون، كلمة " هجين " فيما يخص الحيوانات المعدلة وراثيا، أى حيوانات تم إدخالها في الجينوم الخاص بها، فى المرحلة الجنينية، جين أو أكثر سواءً من نوعٍ آخر أو من سلالةٍ أخرى فى المعمل، فئران بيضاء وفئران سوداء، مثلاً. فى هذا المثال الفئران التى أُنتجت هكذا لها خليط من الشعر الأبيض والأسود مما يذكرنا بالهجين. بالفعل فى الحالة الأخيرة المعالجة لم تفعل سوى أنها جعلتنا نرجع جزئيا للحالة الطبيعية للفئران التى أُنتجت صناعيا بسلالات نقية عن طريق تهجين الأقارب المتكرر على مدى عدة أجيال. حتى لو كانت الجينات آتية من سلالة أخرى معملية، فحيوان المستقبل لا يغير نوعه على الرغم من ذلك. إنه يدمج الجينات فى الجينوم الخاص به فى الحدود التى تكون فيها نواتج نشاطهم متوافقة مع النمو والوظيفة الطبيعية لباقى الجينوم. دائمًا مع ذلك ما يكون النمو و/ أو الوظيفة متبدلين، إذا قبلنا أن نقوم بهذه المخاطرة فى حالة الحيوانات المعدلة وراثيا، فمستبعد تعديل جينوم الأجنة البشرية أو الأمشاج البشرية أيا كان الأمر بغية الإنجاب، فى إطار حظر العلاج الوراثى الجرثومى المقبول فى الوقت الحالى على وجه العموم. إذن عملية إدخال جينات من أصل حيوانى؛ ليس بهذا القدر؛ لأن الكائن البشرى سيكون " قد مُثِّل فى شكلٍ حيوانى " ولكن لأن لا شىء يضمن طبيعية

(*) تستخدم كلمتا استغلال وذرائعية مترادفات تحمل نفس المعنى. (المترجمة)

تطوره وفسيولوجيته، دون الحديث من جديدٍ عن دوافع السيطرة والذرائعية التى يجب تصورها هنا أيضاً.

لهذا السبب فى حالة الصورة المعكوسة، وهى إدخال جينات بشرية فى جينوم حيوانات، الحديث عن "أنسنة" هذه الحيوانات كما نسمع ونقرأ عنه كثيراً فهذا لا معنى له، فالطابع الإنسانى أو الحيوانى لا يوجد فى جين أو أكثر لكن فى العمل المتكامل للخلايا الجنينية الآتية فى مجملها من هذا النوع أو ذاك، نفس الجينات ممكن أن توجد بنفس البنية فى أنواع مختلفة - وأن تكون فى نفس الوقت "بشرية " و"حيوانية " - و لكن لن تكون لها نفس الوظيفة دائماً.

فى المقابل قد تم صناعة خيمرات بالفعل إذا استطعنا القول باندماج أجنة أنواع مختلفة، خروف - عنزة فى هذه الحالة، ويمكن نظريا تصور صناعة هجائن إنسان - قرد بهذه التقنية، ليس المقصود هنا إدخال جينات ولكن العمل على إدماج جنينين بعد تخصيبهما مباشرةً فى العمل.

مثل هذا الاندماج غير ممكن أن يحدث فى الأيام التى تلى التخصيب. ولكن تجرى مبكراً بما يكفى، وأنتجت حيواناً جزئيا عنزة وجزئيا خروف يجدر الاحتفاظ له باسم الخيمر، أودع باحثان أمريكيان براءة اختراع حديثًا لصناعة الهجائن إنسان- قرد من هذا النوع، والتى ستكون مواضيع شبه "ممتازة" للتجارب، وبالفعل مسيرتهم كانت محفزة، بهدف إظهار عدم كفاية التشريع على براءات الاختراع.

بخصوص مثل هذه الممارسات، يجب أن نتحدث مرة أخرى عن الجرائم ضد الإنسانية، ولكن على ألا نخلط بين هذه الممارسات والتعديل الوراثى حتى لو طُبِّقَتْ هذه الأخيرة على خلايا جرثومية. فيجب أن تبقى ممنوعة لأسباب عديدة، أمنية وذرائعية.

ميراى دلما -مارتى : - القول : إن الهجين إنسان - قرد هل هو إنسان أم قرد ستكون مسألة درجة لكن مع ذلك يجب تعريف المعايير لرسم الحدود مما يقودنا إلى

مـأزق أو فى كل الأحوال إلى تحد للمنطق البيولوجى. يبدو لى أنه لو كانت النسخة كائنًا بشريا بشكلٍ واضحٍ فيصعب تصنيف الهجين بيولوجيا ككائنٍ بشرى بما أنه سيكون وراثيا حيوانًا بنسبة كبيرة ، أعتقد أنه يجب الاعتراف قانونيا على الرغم من كل شىء بحقوقه ككائنٍ بشرى؛ أولاً لأن تعريفِ الحدود، أو العتبة التى بدءًا منها نعبر من نوعٍ إلى آخر غير ممكن؛ وقد يحدث أيضًا؛ لأن هذا الاعتراف سيمحو محاولة صناعة هجائن بغاية ذرائعية. لكن الاعتراف بحقوق الإنسان الهجين مرده حفر للفجوة بين إنسان حقوق الإنسان والإنسان البيولوجى، مع مجازفة الإضعاف من أو حتى إقصاء كل جهودنا للأنسنة .

روجيه- بول دروا : لا يمكننا القول : إن الكرامة فى الجينات، وأن الهجائن لن يكون لها سوى نصف كرامة ! ولكن ما العمل؟ نحن لا نعلم شيئًا بالفعل، قطعًا ستزداد الحيرة بمجرد أن نبدأ فى المضى قدمًا فى هذه المسائل.

روجيه - بول دروا

الهوية المضطربة

يشعر اليوم عددٌ كبيرٌ من المُعلِّقين أنهم مُطالَبون بالثرثرة حول الاستنساخ، ولكن مُطالَبون ممن على وجه التحديد؟ كيف نسمِّى، كيف نفهم الذى يثير كل هذه الأحاديث؟ تأثير الشائعات، والأخذ والرد فى وسائل الإعلام، ومحاكاة صناعية بين نجوم العلم والفن كل هذا موجود. لكن الانفعال الشعبى يبدو من مرتبةٍ مختلفة، تحرُّك السُّلطات الدولية، وصياغة القوانين، وإصدارات متعددة.. هذا الصخب الكبير يتم تنظيمه تبعًا لخطوط قوى لا تكون دائمًا مرئية فى لحظتها. يجب محاولة الإشارة إلى بعضها.

يمكن أن يُعتَبر الظهور الكثيف لمسألة الاستنساخ البشرى كاشفًا لمخيلتنا الثقافية، يمكن أن نرى فيه "حدثًا تخيليا " ليس بمعنى أنه سيُختَرع برمته لكن بمعنى حدث منتج للخيالات، يقع فى عالمٍ استطرادى ما، معبأ لفئات أساسية من التمثيل الجمعى. إذا تمكنًّا من تحرير بعض ملامح الخطط الخلفية التى يمكن أن تسمح بشرح، أو على الأقل توضيح بشكلٍ مختلف، لِمَا يخيفنا ويجعلنا نقول ما نقوله اليوم عن نسخ المستقبل فإن ذلك يجعلنا بلا شك نخطو خطوة إلى الأمام.

كل شيءٍ يذهب سريعاً

الانشغال الذى يولِّده الاستنساخ البشرى يرجع بداهة لأسلوب صلتنا بالتاريخ، لقد تعوَّدنا على تزايد سرعة الأحداث لدرجة أننا نستبق، بطريقةٍ مباشرة، تغييرات جذرية غير قابلة للحدوث إلا على المدى البعيد. ويبدو لنا أن اكتشاف علمياً محلياً، أو تجربة نجحت لمرة واحدة، حتى فى الظروف العشوائية وغير المألوفة، قادرة على تغيير شكل العالم كله على وجه السرعة. إن مرحلة مناوبة العلوم إلى تطبيقاتها قصيرة جدا:

فالتصنيع مباشر. الاستباق فى حالة الاستنساخ البشرى انطلق دون مهلة. لقد انتقلنا فى بضع ساعات من النعجة إلى الإنسان، لحالة معزولة عن كل قضايا المبدأ. هذا الانتقال أصبح ممكنا لما نعتقد معرفتنا به عن علاقة العلم بالتقنية بالصناعة بالحياة بالأخلاق، توجد إذن عناصر أخرى علينا تذكُّرها.

الصدمة (أو ماذا نسميها؟) مرتبطة بالهلع أمام التقنية التى نعتقد أنها قادرة على معالجة معطيات الحياة نفسها، قابلة لتغيير نموذج التناسل للكائنات. ومن هنا فإن مسألة الاستنساخ البشرى تُسجل فى سلسلةٍ طويلةٍ بالفعل: تخليق أنواع نباتية مُعدَّلة وراثيا، عمل شهادة وجود للكائن الحى، تقنيات الإنجاب التى تتطلب مساعدة طبية، نقل أجنة... إلخ، فى كل مرة يتم تصريف الفكرة فى الخيال الجمعى، فكرة معرفة علمية تسمح بالفعل وفكرة جهل أخلاقى يجعل من هذا فعلاً خطيراً: ويعتقد أن التقنية العلمية تضع العالم فى خطر؛ لأنها "تعرف كيف تعمل" ولكننا لا ندرى ما تعرفه "بالفعل"، دون أن نستطيع قياس ما تطلقه تعريف تافه لساحر مبتدئ.

تعطى الأخلاق عامة لنفسها دوراً فى مواجهة هذا الخطر وهو إبطاء وتوقف لبعض الوقت أو إلى الأبد – سرعة حركة تجهل توابع أفعالها. دور الأخلاق بكل معنى الكلمة وببساطة دوراً "تفاعليا" أو "سلبيا" يؤدى بداهةً إلى مشاكل. الشعور بأن الأمر يتعلق فقط برادعٍ يتضاءل، بمعركة من أجل الشرف بتذكرة أخيرة للمبادئ قبل وصول البضاعة وبناة المصانع، الأمر يتعلق بالوعى بالكارثة الذى يُغلِّف هذه المسائل . من المناسب بالفعل إعادة وضع القلق الذى يثيره الاستنساخ البشرى فى "مزاج التيتانيك" لعصرنا. علم السكان، والبطالة، والبيئة، والإيدز، وعوامل أخرى للأزمة – الخطر النووى دائمًا، والأسلحة الجرثومية، والمخاطر الصناعية – كل ذلك يدفعنا إلى الاقتناع بأن المجتمع العالمى مُهدَّد بالانهيار ومُعرَّض على نحوٍ متزايدٍ بحوادث قاتلة.

كيف نصف الاضطراب النوعى الذى تسببه فكرة وجود نسخ بشرية؟ نخشى بشكلٍ غير واضحٍ أن تفقد البشرية سيطرتها على هويتها، سيعمل الاستنساخ على أن

يدخل فى الوجود الإنسانى عدم جدارة عظيم، تشويش غير محتمل على ما يكونه الفرد أو الشخص. المقصود إذن وقبل أى شىء كارثة "هوية"، تهديد "داخلى" مرتبط بطريقةٍ مازالت ملتبسة وتتطلب الدقة للتصور الإنسانى نفسه. إن ما يعكر فكرة الاستنساخ التناسلى، هو التمييز الأول والمؤسس وغير القابل للتبديل بين الشخص ذاته والآخر. بالفعل النسخة هى ذات نفسها..... نفسها ماذا؟ نموذجها؟ الذى هو نسخة منها؟ والدها... الذى هو توأمها؟ هى نفسها، التى هى آخر؟ فهذا الطمس للمحددات المؤسسة للهوية يفسر الطابع الذى يبدو مدوخًا لفكرة الاستنساخ البشرى.

هل المقصود حقيقة أم وهم؟ إن عناصر الإجابة على هذا السؤال لا يمكن أن نبحث عنها فى تقنيات الاستنساخ. إن لدينا فرصة أكبر لتبينها للفحص فى رحم المخيلة المكونة وما نسميه "الفرد" و"الشخص" و"الهوية" و"الذات" يتضمن أدلة للسؤال. وعلى ذلك فإن مسألة الاستنساخ ما هى إلا "موضوع حلم"، - ليس فقط كموضوع جاذب لتحرير الصحف ولكن كموضوعٍ مرتبطٍ بعمق بخطوط القوى الرئيسية لمخيلتنا الجماعية ولمخاوفنا وكذلك لما ننتظره، وذلك بمعنى مبدئى. نتوقع أن يأتى التطور التقنى بخطوةٍ فى قلب الحياة نفسها مطلقًا كوارث ليس لها رجعة جاعلاً ما كان مُحددًا من قبل غير محدد. هذا الخوف يتحدث مباشرة إلى أخيلتنا. قد يتوجب علينا أن نتوقف عن الحلم.

ولإيقاف مثل هذه الكوابيس يوجد حل - وليس متعارضًا إلا ظاهريا - يتطلب محاولة عدم الاعتقاد فى أن النسخ بعيدة أو غير أكيدة. كان يجب أن ندرك أننا نتحدث عن الحاضر نفسه الذى وصلنا إليه.

ها قد وصلنا

كى نتمكن من رؤية هذا القلق بطريقةٍ أخرى أقترح اعتبار عصر النسخ قد بدأ بالفعل، وذلك بأن نتآمر عليه جزئيا، حتى لو كان بطريقةٍ خياليةٍ إلى حدٍّ ما. وصلنا إليه، إنهم هنا، فى الأول النعجة ثم الإنسان الآن، لا يجب أن نعتبر المسألة افتراضية

أى وجود النسخ كشىء غير مؤكد أو غامض، لا يدرك أو مهدد. إذا كنا نميل للاقتناع بأنهم موجودون، فماذا سيغير هذا؟ ليس كثيرًا.

فى كل الرسوم المتحركة التى تحترم نفسها، تأتى لحظة يستمر فيها البطل فى التقدم فى الفراغ قبل أن يدرك أن الأرض اختفت، عندئذ فقط يسقط، مُطلقًا صرخات كبيرة. يمكننا توفير هذه اللحظة العاطفية مقنعين أنفسنا أننا بالفعل فى قاع الهاوية. المسألة لا تتعلق هنا بتمييز ما هو مستحب وما هو غير مستحب، أو تحديد ما يمكن أن نريد تقديمه أو تجنبه، لكن أن نعمل كأنما ما يبدو شديد الاحتمالية قد وُجِدَ مسبقًا. هل يمكن للتقنية أن تنتج قريبًا نسخًا بشريةً؟ سنقنع أنفسنا أنها تنتج بالفعل نسخًا بشريةً أتستطيع الهيئات المتعددة الجنسيات أن تحقق مكاسب كبيرةً بالاتجار فى حياة البشر؟ إنها تحقق هذه المكاسب. قد لا يحدث هذا ولكن هو الاحتمال الأكبر. ما سنقرره بشأن اللوائح الدولية، والأخلاق المعلنة والأوضاع الرسمية يمكن أن يغير مسار الأحداث، بالتأخير أو بالتسهيل، أو بتعقيد الحكاية. من الصعوبة بمكان أن نعتقد أن هذا يؤثر جوهريا على الامتداد التقنى المالى ذى الصفة اللاعكوسية. لا تقوم النسخ البشرية، بمعنى ما إلا بمد ما هو موجود مسبقًا : المطلب المزدوج للفردية القصوى وللإبدالية.

يتميز العصر الحالى بالفعل بمطلبين متكاملين: مطلب التفرُّد (الشىء التفصيلى وتعدد الخيارات واختيارات هيكلية، و تخصيصات مُفصَّلة) ومطلب الإبدالية (الشىء التفصيلى لا بد أن يكون قابلاً للاستبدال به آخر مُطابِق أو مُقارِب). مواصفات الوظيفة التى يحددها سوق العمل تتطلب كفاءات محددة بدقة، بينما الأشخاص المفترض "تسكينهم" فى هذه الوظائف قابلون للاستبدال فيما بينهم باطراد. من الملائم إذن أن نفكر معًا فى التخصيص المتنامى وعدم الشخصنة المتنامية. يميل سوق العمل لتكوين أفراد متكافئين، ذوات قابلية للإبدال بعضها مع بعض، أيا كان الطابع المتخصص على أعلى مستوى لقدراتهم المهنية. يكمن الاستنساخ البشرى فى نفس المحور: وهو

الحصول على أفراد متفردة (تركيبة وراثية ما) تكون فى نفس الوقت " لا فردية " وإذن قابلة للإبدال ؛ لأنها متعددة وكلها متطابقة. مرة أخرى بمعنى ما قد وصلنا: المعطيات الحالية للطلب الاجتماعى تجعلنا نميل لأن نصبح آخرين أن نصبح غرباء عن أنفسنا أكثر فأكثر. إن محاولة رفض الاستنساخ البشرى بناءً على الأمر الكانطى باعتبار الآخر غاية وليس أبدا وسيلة، هذا التصور تركته الحقائق الاقتصادية الاجتماعية منذ زمنٍ بعيدٍ.

هل كل هذا فظيع جدا وخطير كما يُقَال؟ لستُ مقتنعًا بذلك على الإطلاق؛ لأن الإبدالية الاجتماعية تترك التفرُّد النفسى كاملاً. حقيقة أن علينا الإجابة بطريقةٍ تبدو أكثر وأكثر مُلزِمة ظاهريا، لمطلب الإبدالية - إذن على تجانسية وعلى عدم الشخصنة - لا تبدو لى أنها تشكك فى فردية الوعى الفردى أساسًا، أو أيضًا إذا فضَّلنا عمليات الذاتوية وتطور الذات. ومثلما أخطأنا فى الخلط بين عدم شخصنة الأدوار الاجتماعية والتفتت النفسى للأفراد، فإنه يبدو لى أننا سنخطئ أيضًا بدمج الاستنساخ بسرعةٍ شديدة مع تهديد مُوجَّه لوحدة الفرد. إنتاج الكائن فى نقطة بدئه الفيزيائية الكيميائية إلى أى مدى تُشكِّل عاملاً مباشرًا محددًا لوضع الذات فى نسبها النفسية، والأخلاقية والقانونية؟ لا يبدو لى أن هذا السؤال اتضح. انطباعى أننا نمر سريعًا جدا بالتحاليل التى تستدعيها مسألة الاستنساخ التناسلى، من البيولوجى إلى الوضع الإنسانى، أو من الجينات للشخص، أو أيضًا من الجسد للوعى.

بعض المخاوف التى يستدعيها الاستنساخ البشرى هى بالفعل مبنية على خلطٍ بين الجسد والوعى أو بين الكائن والنفسية. لماذا نفترض أن شخصًا مطابقًا وراثيا لآخر يكون له نفس الحياة، ونفس الأفكار ونفس الرغبات ونفس السيرة الذاتية وكأنه ذات أخرى؟ لا يوجد بداهة أى سبب، إلا إذا افترضنا، وهو ما لا يمكن الدفاع عنه وأن معظم الحياة النفسية ستكون مسجلة، ومكودة فى المادة الوراثية. حينما نفكر هل تشغلنا جيناتنا لمدة ثانية؟ عندما نفكر فى ماهية وجودنا، وما كانت عليه أو ما سوف

تؤول إليه؟ كما أن حياتنا الواعية ليس لديها وعى بمخنا (نحن نعلم أننا نفكر بمخنا، ولكننا لا نشعر بذلك) كذلك ليس علينا معرفة أى شىء عن كودنا الوراثى كى نعيش. نحن نعلم منذ فترة قليلة بعض الوظائف التى يحددها الكود الوراثى، ولكننا لا نستشعرها أبداً بالطبع بما هى كذلك.

ومهما عرفنا كل ذلك بوضوحٍ يظل الخوف من الازدواجية الكاملة مستمرا. ويتشكَّل فى فكرنا فى هذا الرعب ذات غريبة جدا يتبع وعيها جيناتها. النسخة التى ستكون صنو،"فى الداخل" مثلما هى فى الخارج، هذه النسخة لديها الوعى مُستَنْسخ، هو الذى لن يكون هو، أنا الذى لن أكون أنا، س الذى سيكون س مع كونه ص – هذا ما سوف يكون الذات موضع الحلم، السؤال ليس معرفة إن كان هذا الرجل ذو الوعى الوراثى موجوداً أم لا فالإجابة واضحة: لن نجده فى أى مكان. المقصود محاولة فهم من أين تأتى هذه الأفكار الخارقة، واستمرارها وتأثيرها.

العربة التى لم يُعْثَر عليها:

الاضطراب الذى تثيره مسألة الاستنساخ البشرى هو فى جزء كبير منه متصل بمفهومنا الغربى عن الذات. آلة مسألة الاستنساخ التناسلى تضع نقطةً حساسةً من ميراثنا الفلسفى الأكثر أساسية فى موضع تساؤل بطريقة فظّةٍ وجذرية، هذه النقطة المرتبطة ب "الأنت" الفردية وبساطة المادة المفكرة (أفكر إذن أنا موجود(*) لديكارت) للوحدة المستمرة لـ " أنا " المؤسسة لوجود الذات. وجود نسخ بشرية تهاجم، إذا استطعنا القول، صميم التراث الغربى ، فى نسختها "الإغريقية" والفلسفية، مثلما يحدث فى نسختها المسيحية الروحانية: وحدانية الشخص وتفرُّد روحه. يجب أن نحدد ما هى الطريقة. ليس المقصود بداهة وضعها موضع تساؤل مباشر. فى رأيى أنه

(*) La res cogitans مترجمة عن اللاتينية res extensa. (المترجمة)

بسبب موروثنا الفلسفى الأكثر رسوخًا ترهبنا النسخ أو تربكنا -فكرة الاستنساخ البشرى - "هذا" ما تمسه وتزعجه هذه المسألة.

لإظهاره، قد يكون من المناسب تغيير المجال للحظة: هل يوجد أفق للتفكير لا يسبب وجود النسخ البشرية فيه، من وجهة النظر هذه. مشاكل؟ يبدو أن طريقة التفكير البوذية، بسبب نقاط انطلاقها، لا تقدم اتخاذًا لهذا الشكل الخاص من الخوف المرتبط بالخوارق لازدواجية الجوهر الذاتى؛ لأنه ببساطة لا يوجد مكان للجوهر ولا الذات فى إطار هذه الفكرة نفسها. يمكن أن ندرك هذه النقطة متخذين كمثل المشهد الشهير لتفكيك العربة فى أسئلة ميلندا. هذا الحوار البوذى يشير إلى عدم وجود وحدة ثابتة مرتبطة باسم العلَّم للذات. نفس الشىء عندما نفكك عربة لا نقابل أبدًا "العربة" (إنها ليست العجلة ولا مجر العجلة ولا المقعد ... إلخ) نفس الشىء عندما نفكك الفرد فكريا بتحليلنا التركيبة التى هو مكون منها لن نستطيع العثور على أى شىء كان مرتبطًا بما هو مُسمى باسمه. الذى يرد على نداء اسمه ليس الكبد أو القلب أو الكليتان ونضيف الآن المخ. إن الفرد مثل العربة ما هو إلا اسم لتجميع، ولتركيب - ثابت نسبيًا فى شكله وفى امتداده البنيوى، لكن محروم من طبيعة خاصة، بلا كنه فهو بلا روح، بلا ذات فهو بلا جوهر مفكر ولا حقيقة دائمة معرفة الهوية بشكل إيجابى. لا مفكر وراء الفكرة.

كذلك الذات الغربيــــة من وجهة نظر البوذية، كما أفهمها على الأقل هى سراب - فهى تعتبر ما تفكر فيه هذه الذات قائم على مبدأ دائم ومستقر للتفكير (اللفظ الأرسطى اليوبوكيمنون Upokeimenon التى تعنى ما هو أسفل، أو "ذاتى"(*) - نصوغ ونصون وهم الـ "أنا " المستقل والثابت الذى لا تقابله فى الواقع أى حقيقة وذلك بسبب كل من جهلنا وتعلقنا برغباتنا. إذا تبنينا هذا الموقف الجذرى بطريقة مفهومة، يبدو لى أنه ليس الخوف وحده لكن أيضًا عدم شرعية الاستنساخ البشرى يصبحان قضايا خاطئة.

(*) قسم الكاتب كلمة ذاتى إلى قسمين sub_jectif أى الجزء الذى تقوم عليه الذات. (المترجمة)

لنوضح، أنا لا أريد أن أؤكد أن البوذيين "مع" أو "ليسوا ضد" الاستنساخ البشرى التناسلى. إذا اتخذ البوذيون موقفًا علنيا، وهو فيما أعلم لم يكن مطروحًا فى الآونة الأخيرة هل سيكون هذا الموقف فى اتجاه الحظر غالبًا. هذا لا يغير من قصدى فى شيء، المقصود ببساطة الإشارة إلى كيف يمكن أن نتبنى وجهة نظر "بغير ذات"، والتى يقدمها الفكر البوذى كأحسن مثال، بدءًا منه يختفى الخوف، وتختفى بمعنى ما أطراف القضية نفسها. نحن بالفعل فى عصر النسخ، وفى نفس الوقت خرجنا منه منذ فترة كبيرة، بالفعل لن يُطرَح أى سؤالٍ فى هذا المجال إذا وضعنا أنفسنا فى هذا المنظور الجذرى بلا ذات وبلا جوهر؛ فالأجساد المستنسخة لن تتضمن أرواحًا مزدوجةً، ولن تتضمن ذواتًا ناقصةً، بما أن الذين وُلِدُوا " كالمعتاد" لا يوجد أصلاً لديهم روح ولا ذات.

هذا التفكير بداهة يظل غير كامل. بالفعل يبدو أن الأخلاق علقت فى الطريق. هل ستتبع الأخلاق عالم الأوهام؟ هل سنقوم باستنساخ صناعى للبشر وصناعة قوات مسلحة مُعدلة وراثيا؟ بحجة أن موضوع الميتافيزيقا الغربية وموضوع علم النفس التلقائى ليسا سوى وهم، هل يمكن للبوذية أو أى مذهبٍ غريبٍ عن موروثنا الثقافى، أن يكفل شرعيا ممارسات تبدو لنا غير إنسانية ومُدَانة أخلاقيا؟ ليس من الصعب أبدًا تخمين الإجابة. سوف يكون هناك اتفاقٌ كاملٌ على هذه المسائل حتى يتم حظر ممارساتها. إن ما يبدو أقل سطحية هو عرض الأسباب.

من الناحية البوذية، يمكننا أن نذكر حجتين رئيسيتين، واحدة هى التمييز بين "الحقيقة القصوى" (الفراغ، غياب العربة، عدم وجود الذات) و"حقيقة نسبية " أو اتفاق (الاستخدام الاجتماعى للعربة كشيء، وكلمة "عربة" للإشارة إليها). ليس المقصود أية ازدواجية ولا تناقض. ما هو موضوع السؤال، هو التمييز بين سجلين للحقيقة: ما ينحو إليه المسار الأسمى للروح؛ من ناحيةٍ أخرى السجل الخاص بكلمات المجتمع البشرى وحركاته. المرور بين هذين السجلين أصبح يسيرًا؛ بسبب خواء السجل الأقصى. هذا الأخير لن يستطيع أن "يفرض نفسه" ! لذلك حتى لو بالفعل لا

يوجد شىء ولا يوجد أحد سنعمل "كما لو كان" يوجد أشياء وأشخاص. على الرغم من عدم وجود بالفعل لا معنى ولا شىء، سنعمل " كما لو كان " هناك كلمات وأشياء.

و لكن لأى هدف؟ هنا نلحق بالحجة الثانية التى بلا شك هى الرئيسية: أن نتصرف كبوذيين هو أن نعمل على تخفيف المعاناة. هذه الغاية هى الهدف الثابت الذى يجب أن يتبعه كل نشاط؛ ولذا سوف تحظر شرعًا كل معالجة لكائن حى قابلة أن تولد آلامًا أيا كانت طبيعة هذه الآلام. لن يكون الاستنساخ البشرى التناسلى إذن مستبعداً احترامًا للشخصية الإنسانية ذات الطبيعة القابلة للجدل ولا من أجل احترام نظام غير ملموس فى الحياة الطبيعية، لكن بسبب أن كمية الألم فى العالم ستزداد بفعل الاستنساخ البشرى. بطبيعة الحال إذا تمكنًّا من أن نضمن أن الاستنساخ البشرى لن يُولِّد آلامًا جديدةً لن يكون هناك سبب لحظر الممارسة - ونقصد بكلمة "آلام" أنها حالة مسيطر عليها، واغتراب، وشكل ما من العبودية. من الأولى إذا كان من الثابت أن الاستنساخ البشرى مولد أو لا يستطيع أن يشارك فى تخفيف آلام البشرية، فيجب ألا نتردد فى المشاركة فى تنفيذه.

إنسية(*) جديدة

قد يتوجب علينا فى النهاية، أن نسعد بأن الاستنساخ البشرى موجود؛ لأنه يقودنا إلى سؤال جوهرى للعقود القادمة: كيف نصون حقوق الإنسان بعد أن اختفى المفهوم الميتافيزيقى التقليدى للإنسان؟ ما إن نعرف الطابع النسبى والتاريخى والإقليمى للذات الفردية كما كوّنها الفكر الغربى، هل لا يزال يوجد إنسية ممكنة؟ هل يمكن أن نصوغ إنسية جديدة والتى من أجلها سيوجد إنسان دون وجود فى نفس

(*) الإنسية هى فلسفة إنسانية، وهى مجموع الأفكار والاتجاهات والقيم التى تكون نظرية تكون قادرة على تحقيق خلاص الإنسان بوسائله الخاصة، وكثيرا ما ترفض الإيمان بأية قوة خارقة للطبيعة . (المترجمة)

الوقت شكل الإنسان؟ هذه الإنسية التى سوف توجد بالنسبة لها حريات دون وجود ذات تتمتع بحرية الإرادة لممارسة هذه الحريات، بسيادة مطلقة؟ والتى من أجلها سيوجد تقدم دون وجود فى الوقت نفسه مفهوم للتاريخ؟

قد يجب لعمل خطوة فى هذا الاتجاه الاتفاق على أن الإنسانية ليست كنهًا ولا واقعة، ولكن تركيبة من السمات. يجب أن نفرض احترام الشخص مع الاقتناع بأن الأشخاص غير موجودين وأن نكون متسقين. يجب فى النهاية أن نبرز أن موضوع الحق مختلف عن موضوع الميتافيزيقا. موضوع الحق لا نجده فى عالم الأشياء. إنه يمثل السياق الذى يجعل هذا العالم أكثر ترتيبًا كى تكون الحياة المشتركة قابلة لأن نحياها، إن ذلك يُعتبر حلُمًا حلَم به الفكر.

نقاش
مخاوف كاذبة ومعاناة حقيقية

مارك أوجيه: عندما ننتقد الصور النمطية، والأفكار المسبقة، والسلوكيات الملائمة، فإننا نستدعى بذلك صورة النسخة : لقد تم استنساخ الناس، فزيد ليس إلا نسخة من عبيد، من وجهة النظر تلك فإنه من الحدة أن نقر أن دوللى وخلفاءها من الأغنام يحددهم تراث طويل: وهو الخاص بالقطيع، وهى وجهة النظر التى جعلت ديجول يقول : إذا ما صدقت الرواية " إن الفرنسيين عجول ". لكن هذه المرجعية للاستنساخ بالإضافة إلى الناحية الحيوانية فإنها تستدعى مرحلة سابقة على الحياة الاجتماعية الإنسانية. ربما تثير الخيالات والمخاوف التى تولدها فكرة التناسل طبق الأصل هذه الحالات التى تشير إليها الأساطير دائمًا: وهى الحيوانية والاتساق الأوَّلِى وحالات العالم التى سبقت تكوين الفروق التى تميز الإنسان.

نادين فرسكو: فى الشهور التى تلت الإعلان عن ميلاد دوللى، نجد أن اللجوء إلى صورة النسخ والاستنساخ يتنامى ويُستَخْدم بطريقة مُحقِّرة للتنديد بهذا السلوك السياسى أو الاجتماعى أو ذاك. لقد تم تخفيف الصدمة التى سبَّبها ميلاد النعجة دوللى جزئيا فى هذا اللجوء شبه المباشر للاستنساخ كاستعارة.

روجيه – بول دروا: من المؤكد أن الخيال الاجتماعى للنسخة هو الانتظام، وهو النموذج الذى يُعاد إنتاجه صناعيا بعدد لا نهائى، هو فى النهاية الصور النمطية. يظهر إعلان نشر فى الصحافة ثلاثة أشخاص فى حُلل سوداء. لم نكن نرى سوى ذقونهم، وكانت هيئتهم بذلك متقاربة بصريا. والشىء الوحيد الذى كان يميزهم – أنه

كانت لديهم نفس الحُلة وبنفس القصة ونفس القميص الأبيض ونفس الذقن -كان فقط لون رابطة العنق هو المختلف: فواحدة كانت حمراء والأخرى زرقاء والثالثة صفراء. وكانت قصة الإعلان تتضمن أنه: " برؤية حُلل مديرى المشروع، نعتقد فعلاً أن عصر الاستنساخ قد بدأ ". كان ذلك بالفعل إعلانًا عن سيارة، التى كانت طبعًا، من وجهة نظرى تشبه الأخريات.

نادين فرسكو : لقد خصصَت كل المجلات تقريبًا التى ظهرت مباشرة بعد الإعلان عن ميلاد دوللى غلافها لفكرة الاستنساخ البشرى. والرموز التى تم اختيارها لتوضيح هذا الموضوع كانت هى أيضًا نمطية إلى أقصى حد: مثل هتلر ولوبان ولكن أينشتاين أيضًا. فى بلد استطلاعات الرأى لن يفوتنا أن نسأل الفرنسيين هذا السؤال: "أى شخصية تحبون أن تروها مستنسخة أكثر؟ والتى تحبون أن تروها مُستنسخة أقل؟ " الإجابات ظهرت هى أيضًا فى حدود الناموس العام: أى، كاترين دينيف مقابل جان مارى لوبان. ماذا كان يتم تمثيله بهذه الطريقة، عن طريق هذه الرموز؟ كانت تمثل فكرة المطلق، أى يفترض أنه رمز يُجسِّد الشر المطلق، أو الجمال المطلق، أو الذكاء المطلق. التعبئة الخيالية حول الاستنساخ البشرى تقود إلى جعل الذوات المتفردة بطبيعتها قابلة للتعدد بلا نهاية. يوجد هتلر واحد فقط، وأينشتاين واحد وكاترين دينيف واحدة. يسمح الاستنساخ بشكل خيالى بالتوالد، لا نهائيا تقريبا لوجوهٍ تتميز على وجه الدقة بتفرُّدها.

حلم الخلود

هنرى أتلان - صفة خيالية أخرى لهذا التمثيل الجمعى للاستنساخ البشرى، هى فكرة الولوج إلى الخلود، أو بدقةٍ أكثر خلود لفردية المرء الخاصة، لوعيه الشخصى... إلخ " أنا، أريد أن أُستنْسَخ لأنى لا أريد الموت وأريد أن أرى نفسى فى حياةٍ ممتدةٍ ". بعبارةٍ أخرى، فإن الخواص التقليدية للروح، سواء الخلود أو التناسخ يتم إسقاطها

على الجينات. الخيال بامتياز هو إسقاط كل ما استطاعت أن تقوله لنا التقاليد القديمة عن الروح على الجزيئات. بديهيًا فلا شيء من كل هذا يخص الحامض النووى، هذا يخص ما نسميه الروح وهو ما ليس له أى دخل بهذا الموضوع.

روجيه – بول دروا : هذا الحلم بالاستنساخ الذاتى – " سأعمل على نسخ نفسى، وفى النهاية لن أموت أبدًا لأنه يتم استنساخ شفرتى الوراثية دائمًا "– مرتبط بالكامل بما أسميته الخلط بين الجسد الوراثى والوعى. إذا استمرت شفرتى الوراثية طويلاً، إذن الأنا التى أعتقد أنها ملكى فى الوقت الحالى، ستستمر طويلاً هى أيضًا. إن هذا لهو بالطبع غباء شنيع، والسبب أنه، حتى لو كانت الشفرة الوراثية ستدوم، فالكائنات متمايزة، ومساراتها مختلفة، وعصبوناتها(*) مختلفة وتجاربها خاصة......

هنرى أتلان: إنها طريقة للحلم بالاستمرارية من خلال الميلاد مرة أخرى. ولكن كيف حل البوذيون من جانبهم هذه القضية فى عقيدتهم الخاصة؟ وبشكل مستقل عن مسألة الاستنساخ، كيف تمكنوا من التوفيق بين غياب الذات الذى تحدثتم عنها واعتقادهم فى تناسخ الأرواح؟

روجيه –بول دروا: كيف يتصرف البوذيون فى هذا الموقف: لا يوجد روح فى رأيهم ومع ذلك يوجد تناسخ؟ بعبارة أخرى: ما الذى يتناسخ، إن لم تكن روح فردية تعبر من جسدًا إلى آخر؟ هذا فصل طويل وصعب فى البوذية سأحاول أن ألخصه، وإن كان ذلك يُعتَبر تهورًا؛ لأن البوذيين كدحوا لعدة قرون حول هذه المسألة، وملأوا بهذا الموضوع آلاف الصفحات وكَدَّسوا العديد من الحلول.

فلنبدأ بأن نضع جانبًا خطأ شائعًا: إن التناسخ عند البوذيين غير مرتبط بروح تغير جسدا فى هذه الحالة ستبقى الروح كما هى وستسكن على التوالى أجسادًا مختلفةً. وهذا ليس بوذيا على الإطلاق ! يفترض مثل هذا الحل بالفعل وجود كيان

(*) نقطة تماس محور إحدى الخلايا العصبية بجسم خلية عصبية أو بإحدى زوائدها. (المترجمة)

فردى أقوى من الذات الغربية بما أنها ستعبر رأسًا عدة حيوات. الاستعارة التى يستخدمها البوذيون لتوضيح أنه يمكن وجود استمرارية للوجود دون وجود وحدة من أجل ذلك تَعبُر من وجود إلى آخر، هى صورة النار. الفكرة فى الأساسى هى كالتالى: " إذا بدأتم فى إشعال حريق مستخدمين حزَم القش، وتضيفون بعد ذلك خشبًا، ثم لا أدرى أى مادة أخرى قابلة للاشتعال، سيكون لديكم فى كل مرة أنواع مختلفة من الوقود ويمكنكم تمرير الشعلة من وقود إلى آخر، لكن الشعلة نفسها لا تكوِّن كيانًا منفصلاً عما يشتعل ولا هى مرتبطة بالوقود ".

لا يوجد إذن وحدة دائمة – طبقًا لتأكيد أساسى للبوذيين. لا يوجد سوى سلاسل بشكلٍ ما متسلسلة أو مرتبطة وتتشابك بعضها فى بعض. وفى داخل السلسلة لا يوجد أى قوام يكون بمثابة القلب. تشابك السلاسل يُوضَع فى علاقةٍ مع نظرية الكرما لإنتاج الأفعال: الأشياء التى فعلها الإنسان، أو فقط أرادها أو التى استشعرها، فى لحظةٍ معينةٍ ستستمر لها توابع، وتستمر فى إنتاج عواقب، ولكن لا يوجد مع ذلك ذات تكون هى نقطة الانطلاق أو سطح يتم التسجيل عليه. على كل حال بالنسبة لمعظم المدارس – بعضها تصور وجود دائم لنواةٍ فرديةٍ، يمكن لهذه النواة أن تستحضر فكرة "شخص" كما هى موجودة فى الغرب.

ميراى دلما –مارتى : هل من الممكن بالنسبة للفكر البوذى عزل مسألة الاستنساخ "البشرى"، بعبارةٍ أخرى تأمل "البشرى" بشكلٍ مستقل عن الكائنات الأخرى؟

روجيه – بول دروا : فى رأيى هذا ليس صحيحًا. من المناسب أن نحتفظ فى عقلنا بالمفهوم البوذى للحقيقة المزدوجة، الذى ليس له علاقة بالطبع بالنفاق المصطنع ولكن مرتبط بهذا الحدس الأساسى أن الحقيقة القصوى هى الفراغ وأن المؤسسات الإنسانية – سواء أكانت اللغة، أو الأخلاق، أو الحقوق، أو الطقوس... – هى مصطنعة ونسبية. إن لهم فى الحقيقة سجلين؛ لذلك فهم يستطيعون على ما أعتقد، اعتبار مسألة الاستنساخ البشرى، بشكلٍ ما، غير ذات محتوى نوعى، على سجل أقصى. تبدو كل

هذه الأسئلة فارغة بشكلٍ صارمٍ على سجل الحقيقة القصوى: لا يوجد فرد، ولا يوجد شخص. وفى نفس الوقت فى سجلات أخرى، عملية أو نظرية، من السهل جدا على البوذيين أن يراعوا بواقعية الآليات الاجتماعية، والنتائج الممكنة، والآلام المحتملة، وإذن أسباب حظر الاستنساخ البشرى.

ميراى دلما – مارتى: لا يتم التفرقة فى هذه اللحظة إذن ما بين الإنسان والحيوان، ولا يتم التفكير فى مسألة الاستنساخ التناسلى للإنسان بشكلٍ يختلف عن التفكير فيه بالنسبة للحيوان. باختصار المشكلة كما نطرحها نحن بعزلنا للاستنساخ البشرى ستكون سؤالاً أسىء طرحه. إذ إننا بدايةً نتخذ موقفًا غربيا ما أو، نضع على أى الأحوال بناءً فكريًا ما منذ اللحظة التى نقرر فيها معالجة موضوع الاستنساخ البشرى التناسلى على اعتبار أنه مشكلة نوعية.

روجيه بول دروا : بالتأكيد، على الرغم من أنه قد يكون من الممكن إيجاد طريقة نوعية لطرح السؤال من زاويةٍ أخرى. فإنه فى الحقيقة سيكون الأسباب التى من أجلها يحظر البوذيون الاستنساخ فيما يبدو لى اعتبارات مرتبطة بالمعاناة وعدم المعافاة. هذا سيستحث فى الناس، أو عند الذين سيستنسخون هذا النوع أو ذاك من السلوكيات التى لا ترتبط بشىء ولكنها ستجعلهم يعانون، وتربطهم بحقائق وهمية ... إلخ، إذن لا يجب فعل ذلك. كل ما سيشبه التسامى لا يدخل فى أسباب رفض الاستنساخ البشرى.

ميراى دلما– مارتى ألا توجد فكرة التعامل "غير الإنسانى"، مثلاً ؟

روجيه –بول دروا : بلى ! لكنها ستكون متضمنة فى احترام الحياة بصفةٍ عامة. يوجد تمايزات بالطبع بين معاملة الحيوانات ومعاملة البشر ! لكن إلى جانب هذه الفروق ذات الطابع الاجتماعى وشرعيتها تظل كخلفية وجود السجلين اللذين تحدثنا عنهما آنفًا. السجل "الأقصى" الذى غالبًا ما يُنحَّى جانبًا؛ لأنه يشيع فوضى خطيرة. فمن الصعب بالفعل أن نؤيد عدم وجود فرق جذرى بين الجريمة وغياب الجريمة، أو بين الكائن واللاكائن، أو بين التأكيد والنفى. ما أن يتوجب علينا تسمية الأشياء

واستخدامها وتطبيعها ...إلخ، نجد تمايزات تكون موضوعًا للتشريع والنقاشات ...إلخ، إنه وقت للتفريغ نوعًا ما.

هنرى أتلان – منذ فترة جاء بيولوجيان يابانيان ليريا عددًا من أعضاء لجنة الأخلاق الفرنسية؛ لأنهما يريدان تكوين لجنة أخلاق يابانية. يجب أن أقول : إنهما استمتعا كثيرًا بالنسبة للاستنساخ. لقد قالا لى:" إننا غير متأكدين أننا عندما نُكوِّن لجنتنا سنحظر الاستنساخ !"

روجيه – بول دروا : – لأن مفهومهم الثقافى لما نسميه "الذات "مختلف تمامًا عن مفهومنا. أنا من جانبى مقتنع أن الطعن الرئيسى الذى يمكن أن تقود إليه إمكانية الاستنساخ البشرى، هو الخاص بموضوع الذات. إذا كنا نريد أن يكون لدينا آفاق للفعل والمعيارية فى حين أننا لم نعد نملك فى الحقيقة المزيد من الأسباب لصياغة اعتراضات ذات نمط وجودى أو ميتافيزيقى، أو ذاتى، فيجب التوصل إلى بناء شكل جديد للذات التى لها الأمر. سنعرف حق المعرفة أن المقصود حيلة ما، أو تدبير ما غير مرتبط لا بوجود حقيقى لذوات ميتافيزيقية ولا بشكل من السمو أو الأساس الوجودى القوى، ومع ذلك يمكننا أن نرتكز على هذا الشكل لبناء قواعد مشتركة.

نادين فرسكو– فيما يتعلق بالموضوع المثار عن الذات فمن اللافت للنظر ملاحظة أن اثنين من بيننا وصفوا مسألة الاستنساخ كما لو كانت "كاشفة ". كاشفة للمفاهيم التى تقوم عليها الفئات القانونية للإنسان والإنسانية كما تراها ميراى دلما – مارتى. وكاشفة للتخيل بالنسبة لروجيه – بول دروا. خلاصة القول أنه قد يكون هناك طريقتان مختلفتان لقول الشيء نفسه.

مارك أوجيه : – ما يبدو لى أيضًا مهمًا ولكن صعب، أن مسألة الذات تم طرحها بالفعل ابتداءً من التفكير فى الاستنساخ. يبدو لى التعقيد متعلق بالوجود المشترك لنوعين من المقولات: تبعًا للمقولة الأولى ما ذكرتموه والذى هو أساسى، يجب التمييز بين إبدالية التطابقات الوراثية وتفرد الوعى الفردى. هذه الإشكالية للذات صعبة لأنكم

بالفعل قد أكدتم بعد ذلك، عن طريق المثال البوذى، الطابع التاريخى نسبيا، والإقليمى للذات، كما شكلته الميتافيزيقا الغربية. هل يجب علينا أن نعتقد أن الذات مطلوبة بيد ومرفوضة بالأخرى؟ إنكم تشيرون إلى أن عملية الذاتية غير مُستبعدة من الاستنساخ وتشيرون بالإضافة إلى ذلك أنه لا يوجد ذات! هذا قد يبدو متناقضاً !

روجيه -بول دروا : - يبدو من الطريف أن أقول: "حتى لو كان هناك تطابق وراثى ومن ثم تشكل بين شخصين، فليس لديهما نفس الوعى وأنهما ذاتان " ونضيف بعد ذلك " ليس لهذا أهمية، ما دام، على كل حال، لا يوجد ذات ". لا تقال إحدى العبارتين أو الأخرى على نفس المستوى، بداهةً ولا بنفس المعنى. عندما يكون الحديث عن فروق ذاتية بين فردين متشابهين وراثيا، أريد فقط أن أقول: " إن لهما داخليات مختلفة، وحيوات نفسية فردية مختلفة، ووعى منفصل ". عندما يفكر أحدهما فى شىء، يفكر الثانى فى شىء آخر، وحركاتهم النفسية الداخلية مستقلة بالنسبة لكلٍ منهما عن الآخر. نتيجة لذلك فهما ذاتان بمعنى الاستبطان أو الحياة النفسية. هذه الملحوظة شىء. وفكرة أنه - إذا نظرنا إلى الموضوع من وجهة نظر بوذية - يمكننا أن نقول : "فى الحقيقة لا يوجد ذات " هذا شىء آخر. هذه الحيوات الداخلية المتمايزة لـ س ونسخته س' لا تعنى بالضرورة أنهما ذاتان، بالمعنى الديكارتى للكلمة متكونين الواحد والآخر من مادة مفكرة تضمن وحدة الذات واستمرارية لتفكيرها. فى الحقيقة ليست نفس الذات التى نتحدث عنها فى الحالتين، فالكلمة معنيان مختلفان فى كلٍ من السجلين.

قد يرتكز الخوف الذى تسببه إمكانية الاستنساخ البشرى جزئيا على الخلط بين هذين السجلين. بالفعل إحدى الأشياء التى تسبب الخوف فى التمثُّل الذى نتمثله للاستنساخ البشرى، هى فكرة، أن تساوى الجين، أو تماثل الكود الوراثى، يجب أن يرتبط، بطريقةٍ أو أخرى بتشغيل الوعى أو بتشغيل الأذهان التى هى الأخرى ستكون متطابقة، حالما نفكر لدقيقةٍ واحدةٍ، سوف نقول لأنفسنا : إنه من البديهى ألا يكون الأمر كذلك. ولكن الالتباس يستمر.

هنرى أتلان: من ناحيةٍ أخرى يجب ألا ننسى أن تمثيل خيال وعى المُستَنْسَخ يمكن أن يُقْرَأ أيضًا فى الاتجاه المعاكس: الحقيقة البسيطة فى معرفة أنى مستنسخ تعطينى وعى المستنسخ حتى لو كان خاطئًا، إذا وُلِدْتُ وأنا أعلم أن لدىَّ نفس الجينات لـ س أو ص الذين استنسخت منهما، سأدرك أنى مطابق له فى حين أن هذا خطأ، وهذا ما يؤلمنى.

روجيه – بول دروا: الجريمة تكمن، إذن فى أن تجعل شخصًا ما يعتقد أنه مستنسخ؟ فى هذه الحالة ما يسبب المعاناة هو التمثل الاجتماعى. فلأسباب اجتماعيةٍ ما ستكون النسخ متضايقة أو "معذبة" لكونها مستنسخة، ولكن ليس إطلاقًا؛ لأنها ستشعر جسديا بالضرر. من هنا يأتى السؤال: ما المساوئ التى ستعانى منها النسخة التى لن تعلم أنها نسخة والتى لن يعلم عنها أحد أنها كذلك؟

هنرى أتلان – فى رأيى لا يوجد !

ميراى دلما – مارتى: لن يكون هناك معاناة، ولكن يمكن أن يوجد مع ذلك، فى مرحلة الإنتاج، شىء ما يستحق العقوبة بفعل النية الذرائعية. إنها مشكلة المساعى للجريمة: بمعنى أنه لا يوجد نتيجة، ولكن قد يوجد مع ذلك محاولة تستحق العقاب.

هنرى أتلان: لكن لن يوجد معاناة عند النسخة التى نتحدث عنها !

روجيه–بول دروا – فى النهاية، كل شىء يتم فى إطار التمثيل الاجتماعى – ما لدى النسخة من تمثيلٍ اجتماعى لنفسها، ما تستنبطه مما يأتيها من الآخرين تبعًا للنظرة التى يحملونها لها، أو فى نية الذى أنتج النسخة، ولكن فى العملية الوراثية، فإنه لا يتم أى شىء.

هنرى أتلان: هذا صحيح تمامًا، من وجهة نظرى. لفهم ذلك نفترض أن مجتمعًا ما لم يكن مسممًا مثل مجتمعنا بفكرة "الوراثى الكلى " مجتمع سوف توجد فيه كل هذه التقنيات ولكن سيتم اعتبار الجينات جزيئات مثلها مثل الجزيئات الأخرى. بفضل

تقنيات المعالجة تلك سنحاول من وقت لآخر حل بعض المشاكل بإجراء عملية نقل نواة، والتى لن نسميها حتى استنساخًا. كل هذه التمثلات (تطابق، لا تطابق، عدم تحديد) لن تكون موجودة. فى هذا الوقت لن توجد مشكلة.

ميراى دلما – مارتى: ستبقى رغم كل شىء مسألة معاناة النسخة هى المعيار المحدد، إذا أقررنا بذلك، كما اقترح روجيه –بول دروا.

روجيه –بول دروا: كنت أريد بالأحرى أن أشير فقط إلى أنه لا يبدو لى وجود، من وجهة نظر البوذية، مكافئ دقيق لإحساس الفضيحة والاضطراب الذى يمكن أن يثيره فى الغرب تمثُّل الاستنساخ البشرى، كما أتصوره فى إطار تفكيرنا الجارى عن الاستنساخ البشرى؛ ببساطة لأن الفرد كذات فلسفية وذات حقوقية، لا يقدم فى تلك الثقافات كبديهية. الذات فى تفردها لا تمثل الخاصية الأولى. ما هو حقيقى هو بالأحرى التراكمات والمجاميع والمتصلات حيث الذات ليست سوى حكاية يحكيها المرء لنفسه، نوع من الوهم تصونه وتصنعه كلٌّ من رغبته وجهله وتمسكاته. وبعد أن نقول ذلك، فإذا ما تساءلنا : ما الحواجز وما المعايير؟ من الواضح أنه لا يوجد سوى معيار واحد فقط: ألا وهو المعاناة، بما أن لب البوذية هو الرغبة فى إيقاف المعاناة، وهو هدفها الوحيد!

ميراى دلما –مارتى: هنا يجب أن نعرف ما ينبغى أن نفهمه بكلمة "معاناة".هل هو أيضًا وضع قانونى للمتسلط عليه، إذن حجر، شكل من العبودية؟ إنى أتساءل فى أى حدود ما نسميه "ذرائعية" لا يمكن أن يكون معاناة، بهذا المعنى، الإهانة هى أيضًا معاناة نفسية أو روحية.

روجيه –بول دروا: أحد المبادئ المؤسِّسة للبوذية هى "كل ما هو مُركَّب هو معاناة " ! إنه إذن مجمل الوجود. لكن مع وجود مصحح وإلا يتم دفع كل شىء إلى العبثى. إذا فكرنا أن معظم الوجود معاناة، إذن نقع فى تفسيرٍ خاطئ شائعٍ لدى الأوربيين،

يكمن فى رؤية البوذيين على أنهم متشائمون، أناس يقولون : إن كلّ حياة معاناة، أنواع من الشوبنهاوريين قبل أن يوجد شوبنهاور. ليس الأمر كذلك. إنهم يسمون معاناة كل ما هو غير دائم، حيث كل ما هو مركب يتوقف، وكل ما يتوقف هو فى النهاية مُولِّد للألم والإحباط. بهذا المعنى يمكن أن تفهم البوذية على أنها مفهوم حيث للغرابة لا يوجد امتلاء اللحظة. بهذه الصفة يعتبر البوذيون مفكرين " ضد أبيقوريين ". إن حياة الآلهة الذين يعيشون ٨٤ ألف سنة تعتبر "معاناة "؛ لأنه فى يوم من الأيام سيتوقف هذا، إنهم لا يشعرون بالألم بالمعنى الشائع للكلمة ولكن، وجودهم "ألم" فى حدود أنه ليس لا متناه. كل ما هو ليس لا نهائى هو بالفعل معاناة، للاختصار. معاناة البوذيين بعيدة كل البعد عن المعاناة الجسدية.

لهذا السبب يمكننا بدون صعوبة تشبيه المعاناة بالإذلال والمعاملات غير الإنسانية والمهينة. حتى لو كانت نقاط الارتكاز ليست واحدة، حتى لو كنا لا نستطيع أن نؤسس بنفس الطريقة فكرة كرامة الذوات سنستطيع أن نجد معنى الإنسانية تبعًا لسبينوزا: البوذيون يتخيلون بالفعل " نفس الأشياء مثلنا " كما لو كانت موضوع " فرح أو نفور ". فى المقابل من حيث الذرائعية، سنجد بلا شك بسهولة توافقات أقل؛ لأن الذرائعية تفترض حريةً نحولها إلى شىء. قال سارتر: " لن نقمع ماكينات الخياطة ". لا تقمع سوى الحرية.لا يستغل!

وحتى نختم الكلام، أعتقد أنه يجب أن نضع فى اعتبارنا أن المشروع نفسه الذى يتمثل فى البحث عن طبيعة الملامح المشتركة فى أنماط المناظير الثقافية المتمايزة يعود إلى السؤال عن معرفة ما يمكن أن تعنيه الإنسانية. إذا كانت "الإنسانية" لا ترتدى معنى عابرًا للثقافات أو بين ثقافات، فليس لديها أى معنى آخر. إن لم تكن هناك سوى "إنسانية" يونانية – أوربية – غربية، فلن توجد....

ميراى دلما –مارتى: فى نهاية نصك كنت منزعجة من السؤال:" كيف نحافظ على حقوق الإنسان بعد أن اختفى مفهوم الإنسان؟ " أفهم جيدًا أنكم تتحدثون عن مفهوم

الإنسان كما كوّنته الميتافيزيقا الغربية. ولكن للدقة لا تبدو حقوق الإنسان أداة قانونية حقيقية إلا عندما يختفى هذا المفهوم الميتافيزيقى. حتى فترة ما بعد الحرب أى منتصف القرن العشرين، إذن ظلت حقوق الإنسان إعلانات مبدأ، وليست ممارسات حقوقية. تقريباً فى الوقت الذى اختفى فيه "الإنسان"، بالمعنى الذى يفهمه ميشيل فوكوه Michel Foucault، حينئذ ظهرت بالفعل "حقوق الإنسان".

يبدو لى أنه ليس المقصود أن نتساءل : كيف "نحافظ" على الإنسانية وحقوق الإنسان، بما أنهما ظهرا ، فى المجال القانونى على كلٍّ حالٍ فى الوقت نفسه الذى اختفى فيه "الإنسان". إننا إذن نساعد على ميلاد "الإنسانية ". كذلك حقوق الإنسان تغيرت تماماً دلالتها منذ ما بعد الحرب طالما أصبحت أدوات نستطيع أن نبنى عليها منطقاً قانونيا معارضاً لكل شىء. لكن الإعلان المؤرَّخ بـ ١٧٨٩ لم يصبح مبدأ حقوقيا معارضاً للدول (ويسمح إذا اقتضى الحال بمنع قانون ما) إلا بعد الحرب بكثير فى عام ١٩٧٤ . تاريخ الاتفاق الأوربى لحقوق الإنسان يعود إلى عام ١٩٥٠، ولكن لم يتم التصديق عليه إلا فى عام ١٩٧٤ . أول إدانة لفرنسا تعود إلى عام ١٩٨١. كل هذا يعتبر حديثًا جداً.

روجيه –بول دروا: أنا متفق تماماً على رفع فعل "الحفاظ" واستبداله بأى فعل آخر مناسب. الفكرة كانت بالطبع: كيف ننمى، ونطبِّق، وكيف نفكر فى حقوق الإنسان إن لم يكن لدينا شكل الإنسان كما أظهره فوكوه فهو إما قد ذاب أو فى طريقه إلى الذوبان كمبدأ مُفسِّر.

ميراى دلما – مارتى: يبدو أننا نفكر فى هذه الأشياء بطريقةِ فلسفة الضمير. إننا نفكر فى الإنسانية بطريقة الضمير فى الجرائم ضد الإنسانية. ونفكر فى حقوق الإنسان بنفس الطريقة، بدءاً من أحكام المحكمة الأوربية مثلاً التى تجازى هذه الدولة أو تلك لانتهاكاتها. هذه الطريقة الضميرية لا تقدم لنا تعريفًا مباشراً لـ "شكل الإنسان" كمبدأ مُفسِّر. ومن هنا تأتى صعوبة التفكير فى مسألة الاستنساخ البشرى، صعوبة تزداد حدة بلا شك بغياب أمثلة عملية نبنى بدءاً منها دراسة لمشاكل الضمير. إننا ملزمون أن نعود إلى مسألة الجوهر المختفى.

لكن يبدو لى أن فكرة عملية الأنسنة يمكن أن تساعد على فهم صلة القرابة بين حقوق الإنسان كما ظهرت أول الأمر، وحقوق الإنسان التى أصبحت ممارسةً قانونية، ومفهوم الإنسانية كما يظهر هذه الأيام. يوجد هنا خيط موصل حتى لو اختفى "الإنسان"...

مارك أوجيه
أشخاص بلا نسل

كيف للأنثروبولوجي أن يتصدى لمسألة الاستنساخ البشرى؟ أو بطريقة أخرى لطرح السؤال نفسه: تحت أى مسمى يمكن التعبير عن هذا الموضوع، على أى تجربة يمكن له أن يؤسس تفكيره؟ قد توجد إجابة أولى عند الآخرين، الذين تدرسهم الأنثربولوجيا مع الشاغل المزدوج الذى يتضمن تحديد الخصوصيات الثقافية والتعرف على عالمية الفعل البشرى - فعل اجتماعي وفعل ثقافي. كل المجتمعات البشرية، التاريخية أو الحالية، الحديثة أو التقليدية، كان لديها طرق نوعية للتفكير فى الانتقال الوراثى للملامح الجسدية أو النفسية، ومن خلال هذا الانتقال يكون التشابه والاختلاف فيما يتعلق بالشخص، والجسد، والمرض، والموت، والخصوبة، والعقم ... إلخ، كل المجتمعات البشرية أعدت بهذا الخصوص مجموعات أيديولوجية مُهَيْكَلة، مختلفة بعضها عن بعض، لكنها تجاوب بوضوحٍ عن الأسئلة نفسها وتنطلق من نفس المشاهدات. فى المجتمعات الغربية الحديثة، تتأثر هذه المجموعات من التصورات بالمعرفة البدائية للنظريات الوراثية المستقرة علميا. فى المجتمعات القديمة أو فى مجتمعات اليوم التقليدية، يغيب هذا الأساس العلمى، لكن يرتكز الإعداد المفاهيمى على أفعال الملاحظة أيضًا؛ من ناحية أخرى العلاقات بين الأفراد (بما فيها علاقات البنوة وعلاقات الزواج) ، مُسجَّلة فى علاقة تضامن حميمة شاملة وجوهرية، مع البيئة الاجتماعية، الطبيعية وما فوق الواقعية. "علم الوراثة البدائى" - كى أسترجع تعبيراً استخدمته مع فرنسواز هيريتييه Françoise Heritier فى مقال صغير ("علم الوراثة

البدائى " فى دورية الجنس البشرى ، (" 3-4,1982) يتخذ مدلوله بالكامل بالنسبة لعلم نشأة الكون، وعلم الكون وأنثروبولوجيا محلية: لا يستطيع الفرد إذن بكونه كذلك، من هذا المنظور، أن يكون معزولاً كموضوعٍ وحيدٍ للملاحظة؛ فهو غير موجود إلا بعلاقته بالآخرين فى الزمان والمكان.

عالم الأنثربولوجيا لديه إذن " مادة أولية" ما، وهو بلا شك مكترث فى نظر الملاحظين الأكثر تنبهًا علميا بقدرته على فهم كيف، استطاع اختصاصيون محليون فى التفسير من إعداد ونشر "نظريات " مُفسِّرة للحقيقة بدءًا من ملاحظات تجريبية غير مرتكزة على مجموعة قوانين وتقاليد علمية. بالفعل كل ما يسمح به أو يعد به التطور التكنولوجى الحيوى اليوم قد أعده الخيال الاجتماعى لهؤلاء الاختصاصيين وإن كان على مستوى رمزى بحت. كذلك نجد فى إفريقيا خصوصًا، أمثلة للزواج بين سيدات مانحًا السيدة "الزوج" (التى دفعت المهر للأخرى، الزوجة) حقوق الأب على ذرية هذه الأخيرة (هذا النوع من الاقتران ليس له أية دلالة جنسية وهوية الأب البيولوجى للأطفال ليس لها مبدئيا أى أهمية). نقابل أيضًا أمثلة لميلاد أطفال من أب متوفى منذ فترة طويلة، أمثلة لمغروسات "العقل " أو "الروح" (المفردات فى هذه الحالة، يصعب ترجمتها، وسيكون من المناسب أن نفسر كلَّ مصطلحٍ بشرحٍ طويلٍ). بطريقةٍ ما يمكننا أن نقول : إن الفكر الرمزى سبق الإمكانيات التقنية.

إذا كانت الفكرة على المستوى العملى فى النظم القديمة أو التقليدية يمكن وصفها بأنها "رمزية " فهو بالمعنى الاشتقاقى: فالفكرة تؤسس علاقات تكامل وتبعية بين الأفراد وعلى نطاق أوسع بين عناصر أو بين صفات. وتهتم الأنثروبولوجيا بأن تكشف عن هذه العلاقات، وبهذا المعنى فليس موضوعها الفرد فى حد ذاته ولا الجماعية فى حد ذاتها ولكن العلاقة التى تسمح بالعبور من أحدهما إلى الآخر، علاقة يجب أن تكون فى نفس الوقت من الممكن تأملها (التعبير عنها رمزيا) ويمكن التحكم فيها (منشأة). يمكننا أن نسميها علاقة معنى أو " معنى اجتماعى "، على أن يكون من الواضح أن

هذا المعنى ليس له علاقة بالميتافيزيقا وأنه ببساطة يدل على علاقة بين الأفراد وعلاقة داخل المجتمع، الموضوع الفكرى للأنثروبولوجيا (العلاقة) له صلة إذن بميادينه الأصلية فى الحدود التى تكون فيها العلاقة الرمزية يسهل فك رموزها مقارنةً بالمجتمعات التى يكون فيها التعقيد المؤسسى، لبعض الجوانب، والمكتسبات العلمية لجوانب أخرى تجعل القراءة مباشرة بشكل أقل.

ما نعرفه عن الفكر الرمزى "للآخرين "يمثل فرصةً كى نعرف شيئًا ما عن فكرنا الرمزى ويساعدنا على فهم سبب تعاطفنا ونفورنا، ما فتننا وهواجسنا - مثلاً بالنسبة لظاهرة مثل الاستنساخ البشرى.

من ناحية أخرى إذا أشاحت الأنثروبولوجيا بنظرها عن ميادينها الغريبة التقليدية تستطيع أن تطبق ظاهرة الاستنساخ البشرى مباشرةً على الظواهر المعاصرة الأكثر حداثة لمحاولة تقدير قدرتها الرمزية - وفيما وراء ذلك، لفهم أفضل لتأثيرات الإعجاب أو الرفض التى تثيرها. إذا تمكنت من ذلك فإنها تدين بلا شك بذلك للطريقة التى هذَّبت بها موضوعاتها التجريبية التقليدية من نظرتها للأمور، أو تدين بدقة أكبر، إلى حقيقة أنها تعلمت أن تميز موضوعها الفكرى (العلاقة) من بين تنوع الميادين التجريبية حيث يمكن إدراكه ذهنيا.

من هذا المنظور الآخر ليس المقصود رصد ردود الأفعال، وحالات الاتصال، والتكافؤات الرمزية التى على غير المتوقع من وجهة نظرنا، تستطيع أن يكون لديها فرصة لـ "تقول لنا شيئًا ما " عن التفكير، ولكن فى الواقع تستطيع قياس الفائدة أو الطابع الإشكالى لبعض الاختراعات الحديثة بمقياس ضرورات المعانى (المعانى الاجتماعية) التى يعرفها ما يمكننا تسميته بالمطلب الرمزى.

سنسلك بالتناوب هذين المسارين لاقتراح بعض أفكار عالم الأنثروبولوجيا عن ظاهرة الاستنساخ البشرى.

التكون والتوائم:

إن ملاحظة الأساطير والطقوس الأفريقية عن بُعد (لكنى سأجازف طوعًا باقتراح أن فى ظل هذا الجانب، الأساطير والطقوس لأمريكا الهندية أو لأوقيانوسيا تلائم القراءة نفسها) تجعلنا ندرك ثلاث صفات متميزة مرتبطة بعضها ببعض: فتوضح نظريات نشأة الكون الانتقال من اللاتميزية إلى التميزية، وتترجم الطقوس والممارسات المختلفة الرعب من التماثل وسمة التماثل المطلق بين فردين وهى سمة غير معقولة، وأخيراً يتم التعبير عن السيطرة الرمزية للطبيعة ولما فوق الطبيعة بجنسنتها.

تحكى لنا العديد من الأساطير الخاصة بنشأة الكون كيف أن الإنسانية (الكائن البشرى ذو الجنس، والتجمعات البشرية فى مجموعها) تحررت بالتدريج من الخليط الأولى حيث لم يكن التمييز بين الآلهة، والأبطال، البشر والحيوانات قائمًا بوضوح؛ فالأبطال المدنين ليسوا آلهةً تمامًا ولا بشراً تمامًا. "الماكر الإلهى " واكدجونكاجا - بطل الهنود الأمريكيين لقبائل الوينباجو- الذى اهتم به كلٌ من رادن Radin، وكيرينى Kerenyi و يونج - Jung يجوب عالمًا وسطًا بين الطبيعة البشرية والطبيعة الحيوانية. لم يتشكل هو نفسه بالكامل: خنثوى فلديه قضيب وفرج يفلتان منه باستمرار، كما فى نوع من الرسوم المتحركة. لئيم وغليظ ولكن مؤسس، على الدوام مقطع ومقسم، لكنه على النقيض يعبر عن ضرورة النظام الذى من جهةٍ أخرى يؤسَّس له . فى نهاية الأمر عند التقاء الميسورى والميسيسيبى: نظام بشرى بحت ليس فيه خلط بين الأفراد والأعضاء والجنسين. نجد مثيلات لواكدجونكاجا الخاص بقبائل الوينباجو فى الأرنب البرى لقبائل أخرى لهنود أمريكا. أو أيضًا فى الثعلب الشاحب للدوجون(*) الذى تدرسه فى مالى كلٌ من مارسيل جريول Marcel Griaule وجيرمين ديترلن Germaine Dieterlen.

(*) الليل هى قرية فى شمال غرب توجو . (المترجمة)

يحدث أنه فى تكوين المجتمع البشرى، تلعب الأزواج من التوائم، التى تمثل مرحلةً وسطى بين عدم التمييز الأولى والنظام المقبل دورًا خاصا. فى غرب إفريقيا التوأمة مثالية؛ لأنها تذكر بزمن الجذور حيث كانت أزواجًا من التوائم من الجنسين تعبر عن الازدواجية الجنسية المبدئية للكائن البشرى. عندما درست جيرمين ديترلن تمثلات الشخصية الدوجون، وجدت فيها أثرًا لهذه التوأمة مزدوجة الجنس. وعلى الرغم من أنهم مقدسون فالتوائم مع ذلك ليست دون تناقض، ونعلم أن بعض الأهالى الدوجون يحاولون أن يتفادوا مجيئهم. يتم مقارنة التوائم بالحيوانات عند قبائل البى Bé فى توجو مثل عالم البانتو (النظام السحرى والدينى فى إفريقيا): توائم البشر نسخة من زوج من توائم القرود. عدم تمييز الجنس أو البشر والحيوانات ترتسم كظل فى أفق مثالية التوأمة لغرب إفريقيا تحديدًا؛ لأن هذه المثالية هى مثالية عدم التمييز الأولى.

فى عالم البانتو الإفريقى، التوائم تمثل شكل التعاسة: لأنهم يقربون البشر من الحيوانات، الذين يتشابهون جميعًا، داخل النوع نفسه؛ ولكن عند الليل(*) Lele مثل مجتمعات أخرى فى جنوب إفريقيا، أهل التوأم يرون لأنفسهم هيبة ودورًا خاصا: يصبحون وسطاء بين البشر والحيوانات، بين القرية والغابة. ومع ذلك فإن هذا التقديس يضعهم على هامش عالم البشر، على الحدود بين البشرية والحيوانية، وينالون هذه القداسة حالما يظهر توأمان متماثلان. لقد كتب عالم الأجناس لوك دى هيش Luc de Heush فى هذا الخصوص: " إذا قبل البانتو بدون صعوبة التعددية الروحية للكائن، فتضاعف الأجسام فى نظرهم بشاعة حقيقية "لمعارضة هذا الرجوع للحيوانية وما وراء ذلك من اللاتمايز الأول ففى شمال إفريقيا السوداء كما فى جنوبها، يبذلون قصارى جهدهم لتمييز التوائم بادئين بجعل أحدهما (المولود أخيرًا) هو الأخ الأكبر. يسجلون على أجسامهم بشكل رمزى أبسط الاختلافات. من وجهة النظر تلك، فالفحص الذى يتعرضون له عند مولدهم هو على عكس ما يتعرض له أى مولود حديث. فعمومًا على

(*) هى مجموعة عرقية تعيش فى الهضبة الوسطى لمالى. (المترجمة)

جسم المولود حديثًا فى إفريقيا يبذلون قصارى جهدهم لوسمه ببعض العلامات أو الإشارات، فبعض التشابه قادر على الإشارة إلى ما هو العنصر السلفى الذى تجسدَّ. ليس المقصود هنا على وجه الحصر معنى التناسخ: ليست كلية الشخص، الفرد المتكون هو الذى يعود، ولكن فقط عنصر (يتغير تبعًا للثقافات المتعددة) محدد بشكلٍ كبيرٍ لطبع هوية خاصة بسلسلة نسل كاملة. فى بعض الممالك مثل مملكة فون فى الداهومى النسب الملكى كان يقدم كـ "ضفيرة" مُشبكّة فيها عدة سلاسل من هذا النوع، وعندما كان الفرنسيون يحاربون بيهنزان فكانوا بلا شك يجهلون أنهم يواجهون فى الوقت نفسه فريقًا كاملاً من القبيلة الحاكمة.

فى مجتمع آلاجيا alladian بساحل العاج، حيث شكَّلتْ أسلحتى العرقية الأولى، من المفترض أن يتم انتقال مكون أو اثنين من المكونات الرئيسية للنفسية الفردية (والتى لديها أيضًا تعبير مرئى أو مادى مثل الظل الذى نحمله أو الدم) أن تتم بشكل تفضيلى من الجد إلى الحفيد البِكر على خط القرابة من ناحية الأب. (بمعنى آخر، بدقة أكثر، من الأب للابن الأكبر لابنه الأكبر) ويعد اسم هذا الحفيد تكرارًا لاسم جده. ويحدث أنه إذا كان الجد لم يكن متوفيًا عند ميلاد حفيده و"شاعرًا بدنو أجله " أن يحتضن الحفيد ويصدم جبهته بجبهة حفيده كى ينقل له مباشرة العنصر الذى لم يعد يستخدمه.

لكن التشابه وإعادة إنتاج التطابق هما شيئان مختلفان. كل ما يثير هذا الأخير معرض للحظر عن طريق الفكر الرمزى. حتى لو كان إعادة إنتاج التطابق يشارك فى التجاوز فى بعض الطقوس وفى الصفات الخاصة ببعض أشكال السلطة والسيادة التى تقرب على وجه التحديد الملوك من الآلهة. تعتمد اللعبة الرمزية على اختلاف وعدم اختلاف الجنسين، والأجيال وعلاقات الأبوة. تُشكِّل الخنثوية والجنسية المثلية والتوأمة وزنى المحارم وعدم التمييز الأولى للتوالد الجسدى الكثير من الموضوعات التى تحوى

بين طياتها قصة أبطال ثقافيين فى أساطير هنود أمريكا مثل أساطير أفريقيا الساحلية أو الوسطى.

فى الاتجاه المعاكس، فإن اندماج الفرد فى مجتمعٍ يصاحبه ترتيب رمزى للطبيعة. لقد فوجئ دائمًا علماء الأجناس بملاحظة أن المجموعات التى يدرسونها لديها معرفة تفصيلية عن الوسط الذى يعيشون فيه. لقد كوَّنت علوم الأجناس مخزونًا واسعًا جدا من هذه المعارف التى تكشف فى نفس الوقت عن الملاحظة التجريبية (فبعض خواص النبات استُخْدِمت لصناعة أدوية "محلية" بفاعليةٍ نسبية) والحاجة للتصنيف من أجل الفهم. مثل هذه التصنيفات تتعلق بأهمية المعنى الذى قدَّره ليفى شتراوس فى مقدمته لعمل لمارسيل موس أنه ملازم لظهور اللغة، ويلعب الانقسام الجنسى فيها دورًا منظمًا راجحًا فى الطبيعة التى ينظمها الفكر الرمزى تبعًا لرسومات تتعلق بدرجات مختلفة من الحكم التعسفى أو الملاحظة التجريبية، كلها إما ذكر أو أنثى، لا يوجد شيءٌ خنثوى. ونستطيع أن نتساءل إذا كان تمييز الجنسين الذى هو نموذج مثالى للعلاقة الغيرية – التكاملية لا يتسم بوحدة الجوهر مع الرمزية عمومًا.

قبل أن نختتم هذه النقطة تجدر الإشارة إلى وجود طقوس يُقال عنها "انعكاس" تظهر الأشكال الأسطورية للثنائية الجنسية وتذكر بأنه فى الأسطورة اليونانية، أيضًا إذا اتبعنا جان بيير فيرنان Jean Pierre Vernant فى كتابه أسطورة وفكر عند الإغريق Mythe et Pensée chez les Grecs (Maspero 1965) تبدو الآلهة، التى تمثل سلطة أكثر منها تمثل أشخاصًا، فى بادئ الأمر كما لو كانت قد وُسِمتَ باللاتمييز الذى يترجمه على وجه الخصوص ازدواجها الجنسى. كل محو للاختلافات وكل تشكيك للتمييزات الخاصة ب"نظام الأشياء" التى تحدَّث عنها باتاى Bataille تتشابه إذن بوضوحٍ من هذا المنظور، بعودةٍ ثانيةٍ إلى الأسطورة.

سأتى الآن مباشرة لمسألة الاستنساخ البشرى. الأمثلة التى سردناها يمكن أن تعطينا فكرةً عن الأسباب التحتية للخيالات التى تثيرها فكرة التناسل طبق الأصل،

والتضاعف. تستدعى هذه الأمثلة، مع الإرجاع للحيوانية (التى تقويها التجارب الحالية)، حالة للحياة ما "قبل الفردية " بدرجة ما - الحالة التى يدين فيها كل العنصريين المجموعات التى يعتبرونها أدنى منهم ("إنهم متشابهون جميعًا")، والتى يحاول كلُّ المعذبين أن يحولوا ضحاياهم إلى حالة ما قبل الفردية (بجعلهم متماثلين فيما بينهم سواء بالعرى أو بالزى الموحد - الملابس تدعم الفردية - وبإرجاعهم جميعًا معًا للحيوانية - إنها مسألة قطيع).

تفرُّد وعلاقات:

لكن هذه الأمثلة تؤدى إلى ما هو أبعد من ذلك: إنها تؤكد فى الوقت نفسه ضرورة التمييز وضرورة العلاقة. بالنسبة للفكر الرمزى، بالمعنى الأولى للكلمة، لا يمكن التفكير فى أحدهما دون الآخر: المذكر لا يمكن التفكير فيه بدون المؤنث، ولا الفردى دون الاجتماعى، ولا الحياة دون الموت، ولا الفرد بدون النسل، بتعبيرٍ آخر فإن المؤسسة فى هذا الهدف الأساسى ليست نقطة انطلاق للتنظيم أو لمنظومة من الالتزامات (بالمعنى الذى نقول فيه يجب احترام الأسرة والزعامة أو الدولة؛ لأن لهم حقوقًا إلهية) لكنها نقطة نهاية لضرورة فكرية ووجودية تكون نتيجتها هى الرباط الاجتماعى: التفرُّد المطلق ليس معقولاً وكذلك الشخص المفرد. فى مجموع الأنظمة الوثنية أو متعددة الآلهة، لا يوجد حتى رب يستطيع الوجود وحيداً فى تسام كلى، وذلك بلا شك؛ لأن الآلهة فى هذه النظم متصورة بشكلٍ واضحٍ فى صورة بشر منذ أن بزغ البشر بعض الشىء من الالتباس البدائى.

عندما نتحدث اليوم عن أزمة الهوية، أو أزمة القيم، أو أزمة المؤسسات - مثل الزوجين، والأسرة والدولة أو الكنائس أيضًا، أو النقابات أو الأحزاب السياسية - فإننا نستدعى بالفعل بقدرٍ ما من الوعى الذين فشلوا فى علاقة الغيرية، أو العلاقة الرمزية - التى تسمح لنا بالخوف من الآخر دون أن نفقد رؤية أنفسنا، متجنبين بذلك أن نجعل

الآخر غريبًا مطلقًا، إلى غريب يحاكم على العنف الوحيد إذا اقترب أكثر من اللازم. لعدم توافر هذا الوعى الرمزى، ستترك الأخلاق البشرية سريعًا مكانًا لنوع من علم الطبائع الحيوانية.

ليس من المستغرب إذن أن موضوع الاستنساخ يثير القلق أو الثورة لأسباب ليست فقط لها علاقة بتخيل التضعيف الكامل لكن أيضًا مع الوعى الواضح إلى حد ما بالانتهاك الرمزى المرتبط به. ربما من الممكن انطلاقًا من مفهوم "عدم التمثيل الرمزى" هذا أن يتم إثراء أو تحديد أو تغيير اتجاه مفاهيم الإنسانية والكرامة والذرائعية أو حتى المعاناة التى استدعتها أخلاقيات علم الأحياء بخصوص بعض الممارسات مثل الاستنساخ الذى لا يزال افتراضًا بالنسبة لتطبيقه على الإنسان.

خارج الحالات التى تُعتَبر بشعةً أخلاقيا وخارقةً للطبيعة التى أشار إليها هنرى أتلان فى مداخلته (صناعة نسخ من أجل خدمة خزانات الأعضاء، إعادة إنتاج طفل توفى لتوه، استنساخ ذاتى يتم صياغته كضمان للخلود) فإن مجموعة حالات الرمز الأخرى ذات الشكل المتخيل مسبقًا يمكن أن نقول عنها إنها رمزيا عاجزة.

إذا كان حقيقيا كما أشار أيضًا هنرى أتلان، إن التناسل اللاجنسى الذى يحققه الاستنساخ التناسلى سيشتت نظم البنوة ويمكنه حتى أن يقود إلى محو علاقات البنوة، وإذا كان حقيقيا أيضًا فإن التعايش بين طريقتين للتوالد سيخلق مشاكل هوية مدنية ومحتمل أن يكون مصدرًا للتمييز، فإنه يمكن اختبار مجموع هذه الاضطرابات عن قرب.

تناقض الاستنساخ كطريقةٍ للتوالد الاجتماعى ستكون مع الاعتقاد بتأكيد أولوية البيولوجى (كان يمكن بهذا الصدد طرح السؤال نفسه الذى يطرح بالنسبة لكلٍّ طرق الإنجاب بمساعدة ما: لماذا لا يكون التبنى؟) إنه يجعل أهمية البنوة نسبية بما فيها على المستوى البيولوجى.

فلنأخذ حالة رجل وامرأة، بسبب عقم أحدهما، يرغبان فى طفل يكون منحدر بيولوجيا من كلٍّ منهما. مع ذلك فهما لا يستطيعان أن ينجبا سوى صبى، فمولد فتاة فى الحقيقة فى هذه الظروف يستلزم نقل نواة من خلية جسدية مأخوذة من سيدة. و" الأب " لا يستطيع إلا أن يكون إذن أبًا اجتماعيًا. فهذا الطفل بيولوجيًا سينتمى فقط بالبنوة لأمه، إذا كانت السيدة التى أعطت النواة ستبقى مجهلة.

مع فرضية أن هذين الزوجين ذوى جنسية غيرية، الأب إذن هو الأب البيولوجى لأبنائه الذكور (الذين هم بالإضافة إلى ذلك لديهم نفس شكل الأب) والأب بالتبنى أو الأب الاجتماعى لبناته (اللاتى يشبهن تمامًا امرأة أخرى). نستطيع طبعًا أن نتخيل أن النواة المنقولة تأتى من الأم نفسها وبذلك يواجه مجموعة الصبيان النسخ لأبيهم مجموعة البنات النسخ لوالدتهم، أو أيضًا تؤخذ النواة من أحد أقارب الأم (أختها مثلاً) سيجد الأب الاجتماعى نفسه فى موقف مَن يتبنى ثمرة اجتماع مكافئ وظيفيا لزنا محارم مثلى (بين الأختين). الطريقة الوحيدة للحفاظ على لعبة الزواج والأبناء التى تميز حتى الآن ظهور مولود حديث قد تكون وضع قاعدة مُلزِمة تنص على أنه فى حالة وجود زوجين ذوى جنسية غيرية، لا يمكن إنجاب فتاة إلا بعد إجراء نقل نواة من خلية أخت الأب فى البويضة المنزوعة النواة للأم. لكن فى هذه الحالة سيكون جانب الأب هو الذى سيعطى الملامح الجسدية المسيطرة لذرية هذين الزوجين سواء كانوا فتيات أو صبيانا.

إضعاف السلالة:

أحيانًا ما يُطرَح السؤال لمعرفة إن كانت تقنية الاستنساخ لن تسمح للزوجين المثليين بأن يكون لديهما أبناء. من الواضح أن تقنية الاستنساخ تجعل الأمر ممكنًا فى حالة أن الزوجين المثليين يكونان من الإناث، أما فى حالة رجلين مثليين، فإن إدخال طرف ثالث (مؤنث فى هذه الحالة) سيكون ضروريا، أحد الطرفين لهذا الزوج المثلى

(الذى لم ننقل منه النواة) سيوجد فى وضعٍ محايدٍ أو عدمى من وجهة نظر البنوة البيولوجية. انطلاقًا من هذه النقطة، نستطيع أن نتخيل قدوم عالم أنثوى بشكل تدريجى، حيث ستتذكر سليلات أجيال الفتيات المستنسخات فى خلال بضعة قرون الفترة الأسطورية حيث كان لا يزال يوجد أجداد ذكور وأزواج نوى جنسية غيرية - نعكس بذلك اتجاه الأساطير السالفة التى كانت تحتفل بالانتقال من الشيوع إلى الإنسانية.

إن صورة مدهشة بهذا القدر (ولنقل مرعبة) تتعلق بالطبع فى جزء كبير منها بالخيال العلمى ومن الخيال العِرقى، لكنها تلفت نظرنا إلى حقيقة أن علماء الأجناس لديهم شىء يقولونه. تحطيم البنوة أو تخفيضها كاملة من جانب الأب أو الأم، ونزع إجمالاً من الفرد تعددية إرجاعاته الرمزية منذ بدايتها، هذا بالتحديد ما كان يستخدمه شيوخ القبائل فى إفريقيا الغربية عندما كانوا يعملون على امتلاك العبيد لإدماجهم فى مجموعتهم الخاصة. كانوا يحاولون بذلك خلق فرد جديد انتماؤه السلالى الوحيد هو انتماؤه للمالك: مصير فى منتهى الاختزال فى مجتمعات ماهرة فى التفرقة، بالنسبة لكل فرد، السلالات (السلالة من جهة الأب أو من جهة الأم) تبعا لمجموعات الأب أو الأم وخطوط القرابة (الأبوية والأخيفية(*)) الذى فى التقائهم يتحدد موقع الفرد - أيديولوجيا وقانونيا ونفسيا - من خلال لعبة الارتباط الزواجى. يمكن تعريف وضع العبد أساسًا بمحو هذا السجل (محو يعمل على تنفيذه عدة طقوس) لصالح تبعية كاملة بالنسبة لشخصٍ واحدٍ ومجموعةٍ واحدةٍ (أحد الأعيان، أو رئيس القبيلة فى أغلب الأحوال). ما يفقده العبد أولا هو، التعددية الرمزية - الاجتماعية المكونة للفردية، هذه التعددية تعيد تكوين نفسها بالتدريج بالنسبة لذرية العبد انطلاقًا من "الوضع صفر" والذى ذكراه لا تُمْحَى أبدًا تمامًا. يجب إضافة أن هذا المحو للسجلات الرمزية يقود إلى نوعٍ من الاضطراب الجيلى (الذى يخدم فضلاً عن ذلك مصالح المالك): فى المجتمعات

(*) أخ لأم. (المترجمة) .

التى تعود فيها السلالة إلى الأم كما فى ساحل العاج حيث كنت أعمل، كان عبداً فى نفس الوقت الأخ الأصغر، والابن وابن الأخت للمالك (مع اعتبار أنه يجمع "الواجبات" المرتبطة بكل وضع من هذه الأوضاع) كانت أمه فى نفس الوقت أختًا وابنة وزوجة مالكها (الأطفال الذين ستضعهم سيعتبرون أطفال هذا المالك، وينتمون لسلالته، لأن الأمة، بعكس المرأة الحرة لا تحدد الانتماء للسلالة). بذلك يتماشى العجز الرمزى مع الاضطراب الأجيالى، تمامًا مثل فرضية الاستنساخ البشرى. لقد جعلنا هنرى أتلان نلاحظ أن الأفراد المنتَجين عن طريق الاستنساخ التناسلى " سيكونون مطابقين وراثيا لإخوة أو أخوات توائم للذين أو اللاتى استُنْسِخُوا منهم، مع احتمال وجود إزاحة فى الزمن عدة أجيال لدرجة أنهم يمكن اعتبارهم أبناء أو أحفاداً ".

هذه الملحوظة تنطبق أيضًا على الفرضية التى يتم فيها إنجاب طفل بهدف إنقاذ "أخيه" أو "أخته" بزراعة نخاع عظمى. سيكون هذا "الأخ" أو هذه "الأخت" فى منزلة "الأب" أو "الأم" بالنسبة للمولود المنقذ. إذا كان سيتوبلازم بويضة أم الطفل المريض هى التى استقبلت النواة المنقولة سنكون فى وضع زنا محارم رمزى، حتى لو كان الطفل المريض هو وراثيا سليل والده ووالدته.

أبناء توائم للأب، بنات توائم لشريكة والدتهم، بنات توائم لعمتهم...: أيًا كانت حالات المجاز التى نحصل عليها، سيسبب النسل عن طريق الاستنساخ، بدءًا من اللحظة التى سيتم تعميمها بلا شك مشاكل خطيرة للهوية الفردية. تُبْنَى الفردية بواسطة العلاقة مع الآخرين ومن خلالها – الآخرين الذين يجب أن يحدد الفرد المسافة بينه وبينهم. بيد أن الفقد الرمزى والخلل الأجيالى يعمل على اضطراب العلاقة الغيرية تمامًا، وعلاقة "المعنى" الاجتماعى الضروريتين لبناء وإدراك الهوية الفردية.

فى الفرضية الخيالية حيث الإنسانية فى مجموعها ستقرر ألا تتوالد إلا بالاستنساخ (ناقلين إلى الحداثة نوعًا ما الأساطير الكبيرة المؤسسة لفخذ

جيوبيتر(*) وضلع آدم) سنجد أنفسنا أمام الاحتياج القابل للتحقيق، وهو تخيل طرق حديثة للبنوة، وعلامات رمزية جديدة. لكن تعايش طريقتين للتوالد (إذا كان الاستنساخ البشرى التناسلى سيأخذ أهمية دون أن يتم تعميمه ومنهجته) لن يستطيع أن يثير، فيما وراء ظواهر الفقد الرمزى والخلل الجيلى سوى سلوكيات الوصم والإقصاء.

ترتسم خلف كل الرؤى الخارقة للطبيعة المرتبطة بفرضية الاستنساخ البشرى ملامح كائن وحيد تمامًا ونوعًا ما فوق متفرد. لكن هذا التفرد الفوقى يميز واضع التصور عن الكائن الذى تم تصوره. يجب أن نقبل تماما الفكرة التى تبعًا لها لن يكون هناك مساواة حقيقية بين الرجال والنساء إلا من اللحظة التى سيتحررن فيها من عوائق الحمل والإنجاب - ونتخيل اليوم الذى تجرى فيه كل حالات الحمل فى حضّانات أو أرحام اصطناعية. بيد أن هذه التقنية المحررة لها نتائج أخرى حالما نجمعها بفرضية الاستنساخ: يتحرر المنجب أو المنجبة، المانح أو المانحة للنواة من قيود الارتباط والبنوة لإنتاج سليلٍ مماثلٍ له أو لها، نرجسى يعيد تفسير مرحلة المرآة، أسطورة الخنثوية. يبقى أن نتساءل عمًّا يمكن أن تكون عليه التبعية العاطفية واضطراب الهوية لكائن ولد هكذا كقمة الفردية (محرر من كل قيدٍ ومن كل معلم رمزى) وقمة أيضًا التبعية (مرتبط بالذى أو بالتى يعيد إنتاج صورتها).

إن تحقيق مثل هذه الفرضية سيتطابق بالطبع باستغلال الكائنات الحديثة. بل أكثر من ذلك أنها تؤسس لطريقة من التجريب لم يسبق لها مثيل، التجريب الرمزى، وهو تراجعى تمامًا: العودة نحو عدم التمييز الأول، نحو الأصل الأسطورى وما قبل الأسطورى، نحو " قلب الظلمات " التى استدعاها كونراد Conrad مسار تراجعى تظهر فى نهايته الخيالات الكبرى التى كنا قد خلصنا منها الفكر الأسطورى بطريقته فى كل القارات وفى كل التقاليد: اللاتمييز الجنسى، الفردية المطلقة، غياب الموت - شىء مثل

(*) يحكى أن فى الأساطير الإغريقية أخذ الإله جيوبيتر ديونيسوس وهو لا يزال طفلا وأدخله فى ردفه ليحميه من عقاب هيرا (المترجمة).

"الإلهى " وهو ربما ما قد نتوق اليه بشكلٍ مبهمٍ على حين أن أساطير البشر، فى حكمتها علَّمتنا بشكلٍ عكسى أن ميلاد البشرية مرَّ باكتشاف التباين: الخاص بالجنس، والخاص بالآخر، والخاص بالموت.

نقاش
صناعة القرابة

روجيه – بول دروا: أتمنى الاستمرار فى اختبار تحركاتنا المتنافرة معطين أقصى قوة لآفاق الاستنساخ البشرى. إذا كانت النظم الرمزية وعلاقات البنوة قد اضطربت بإدخال الاستنساخ ألا يمكن أن نتخيل أنها تجد الوسائل لتعيد بناء نفسها مرة ثانية؟

مارك أوجيه – إن الاستنساخ البشرى يقلق؛ لأنه يخرق ضرورات الرمزية. أساسًا هذا الهجوم على التفكير الرمزى، وهذا العجز الرمزى يعتبرا خطرين؛ لأن فكرة الاستنساخ البشرى تسجل فى أولية البيولوجى الذى يأمر سلوكياتنا الحالية فى حين أنه بطريقة ما يجعل أهمية البنوة نسبية، بما فيها المستوى البيولوجى بما أنه يقدم معالجة. من البدهى أنه إذا كانت ممارسة الاستنساخ ممنهجة، فإنه يمكن أن نتخيل تأليف نظام بنوة يعتنى بطرق جديدة للإنجاب. ستكون ممارسة شيقة، ولكن بلا شك ما زالت هذه الحالة بعيدة عن التحقق. الخلط بين طرق إنتاج البشر يجازف بإدخال فوضى يصعب السيطرة عليها على المستوى الرمزى.

روجيه – بول دروا: اختراع نظام جديد للقرابة قد يبدو من الصعوبة، حيث إنه بلا سابق. يبدو أنه لا يوجد أى نظام قرابة صدر به مرسوم فى أى وقت مضى من كائنٍ مَن كان بدءًا من سؤال: "كيف سنصنع ذلك؟" هل يوجد احتمال لحدوث أمثلة لهذه الحالات؟

مارك أوجيه : – يوجد كل حالات الأمثلة الدقيقة لتغيير القاعدة تحت إجبار عوامل سكانية أو سياسية. لقد حضرت فرنسواز هيريتييه عام ١٩٦٨ مجلس القرية لدى

السامو(*) فى بوركينا والذى غير خلاله القدماء قوانين الزواج أمام استحالة الحفاظ على تبادلات (زواجية) مع جيرانهم: أصبح مُباحًا أن يتزوج المرء ابنة خاله؛ لأن تقوية زواج الأقارب فى القرية كان أمرًا مُلحا، أو التبادل المعَمَّم بين الأقارب فى القرية نفسها. من وجهة نظر نظام القرابة، كان يعتبر هذا تغييرًا عظيمًا، وهذا التغيير كان بوعى، وكان نافذ البصيرة. حقيقى أنه يندر أن نرى نظام القرابة يتغير هكذا: هذا ما نجده دائمًا، حتى لو كان هناك تكيفات على الهامش.

عامةً من البدهى أن قوانين القرابة تبدو كما لو كانت موجودة مسبقًا. أنه تقريبًا تعريف الرمزى: إنه هناك مسبقًا. لكن قد يحدث أن هذا الرمزى يُعَامَل من جانبٍ قانونى، فيكون إذن عُرضة لتعديلات وتخطيطات،... إلخ؛ لأنه مع ذلك ذو طبيعة عملية. توجد الاستثناءات والتوافقات أو الحالات المتناقضة. هذا يتم ضبطه فى الحياة اليومية.

ميراى دلما - مارتى : - يبدو لى أن ما تقولونه عن العجز الحالى فى التعبير بالرموز يلحق بمسألة الكرامة، وحقوق الإنسان، والإنسانية كما تناولناها. ولكن ماذا عن الذرائعية فى المجتمعات الإفريقية التقليدية؟ مثلاً ما هو بالضبط وضع العبيد؟ هل هناك وضع وحيد؟ هل يوجد عدة أنواع من الذرائعية؟

مارك أوجيه - إلى جانب وضع العبد وُجِدَت أوضاعٌ أخرى. يوجد وضع الرهن. يمكن أن يُعطَى صبى صغير أو امرأة كرهن - لقد وجدت ممارسات مشابهة لدينا فى العصور الوسطى. هذا الشخص الذى أُعطى كرهن ليس عبدًا، بمعنى أن الرهن يمكن نظريا أن يعاد شراؤه. وضعية الرهن تخلق تبعية حصرية للمرهون، مثل حالة العبد، ولكنها ليست عملية لا انعكاسية مبدئيا. التحول للعبودية خاضع لمنطقٍ آخر. كان يأتى بعض الذين بيعوا فى الأسواق، من بعيد جدا. وأُخضِع آخرون للسبى فى بيئة أقرب. كان هناك تضبيط حسابات، واتهامات بالسحر، وأشياء من هذا القبيل أو سلالات كانت تسبى نفسها. عند الآديكرو Adyukru فى ساحل العاج مثلاً كانت هناك قرى

(*) مجموعة عرقية تمثل جزءًا من سكان بوركينا فاسو. (المترجمة) .

حقيقية من العبيد كان القصد منها التناسل. إنهم يتناسلون فيما بينهم. عند الآلاجيا الأشياء كانت أكثر دقة. فكان يتم بالفعل إدماج العبيد بوضوح فى سلسلة نسب القبيلة كذلك كان يدعى شيوخ القبائل فى أوائل القرن العشرين أن لديهم ستين أو سبعين امرأة. من الواضح أنه يجب فهم أن كل ذرية هؤلاء النساء " انتمت " إليهم بصفتها ذرية فى الوقت نفسه للأب وللأم.

أسرى الحرب بالطبع كانوا أحد روافد العبيد، حالما نهتم بقصة تسكين قرية نجد تتابعًا من الهروب والحروب. هناك اختلاف فى الأسماء بين العبيد الذين تم التقاطهم كأسرى حرب والذين تم اقتناؤهم أو نقلهم مثل الممتلكات الأخرى. وضع الأسرى هو الأصعب بالطبع، بمعنى أن العبيد الآخرين، الذين تم اقتناؤهم يتم إدماجهم. بالإضافة إلى ذلك إن كانت ذاكرة الأصول حافظة فإنها تضعف على مدى الأجيال: فذرية العبيد والأسرى من الذكور والإناث (فى النموذج الآلاجيا) يدخلون بالتدريج فى اللعبة الطبيعية للمصاهرة بين القبائل. بما أننا فى الخيال يجب أن نفكر فى حالتين للأشكال الممكنة: تلك التى ستتناسل فيها النسخ بالاستنساخ والأخرى التى يلجؤون فيها إلى التناسل الجنسى لأمرٍ يخصهم.

فى حالة الاستعباد القبلى، الوصول فى القبيلة المستقبلة يعد ولادة. تقام طقوس إدخال فى القبيلة تهدف إلى إحداث أثر النسيان، مثل طقوس تلبس الجان. يجب أن ينسى العبد أصوله. إنه إذن ميلاد جديد، بعد ذلك بالطبع يمكن أن نطلب منهم كل شىء بما أن العبيد هم فى الوقت نفسه أبناء أخ وأبناء أخت من جهة الأم، وأبناء وإخوة، وإخوة صغار، بما أن فى هذه الأوضاع أبناء الأخ وأبناء الأخت من جهة الأم، والأبناء مطالبون بواجبات مختلفة، يفسر هذا الاختلاف التوتر "المؤسسى" بين خال وأب الفرد: فهما يمثّلان الواحد والآخر مصالح متمايزة وفى بعض الأحيان متفرقة لقبيلتين حلفاء بالمعنى الزواجى للكلمة. فى حالة أمثلة لأفراد وُجِدُوا عن طريق امتلاك

العبيد وظهور سلالة متزامنة مصدرها أبوى وأُمِّىّ، فتتحرك التوترات و(العلاقات) داخل سلالة واحدة: يحل اختلاف الأوضاع الاجتماعية محل الاختلاف فى السلالة، واستُبْدِل مفهوم الغيرية بمفهومٍ آخر.

الفرد بوصفه عقدة من العلاقات

روجيه بول دروا: إن تغيير المنظور الذى أدخلته نظرة الأنثروبولوجى فى رأيى تكمن فى الانتقال من اعتبارات على العملية البيولوجية لتطور الفرد والتفاضل المبنى على أساس وراثى، أو أيضًا اعتبارات التفاضل المبنى على أساس الوعى أو الوحدة النفسية، التى تنتقل إلى هذه الفكرة المهمة وهى أن تكوين الفرد يرتكز على العلاقة مع الآخر. وسواء كان المقصود علاقة أسرية بالأوروبى أو نظم القبيلة بالأفريقى فالبناء العلائقى تأسيسى للفرد ولفرديته.

مارك أوجيه: الأكثر فائدة من الناحية العلمية فى تجربة مجال الأنثروبولوجى، أنها تشير بطريقة واضحة وفيَّاضة إلى أن الفردية الأكثر غنى والأكثر قدرة تكمن فى مفترق الطرق الأكثر تعددًا. الفكرة الرئيسية أنه لا يوجد هوية يمكن أن تُبْنَى دون تفاوضٍ مع الغير. نستطيع ملاحظتها فى السياقات المختلفة: لا توجد هوية دون علاقات مع الآخرين.

و هنا بالتحديد، ما تطرحه المشكلات المرتبطة بالاستنساخ البشرى. فبهذه المشكلات لا تنبع ببساطة من اختلال وظيفى يمنع أن تكون البنوة معلومة بشكلٍ صحيحٍ ، لكن بناء الهوية الفردية نفسه والهوية الاجتماعية التى تواجه خطرَ أن تكون معوقة بهذا الطريق الوحيد. فبالفعل، فى الوجه المخيف للتناسل طِبق الأصل، هناك شيئان فى الوقت نفسه: إنه رابط فوقى .

بما أن هناك اضطرابًا فى الأجيال، الابن يكون أخًا والابنة أختًا، وفى الوقت نفسه هذا الرابط غير كاف: فالابن ليس تمامًا ابنًا والابنة ليست تمامًا ابنةً.

روجيه - بول دروا: سأتحول إلى ممثل دولى للاستنساخ كى أطرح عليكم سؤالا. ألا يمكن أن يُعتَب عليكم للتفكير فى ظاهرة تهرب بالكامل من الجنس باستخدام عبارات الجنس؟ بالنظر إلى هذه الظاهرة الجديدة باستخدام مصطلحات الجنس، فإنكم تثبتون أنه يخلق فيها اضطرابات خطيرة. ولكن أليست هذه الاضطرابات مرتبطة بعدم ملاءمة نموذج التناسل الجنسى (أب وأم ... إلخ) المسْتَخدَم؟ إذا أخرجنا الاستنساخ البشرى من هذا المضمار، هل نستطيع دائمًا أن نطرح الأسئلة بهذه الطريقة؟

مارك أوجيه: فلنضع أنفسنا فى الفرضية التى ستكون فيها طريقة التناسل عن طريق الاستنساخ ليست فقط مسموحًا بها لدى زوجين ولكن أيضًا مُخْتَارة على نحوٍ فعال، فالتناقض واضح منذ البداية، هذان الزوجان يرغبان فى أن يكون لديهما طفل ولكن ليس طفلاً مُتَبَنًّى. فاتفقا إذن على أولوية البيولوجى. قرارهما كان يميل إلى التناسل، فى وجود أسرة وأبناء، لكنه يلعب فى نفس الوقت على نوع من الحقيقة البيولوجية وعلى عملٍ طوعى، عمل اجتماعى بما أن لا الأب ولا الأم يدخلان فى العملية. نموه هنا بمفردات معينة على حقيقةٍ من نوعٍ آخر. هذا التمويه نفسه متضمن فى نوع الحقيقة التى تم تداولها، التى هى فى الوقت نفسه حقيقة بيولوجية واجتماعية.

هنرى أتلان: الحجة الرئيسية التى يقدمها البيولوجيون المؤيدة للتناسل بالاستنساخ تكمن فى القول بأن هذه التقنية ليست فى النهاية مختلفة كثيرًا عن الأخريات. ستكون حتى أفضل؛ لأنها تحافظ على الثنائى : الأب والأم !

معنى ذلك أننا يجب على ما أعتقد أن نعود إلى الوراء مشيرين إلى تمييزٍ يبدو لى مهما. عندما نتحدث عن الاستنساخ البشرى، فلدينا فى بعض الأحيان فى رأسنا فكرة عن شكل جديد من الإنجاب الذى يتطلب مساعدةً طبيةً، على ألا يُسْتَخدم إلا فى حالات استثنائية وبطريقةٍ تكون تحت السيطرة وفى أحيانٍ أخرى تكون لدينا فكرة كتيبة النسخ، والتى يتم إنتاجها بالمئات أو بالآلاف، غير أن لصناعة كتيبةٍ من النسخ لا تكفى

تقنية الاستنساخ وحدها: يجب جمعها مع تقنية انقسام الجنين، ما إن ننتج نسخة نقسمها قسمين وكلٌّ من الاثنين بدوره يقسم. هذا ممكن أن يحدث حتى ٨ أو ١٦. بعدها بداهة ربما نعيد العملية على كل واحد منهم عندما يكبر. نستطيع بذلك أن نتخيل كتائب من النسخ، عندما نتحدث عن ذلك يقول معظم البيولوجيين: " إنها حيلة مجنونة تمامًا، لن يفعل أحد ذلك قط " وهو غير أكيد. يكفى أن يكون هناك نظام شمولى لكى يؤخذ هذا القرار.

إلى جانب هذا التكاثر الخطير، يوجد الاستنساخ البشرى التناسلى الذى يُعْتَبر وسيلة للإنجاب الذى يتطلب تدخلاً طبيا - فيها شىءٌ من التكلف، بمميزات نوعية؛ لأنها تسمح لزوجين بتجنب دعوة طرف ثالث. بالفعل فعلى عكس التقنيات الأخرى للإنجاب الذى يتطلب تدخلاً طبيًا حيث نكون مضطرين لاستدعاء طرف ثالث - مانح فى حالة التلقيح الصناعى - يبقى الطفل فى حالة الاستنساخ طفلاً للزوجين.

نادين فرسكو: لتأسيس شرعية هذه العملية فإننا ملزمون بأن نتوقف عند هذه النسخة الوحيدة. غير أن النص الذى يشير إليه مارك أوجيه من جملة ما أشار إليه ليس فقط التمييز على مستوى أفقى ولكن أيضًا التمييز فى النسب. هل نستطيع أن نتخيل أن مجتمعًا يضع جنبًا إلى جنبٍ التناسل الطبيعى، كما نمارسه حتى الآن والتناسل بالاستنساخ ، ولكن حيث سيوجد فى هذا الوقت تصورٌ اجتماعى قادر على دمج نوعى التناسل فى كل واحد؟ عندما نتصور الاستنساخ البشرى باعتباره وسيلة مُحسِّنة للإنجاب الذى يتطلب مساعدةً طبيةً فإننا لا نهتم إلا بصناعة طفل واحد. يتكون الاحتمال الآخر بالصورة المثيرة للاشمئزاز لكتيبةٍ من النسخ تنتجها أنظمة شمولية. لماذا لا نصل للتفكير فى إدماج التناسل؟ لماذا لا نحاول أن نتصور عالمًا يختلط فيه التناسل بالاستنساخ مع الإنجاب بطريقةٍ طبيعية؟ ◆

تعايش أنظمة التناسل

مارك أوجيه: نستطيع إذن تخيُّل بناء نظم بنوة جديدة بشرط أن يكون هناك

قواعد إلزامية. نستطيع أن نتخيلّ أنه سيدخل فى اللعبة الخال من ناحيةٍ والعمة من الناحية الأخرى. نستطيع بذلك أن نبنى نظاما. من البدهى أنه فى ذلك الوقت ستتغير مصطلحات القرابة نفسها أيضًا. إذا كان الاستنساخ البشرى ممنهجًا نستطيع أن نتخيل نظامًا يعيد إدخال تعدد الفروق، لكى يلزم نظامًا صارمًا. يمكن أن يكون هناك انتقال تفضيلى، أشياء بهذا الشكل.

ميراى دلما - مارتى: إن كنت أفهمك جيداً، فإن إعادة بناء نظام رمزى فى عالم المستنسخين يتضمن ترتيب قواعد جماعية دقيقة للغاية، وصارمة للغاية. إذا أخذنا فرضية تعميم الاستنساخ، كى تبقى هذه الفردية المفرطة متوافقة مع فكرة المجتمع نفسها، ستفترض إذن وجود تنظيمٍ اجتماعى مُلزمٍ للأفراد أكثر بكثيرٍ من التنظيم الحالى.

نادين فرسكو: لكنها نفس الفكرة التى لدينا عن المجتمع الذى سيتغير فى حالة تعميم الاستنساخ. إننا نتحدث عن موضوع ما يزال افتراضيا على أسس سيجعلها تحقيق هذا الموضوع باطلة على الأرجح.

هنرى أتلان: قد تسمح الحالة الراهنة للمجتمعات الغربية فيما يخص الإنجاب الذى يتطلب تدخلاً طبيا بملاحظة أن التعايش بين الأنظمة المختلفة هو بالفعل حقيقة، إن عدد الأطفال الذين ولدوا لنساء عزبات بالتلقيح الصناعى يتزايد، وأطفال تبنَّاهم زوجان ذوا جنسية غيرية، أو جنسية مثلية، كلا الاثنين مذكران، أو كلتا الاثنتين مؤنثتان أو زوجان ذوا جنسية غيرية لكن أحدهما ليس الأب أو إحداهما ليست الأم ...إلخ، مؤنثات بعبارةٍ أخرى هذا الكسر بين البنوة المعتادة لأب وأم وطفل موجود بالفعل. من وجهة النظرِ تلك، فالنسخ ستكونٍ نقطة مياه فى المحيط. فبعض الأفراد صُنِعُوا هكذا؟ لن يكون هذا فارق أساسى.

ما يمكن أن يبدو أنه مشكلة للاستنساخ البشرى، أى حقيقة أن الفرد المسْتَنْسَخ سيتطابق مع الذى اسْتُنْسِخ منه - بما أنه فى نفس الوقت أخوه وابنه - يمكن أن

يكون ميزة؛ إذا كان فرق السن كبيراً بما يكفى لكى لا يكون هناك خطر الخلط مع حقيقة كونه أخًا أو أختًا فى حين أن البدهى أن النسخة هى الابن. هذه البنوة ستكون أكثر بديهية بالتشابه البدنى والفرق فى العمر: حتى لو كان المسْتَنْسِخ يشبه المصدر كأنه توأم له، هذا التوأم سيكون لديه عشرون أو ثلاثون عاماً أقل، بالإضافة إلى أنه من وجهة نظر هويته فهذا شىء رائع: النسخة يعرف أفضل من الآخرين من أين أتى !

نادين فرسكو: لا أرى جيداً ما توصى به هنا.

هنرى أتلان: أفكر أن فى الحالة الراهنة للأشياء يجب منع تنفيذ برنامج أبحاث وتطوير يفضى إلى أن التقنية تكون متاحة؛ لأنها ليست متاحة حتى الآن. لا نعرف أن نفعل هذا فى الإنسان. كى نستطيع أن نعرف كيفية فعل ذلك فى الإنسان يجب أن نشرع فى برنامج أبحاث وتطوير مع الكثير من النساء اللاتى يجب أن يخدمن فى التجارب وهن يعلمن أن هناك احتمالاً كبيراً أن هذا سوف يفشل. فيجب إذن أن يدفع لهن المال إما أن يصرن قريبات من وضع العبيد.

حاليا لدينا الفرصة كى نستطيع أن نجرى النقاش قبل أن تصبح التقنية على المحك.

نادين فرسكو: مع افتراض أنه لا يوجد تحقق وشيك مايزال مجهولاً سيظهر لنا ذلك من هذه المناقشة " الاستباقية " دون أن نعلمه بعد.

هنرى أتلان: لكن فى اللحظة الراهنة على الأقل مسألة "حظر وعدم حظر " هو حظر وعدم حظر لتطور التقنية كى تكون قابلة للتطبيق على الإنسان. أكرر أنه فى رأيى يجب حظر تطوير هذه التقنية بطريقة ألا نجعلها قابلة للتطبيق على الإنسان، بسبب وجود أخطار ذات طبيعةٍ اجتماعية.

كثيرٌ من الناس يظنون حتى بين الأطباء – وهذا ليس من شأنه إلا تقوية الخطر الاجتماعى – أن النسخ لن يكونوا بشراً بحقوق كاملة. إنه لشىء غير متصور.

لقد سمعت الكثير من الناس يؤكدون: " لماذا لا نستطيع أن نأخذ منهم أعضاء بما أنهم لن يكونوا سوى نسخ؟" بالنسبة لهم النسخة تساوى روبوت! بالنسبة إلى النسخة هى إنسان كامل وليس روبوتًا.

بما أنهم سيكونون بشراً بحقوق كاملة لا أرى فرقًا من جانبى بين صناعة إنسان بهذه الطريقة وصناعته بطريقة أخرى. نتيجة لذلك لا يوجد مانع وجودى للاستنساخ البشرى. فالنسخة ليست وحشًا الخطر الوحيد هو النكوص الأخلاقى. فى المقابل فإن إنتاج هجين حقيقى سيطرح بالنسبة لى مشكلةً وجوديةً. ولكن ليس النسخ.

عدم التمثيل بالرموز وتقنيات علمية

هنرى أتلان: أما عن تدمير النظام الرمزى، لن أقول إن الذى سيخلق هذا التدمير هو الاستنساخ ، كل ما أقوله : إن الاستنساخ سيُعَجِّل به فى حدود أن هذا التدمير سيكون بالفعل على الطريق. هذا يقودنا لسؤال أطرحه على نفسى منذ زمن طويل، كيف يكون لتراكم المعرفة العلمية وتطبيقاتها التقنية أن تقود بشكل شبه حتمى إلى عدم التمثيل بالرموز؟ لماذا تفجِّر المعارف العلمية والتقنية كل شىء بعكس المعارف التقليدية، والتجريبية وكل أساليب المعرفة التى وُجِدَت دائمًا؟ لماذا لا توفر المعارف العلمية والتقنية الفرصة لإعادة البناء وإعادة الترميز؟

مارك أوجيه: يجب بلا شك إعادة وضع هذه التساؤلات فى التاريخ الطويل للفردية، كما هو مُشَكَّل فى العصر الحديث فى أيديولوجية القرن التاسع عشر وكما أصبح اليوم، نوع من فردية الاستهلاك. فلدينا بالفعل علاقة بالأشياء الأكثر سلبية والأكثر استهلاكًا بشكلٍ ما بسبب نظام الكوكب. هذه الفردية تُرسِّخ فى أذهاننا فكرة أنه يجب علينا إشباع رغباتنا الفردية. هذه الفردية تصيب حتى المعتقدات الدينية، فنسمع الكاثوليكيين يقولون:"أنا البابا ليس لدى ما أفعله، إننى مؤمن هذا كل شىء" هذا مُشجِّع جدا لعلماء الأجناس ! معنى ذلك أن هناك ستة أو سبعة مليارات علم كون لدراستها؛ لأنه لم يعد يوجد سوى علوم كون فردية !

قد نكون فى فترة انتقالية – فالفترات الانتقالية ليست دائمًا بسيطة ومن جانب واحد – نحو مجتمع من الأفراد. لكن مجتمعًا من الأفراد، يجب أيضًا أن يكون مجتمعًا. لم يكن ذلك يطرح على ما يبدو مشاكل منذ فترة ولكنه يطرح الآن مشاكل لأننا أكثر عددًا، وقد نكون أكثر ذكاءً على نحو متزايد. هناك ظروف جديدة. نتيجة لذلك فليس تطور العلوم فى حد ذاته أحد عوامل فك الرمزية، ولكن أيضًا تكاثر التقنيات ومذهب الفردية اللذان هما فى نفسيهما من عوامل فك الرمزية.

هنرى أتلان: فى هذه الحالة لن يكون الاستنساخ هو السبب، ولا حتى أحد الأسباب لعدم استخدام الرموز، ولكن لن يكون سوى إشارة. إذن على هذا النحو ستكون التقنية محايدة، إذا أسِّست فى مجتمع حيث لا يوجد عدم استخدام للرموز، ستكون مدمجة تمامًا.

مارك أوجيه: نعم ما عدا أن هذه التقنية تمس مع ذلك ما هو فى قلب إنتاج الرمزية، بمعنى التناسل والجنس.

روجيه – بول دروا: مسألة الاستنساخ البشرى يمكن أن تصبح: هل نستطيع أن نسمح، حتى ولو بطريقةٍ محدودةٍ، بتقنية تمس قلب التناسل الإنسانى والجنسى فى مجتمعٍ يتميز بعدم استخدام الرموز؟ ليس أكيدًا من وجهة نظرى أن الخطر سيكون كبيرًا بالدرجة التى نعتقدها. فى السابق مع أولى تقنيات الإنجاب الذى يتطلب تدخلاً طبيا، كان يمكن أن نتخيل أن البشرية ستصبح مختلفة. كان هناك بالفعل شىء ما مُسبب للدوار فى الاحتفاظ بحيوانات منوية مجمدة، وأجنة مجمدة وممارسة التخصيب فى المعمل... إلخ، لكن لا أحد يدرك تعايش أطفال أنتِجُوا بهذا الشكل فى نفس الوقت مع آخرين جاءوا بطرق أخرى، أفهم جيدًا أن لكل ما قلناه ولكل العلاقة العقدية مع الرمزية، الحالة ليست متطابقة تمامًا، ولكنى أعتقد أننا أيضًا ربما نغالى فى تقدير التصدعات.

نادين فرسكو: يبدو لى أن هناك فجوة بين سجلين فى نقاشنا: هناك من ناحية نوع من النسخة الرمزية، أداة جماعية للخوف وكاشفة، والذى يجعلنا برفضه نلمس بإصبعنا كنه ماهية الإنسانية، ومن الناحية الأخرى نوع من الاستنساخ بمساعدة طبية، وهو موضوع غريب تم تقديمه بمصطلحات مقيدة وملائمة. وكل شىء يمر كما لو كنا نتحدث عن طبيعتين مختلفتين للاستنساخ البشرى، دون التوصل إلى وضعهما فى علاقةٍ مع بعضهما البعض.

مارك أوجيه: ما يقلقنى - أكرر - أن تطور التكنولوجيا يستحث أسئلة من نوع أسطورى، والتى تبرز اليوم بقوة أكبر من بداية تطور التقنيات، إذا كنا نطرد هذه الأسئلة، نُعَرف فى بعض الأحيان العصرية على أنها العبور من أساطير بداية العالم إلى أساطير المستقبل إلى الأساطير الخاصة بعلم الآخرة، إلى الغد المغرد، إلى التقدم. الآن مع تطور التكنولوجيا نطرح أسئلة يضعها الفكر الأسطورى- كى لا نسميه رمزيا- فى قالب وهو الفكر الذى يعبر عنه فى الأساطير، وهو ما قبل الرمزية بدرجة ما. المضحك فى هذا الموضوع، هو أفلام الخيال العلمى. لا يتمكن الكثيرون من تخيل مستقبل التكنولوجيا إلا فى شكل أشياء قديمة جدا.

روجيه - بول دروا: ضمن الأساطير التى تشرح بناء العالم وظهور الإنسانية، منحت أهمية خاصة كما ذكرتم، للروايات الخاصة بخروج الفوضى، والطفو خارج الاضطراب. نتيجة لذلك قد نستطيع أن نتساءل إذا كان ما نسميه " الكرامة" ليس له علاقة بحقيقة تجاوز الصدفة، والهروب من الفوضى ... إلخ، ماذا يعنى هذا؟ حجم العشوائية موجود فى التناسل الجنسى، وما يخرج من اليانصيب هو وجه، أو شكل، أو مظهر نعلم أنه سيكون الوحيد. خروج الصدفة قد يكون مؤسسًا للكرامة نوعًا ما. ستولد الكرامة لدى الفرد من كونه عبر واجتاز هذا الحجم من غير المتوقع، والعشوائى، للعديد من الممكنات غير الواضحة دون أن يكون ذلك بشكلٍ طوعى.

ما سوف يصدمنا، بالعكس، فى النسخة، والذى قد يبدو لنا غير متوافق مع الكرامة، هو أنها لا تخضع لهذه الصدفة. هذا ما قد يبدو لنا الأكثر لا إنسانية بمعنى

أننا نعرف بالفعل مقدمًا كيف سيكون مظهره المحتمل فى النهاية ولكن بالأخص ما نعرفه هو شفرته. النسخة هى خارج الصدفة على الأقل فيما يخص الجانب المبرمج والقابل للبرمجة من شفرته الوراثية.

هنرى أتلان: بالفعل فعشوائية الميلاد ممحوة منه بالكامل، فى النية على الأقل، بما أن مرة أخرى، عشوائية العوامل التخلقية للنمو ليست ملغاة فى الوقائع. يجتاز الاستنساخ التناسلى مرحلة فى إزالة عشوائية ما نسميه اليانصيب الوراثى. إنه ليس فقط جينًا محددًا لمرضٍ معين ونبحث عن القضاء عليه، مثل حالة الفحص للزرع فى الأمراض الوراثية المستهدفة والمحصورة بدقة. فهو جينوم نتعمد اختياره لإعادة إنتاجه دون تغيير، لميزاته الحقيقية أو المتخيلة.

نادين فرسكو

احتجاجات، وتأقلم

بمجرد ما أصبح وجود النعجة دوللي موضوعًا عاما، في فبراير ١٩٩٧، تدفقت المواقف بخصوص آفاق الاستنساخ البشرى. إن الانفعال الذى سببه بوضوح هذا الإعلان كان مسهبًا على وجه الخصوص، وتوافقيا في إدانته. بمجرد ما توارت الصدمة الأولى في الظل، تغيرت نغمة التدخلات. ولكن مع ذلك لم يقل حجم الإنتاج في هذا الموضوع. بعد المواقف التى اتخذت بحرارة جاءت وقت الكتابة والنقاشات. يمكن القول بالطبع : إن التفكير الذى كنا نميل إليه؛ والذى نقوده معًا في هذا البحث، يشارك، تبعًا لمستواه، في تضخم التعليقات. قد تبرر هذه الخصوصية في هذه الأثناء مشروعنا المشترك. كلٌ منا يتساءل بالفعل من وجهة نظره هنا، عما يحتويه وعما يخفيه وعما يكشفه في الوقت نفسه الانفعال الذى تثيره هكذا على الفور فكرة الاستنساخ البشرى، ففى هذا الإطار من التفكير تكمن بعض الملاحظات التالية، يستطيع الإبعاد المكتسب من ممارسة التاريخ، حتى وإن كانت ممارسة للتاريخ الأكثر معاصرة، أن يساعد في تساؤلنا المشترك.

من الملائم أن نذكر أولاً أنه من وجهة نظر معينة، ترسم آفاق الاستنساخ البشرى أحدث مرحلة في ممارسات لم تتوقف الإنسانية حيالها عن اللجوء إلى الفصل بين اثنين من معطيات وجودها مرتبطين بقوة بعضهما ببعض، الجنس وصناعة الأطفال. لا يرجع تاريخ اللجوء إلى منع الحمل بالطبع إلى العرض التجارى لأقراص منع الحمل، التى لم تعمل إلا على إضفاء فرق في الدرجة على هذه الممارسة، بالفاعلية

التى تؤمنها وليس فرقًا فى طبيعتها. والشيء نفسه بالنسبة للإجهاض. إننا نشهد منذ عشرين عامًا، منذ ١٩٧٨، ولادة أول "طفل أنابيب" أى تم إنجابه خارج جسم المرأة، نشهد انفصالاً بين الجنس والتخصيب بتأسيس تقنيات متنوعة مُجَّمعة تحت مسمى "إنجاب يتطلب تدخلاً طبيا". إن ما تمثله، من الآن فصاعدًا، آفاق الاستنساخ البشرى، هو انفصال صناعة الأطفال عن التناسل الجنسى الذى كان حتى هذا الوقت، الوسيلة الوحيدة التى تجعل هذه الصناعة قابلة للتحقيق.

فيض من ردود الأفعال:

تظهر البرقيات التى وصلت إلى وكالات الأنباء خلال الساعات الأربع والعشرين الأولى التى تلت الإعلان عن وجود دوللى الصفة التوافقية جدا لردود الأفعال المباشرة لفكرة الاستنساخ البشرى.

منذ الخامس والعشرين من فبراير ١٩٩٧ عبر بالفعل عددٌ كبيرٌ من السلطات السياسية والدينية والعلمية والروحية عن هذا الموضوع. على الرغم من التفاوت بين الكتاب، فهناك شبه لا يمكن إنكاره بين ردود الأفعال. كل شيء يدور كما لو كان هناك اتفاق يجب أن يظهر لصالح حماية التنوع الإنسانى والكرامة الإنسانية. دائمًا ما كانت أقوال أحدهم أو الآخر تؤكد بطريقةٍ تآمريةٍ، أن الأسوأ لن يأتى؛ لأنه كان بالفعل ممنوعًا أو غير مقبولٍ مجددًا، أو غير ممكنٍ بأى طريقة كانت، مقابل حقيقة كانت تبدو غير مسموعة. كانت الأصوات نفسها فى بعض الأحيان تقول، كلها فى صوت واحد، أنه لم يوجد بعد سبب حقيقى للقلق وأنه من الملائم وضع القيود منذ الآن. وتظهر بعض عينات من الاقتباس بوضوح هذا التقارب فى وجهات النظر المطروحة.

الثلاثاء ٢٥ فبراير، حالما تم نشر المعلومة عن طريق وكالات الأنباء، بدأ مباشرة فيض من ردود الأفعال. تتجاور التعليقات التى تخص رعاة الغنم الشاروليه(*)

(*) سلالة من الماشية الفرنسية يرجع أصلها إلى منطقة شاروى ببورجونيا، تربى أساسًا لإنتاج اللحوم. (المترجمة)

الحاضرين بصالون الزراعة، والذى كان مقامًا فى باريس فى ذلك الوقت، مع تدخلات المسؤولين السياسيين (" خطر على الإنسانية !"، "إننا نركض نحو الكارثة "، " يجب على العلماء أن يتوقفوا عن لعب دور السحرة !"). يعلن وزير البحث م.روتجرز M.Ruettgers فى ألمانيا: "لا يجب أن يكون هناك، ولن يكون هناك، بشر مستنسخون ". فى حين يتحدث مؤتمر الأساقفة عن " رؤية الرعب " وعن " معالجة الحياة المُدانة من وجهة نظر الكنيسة ". فى فرنسا يتخذ فيليب فاسير Philippe Vasseur وزير الزراعة على الفور موقفا:" الحاجز الوحيد الذى يمكن أن نعترض عليه، هو الحاجز السياسى، والحاجز الأخلاقى [...] ليس علينا فقط أن نعمل حسابًا للعلم، ولكن لمجموع الظواهر، بما فيها الفلسفية." ينشر أمين سر الدولة للأبحاث، فرانسوا دوبيرFrançois d'Aubert بيانًا يحدد " أنه من غير المتصور أن يتم تطوير أبحاث لتطبيق هذه التقنية للاستنساخ على التوالد البشرى. أما عن تنفيذ هذه التقنية فى مجال تربية الحيوان، فيجب أن يتم تقييم التدخلات التقنية والاقتصادية ومناقشتها، وتلك الخاصة بالصحة العامة على نطاق واسع." أما البيولوجى جان – فرانسوا ماتى Jean-Francois Matti عضو اللجنة القومية الاستشارية للأخلاق فيقرر أن " الأمم المتحدة يجب أن تنعقد لوضع لائحة عالمية تكون الوحيدة القادرة على تجنب الانحرافات ". فى يوم الثلاثاء نفسه ٢٥ فبراير قدمت عضوة حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسى فى الإيفلينز، كريستين بوتن Christine Boutin رئيسة حلف حقوق الحياة، للجمعية الوطنية اقتراحًا بقانون يحظر "تحقيق الاستنساخ والأوهام". يؤكد دانيال تارشى Daniel Tarshys أمين عام المجلس الأوربى أن استنساخ البشر "غير مقبول " ويجب حظره، وفقًا لمبادئ الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان والطب الحيوى، أول نص دولى ملزم يهدف لحماية الإنسان من الاستخدامات المستغلة المحتملة للتقنيات البيولوجية والطبية . يشرح فيدريكو مايور Federico Mayor مدير عام اليونسكو من جانبه أن الاستنساخ "لا يجب تطبيقه على الجنس البشرى؛" لأن ذلك يعنى " مخالفة الأخلاق الأكثر أولية والحق الطبيعى ". ويطلب رئيس الولايات المتحدة إعدادًا سريعًا لتقرير عن النتائج القانونية والأخلاقية لهذا "النجاح " فى مجال الوراثة. وفى أسكتلندا، يهنئ "والد" دوللى إيان ويلمت نفسه

بقرار بيل كلينتون. مؤكداً أن استنساخ بشر ممكن "على الأرجح "، ويضيف: " نحن لا نجد أى سبب إكلينيكى لفعل ذلك. سنجد كل ذلك غير مقبول كلية أخلاقيا ولن نفعله. بالفعل هذا غير قانونى فى المملكة المتحدة" .

منذ الساعات الأولى، تعبر وجهات نظر أخرى عن نفسها وهى تنتمى إلى أنواع مختلفة، وذلك إلى جانب هذه الاتهامات بالجملة للاستنساخ البشرى. فبعضها يطالب بالتشريع الدولى المباشر (يقول كارل فلدبوم، رئيس منظمة الصناعة والتكنولوجيا الحيوية التى تجمع سبعمائة شركة ومؤسسة أو مركز متخصص، " لقد عارضنا الاستنساخ البشرى عندما كان مجرد نظرية. الآن بعد ما أصبح ممكنًا فإننا نطالب بسرعة حظره بحكم القانون "). ما يناشده الآخرون كملجأ أخير، فيما وراء التشريعات التى حكم عليها أنها خادعة وعاجزة حتى قبل أن توجد أصلاً، هو الضمير الأخلاقى للبشرية كلها (يقول كلود هيورييه Claude Huriet عضو البرلمان وعضو اللجنة القومية للأخلاق، وكان قد وضع قانونًا عن التجربة الإنسانية " : بما أننا لا نستطيع إعاقة التقدم العلمى ولا حظره، فيجب وضع المشكلة على مستوى الضمير الكونى "). يؤكد البعض أنه لا يجب الخوف من خطر التجربة ولا عدم الكفاية القانونية (يقول جان-فرنسوا ماتى : " فى فرنسا يكون الخروج عن المسار مستبعداً؛ لأن القانون لا يرتبط بكون التقنيات غير مألوفة، فهو لا يأخذ فى حسبانه سوى تأثيراتها. بلدنا هى إحدى البلدان حيث التشريعات هى الأكثر كمالاً. لم يسمح بالإنجاب الذى يتطلب تدخلاً طبيا إلا لمعالجة عدم الخصوبة لدى زوجين رجل وامرأة، فأى معالجة وراثية ممنوعة، مثل صناعة أجنة عند الطلب أو استجابة لمعايير خاصة. كل عنصر فى جسم الإنسان خارج مجال التجارة").

تعليقات أكثر تحفظاً :

فى هذه الأثناء، إلى جانب هذا الفيض من الاتهامات والنداءات المتكررة منذ الإعلان عن ميلاد دوللى، تم التعبير، هنا وهناك، عن بعض التحفظات تجاه فكرة أننا

نستطيع تلجيم تقدم البحث العلمى ولا نقدر الاستخدامات الإيجابية للاستنساخ . كذلك فى الـ (واشنطن بوست بهذا التاريخ نفسه ٢٥ فبراير ١٩٩٧ يعتبر كاتب المقال الافتتاحى جيمس جلاسمان James Glassman أن " محاولة إيقاف التقدم الفكرى، أيا ما كانت صورته، هو خطأ فظيع ". على كل حال، يتابع كلامه " لم تعد الدولة قادرة بما يكفى على السيطرة على الإبداع وأشكال تعبير الفكر الإنسانى ". وينتقد البيولوجى آلان روشيانتز Alain rochiantz تسرع السلطات: "يمكن أن نندهش من سرعة رد فعل الدوائر السياسية. ليس لأنه من غير الضرورى السيطرة على تطبيقات الاكتشافات العلمية – فذلك هو عمل المشرع. فيجب حتى أن نهنئ أنفسنا بهذا الاهتمام. لكن فى هذه الحالة المحددة لا تشير السرعة فقط إلى خروج وهمى عن المسار، ولكن إلى عدم فهم عميق لماهية الفرد.

و ينبه آكسيل كاهن Axel Kahn مدير وحدة الوراثة والباثولوجيا الجزيئية بالمؤسسة القومية للصحة والأبحاث الطبية INSERM فى البداية إلى أن إمكانية الاستنساخ ابتداءً من خلية حيوان ناضج " تقدم فتحًا غير مسبوق على المستوى العلمى " وسوف يسمح بدراسة حياة الخلايا الناضجة وآلية نموها عن قرب أكثر. ويشير إلى أننا " نستطيع بالمثل تخيل استنساخ حيوانات استثنائية فى الهندسة الزراعية والنجاح فى إنقاذ حيوانات فى طريقها للانقراض ". وبالانتقال إلى النوع البشرى، يضيف أن " هذا يمكن أيضًا أن يخدم فى الأبحاث الخاصة بالأمراض الوراثية مثل التليف الكيسى ". لكنه يصر، فى النهاية، على حقيقة أنه " بالتأكيد غير متصور استنساخ البشر. فكرامة الشخصية الإنسانية مرتبطة بوحدانيتها ".الإجماع المفترض على كلمة "بالتأكيد " استبدل بتأجيل التطبيقات المحتملة المقبولة إلى مستقبل بعيد: يتابع بالفعل آكسيل كاهن قائلاً : يمكننا أيضًا أن نتصور، فى مستقبل بعيد، إجراء تجارب لعلاج بعض أنواع العقم عند الرجال، والتى ستسمح بفضل هذه التقنية الحديثة بإجراء عمليات على خلايا سابقة لتكون الحيوانات المنوية. فى سلسلة إنتاج نُطَفٍ. لكن هذا فى مجال الخيال العلمى." والخيال العلمى لا يستدعى أخذ موقفٍ أخلاقىٍّ.

فى معظم التصريحات الأولى، تبدو الإدانة عند هذه النقطة أنها بداهة تأخذ الأولوية بدرجة كبيرة على عرض الأسباب التى تعتبر الاستنساخ البشرى بشعًا. إن إحدى التبريرات النادرة الصريحة فى السلسلة الافتتاحية لاتخاذ المواقف هى للفيلسوف لوسيان ساف Lucien Seve، والذى أجرى معه بيير أجيدو Pierre Agudo حوارًا فى جريدة الإنسانية L'humanité عدد ٢٦ فبراير ١٩٩٧. فهويتنا، كما يشير، ليست بالضرورة ذات نمط وراثى،" لكنها ذات نمط ينتمى إلى السيرة الاجتماعية [..] إذا تم استنساخى، فالكائن الذى سينمو نتيجة لهذا الاستنساخ لن يكون أنا مطلقًا. بل سيكون، فى النهاية، مختلفًا عنى بقدر اختلافه عن أى إنسان آخر [..] لا تكمن المأساة فى هذا المجال. لكن المأساة فى أننا لو حاولنا التفكير فى سبب ما سيتم تصور استنساخ الإنسان من أجله، سيكون سببًا يخضع لإنتاج فرد بهدف تقنى معين. [..] إن فكرة إنتاج شخص مشابه تتضمن دائمًا هدفًا ويتم التفكير حيال الكائن المعنى بوصفه وسيلة لتحقيق غاية ما، تلك الغاية قد تكون العضو الذى سيغرس أو أية غاية اجتماعية. هذا بالتحديد ما يعتبر نافيًا جذريا لقيمة الإنسان ".

إثر ردود الأفعال الأولى، فإن الاستنساخ يُمثل موضوعًا مفضلاً لاستطلاعات الرأى. خلافًا للهجائن، ما يميز المستنسخ هو أن لديه حتمًا وجهًا إنسانيًا. على رأس الشخصيات التى نتخيل استنساخها، الشخصيات القصوى : هتلر وأينشتاين (على غلاف مجلة دير شبيجل الألمانية). لكن أيضًا لخلق نسخ من نماذج الصفوة .. أو للشخص ذاته ! ("هل سيكون هناك أنت آخر؟"، عنوان التايم)." الفرنسيون قلقون. فهم لا يريدون الاستنساخ ، ما عدا للجمال." فى إجابة عن السؤال " ما الشخصية الفرنسية التى لا تتمنون أبدًا أن تروها مُستَنْسَخة؟" (استطلاع رأى البارى ماتش – BVA المنشور فى البارى ماتش عدد ١٣ مارس ١٩٩٧)، يأتى جان مارى لو بان على رأس القائمة بجدارة بـ ٣٥٪ أمام جاك شيراك بفارق كبير والذى حصل على ٧٪ ثم

(*) BVA هيئة استطلاع رأى فرنسية. (المترجمة)

ليونيل جوسبان الذى حصل على ٢ ٪." أعلن ٧٪ من الأمريكيين فى الأول من مارس (استطلاع رأى ال سى إن إن /تايم) أنهم يحبون أن يُستَنْسَخُوا " (كما ذكرت دومينيك لوجلى "بعد دوللى " فى جريدة ليبراسيون ١٨ فى مارس ١٩٩٧). وفى جريدة للأطفال مون كوتيديان عدد ٢٧ فبراير ١٩٩٧، إلى جانب مقال المعلومات والمعنون " ولد خروف دون الحاجة إلى بابا الكبش ". نسأل تيرينسيو وهو طفل فى التاسعة من عمره إن كان من المفيد عمل نسخ للحيوانات. يرد قائلاً " نعم لإنتاج المهددين بالانقراض. ولكن بالنسبة للحيوانات فليس من المسلّى أن يكون لديها نسخة مكررة".

فى تصريحات الساعات الأربع والعشرين الأولى، نلاحظ الإصرار على تذكيرنا بعدد المحاولات غير المثمرة (٢٧٧ بالتحديد) التى كانت لازمة للمجموعة الأسكتلندية قبل أن تفضى إلى ميلاد دوللى. نلاحظ أن هذا التنبيه يساعد غالبًا على إدخال تعليق على عدد المحاولات التى ستكون بدورها ضرورية للتوصل إلى مثل هذا الميلاد عند البشر. بيد أن " فى الحالة الراهنة لمعلوماتنا.." أنه فى ظل هذه الحالة الراهنة، يبدو أن عدم قابلية التطبيق التقنى فى الوقت الحاضر، تقوى بشدة عدم القبول المعنوى. كل شىء يحدث كما لو كان عدم القبول فى حاجة إلىّ، كى يعبر عن نفسه بحرية، مكان مغلق تمثله عدم قابلية التطبيق تلك "فى الحالة الراهنة ". السؤال يطرح نفسه بداهة عندئذ عما يؤول إليه عدم القبول هذا عندما ينفك قيد عدم قابلية التطبيق.

إن الفجوة بالفعل جلية فى اتخاذ المواقف المكتوبة والشفهية من ناحية المبادئ الكبيرة الخالدة والعالمية (الكرامة والإنسانية واحترام الفرد) والتى تم تعبئتها لإبعاد أى سماح للاستنساخ البشرى ومن ناحية أخرى الطابع المحدود والمؤقت والذى يمكن إعادة النظر فيه للحظر الذى أعلن عنه بالفعل "فى الحالة الراهنة ". إننا ندعو إلى الكرامة الإنسانية وإلى كنه وجودنا الأخلاقى نفسه، وإلى الدفاع عن المبادئ الأساسية وفى الوقت نفسه نؤكد أن القرارات التى تم اتخاذها اتُّخِذَت لبعض الوقت فقط مع الاحتفاظ بحق مراجعتها تبعًا للتقدم المرتقب للتقنيات. قد يبدو هذا التفاوت بلا شك تطبيقًا لمبدأ الحذر - أو الواقعية - لأن القدرات التقنية تتطور بسرعة كبيرة. ما اليوم

مايزال غير أكيد سيصبح بلا شك قابلاً للتحقيق غداً. منذ ذلك الحين ليست التقنية وحدها التى ستتغير بسرعة. كذلك مثلاً فى خريف ١٩٩٨ توصل بيولوجيون أمريكيون ممولون من شركة خاصة للتكنولوجيا الحيوية تُسمَّى جيرون توصلوا إلى زراعة خلايا غير متمايزة مستمدة من جنينٍ بشرى. بالكاد بعد شهرين أعلنت إدارة NIH (المؤسسات القومية للصحة)، المنظمة الفدرالية الأمريكية للأبحاث فى مجال الصحة العامة أنها سوف تمول قريبًا أبحاثًا على الأجنة البشرية، والتى حظرها قانون ١٩٩٤ حتى الآن فى الولايات المتحدة. فى عام واحد تغيرت المواقف التى صيغت عند ميلاد دوللى بشدة. هذا التغيير يشير إلى الفجوة الموجودة بين تعبئة المبادئ المطلوبة لإدانة الاستنساخ البشرى والطريقة التى تجعل هذه الإدانات باستمرار قابلة للمراجعة والتنقيح. "والد" دوللى أيان ويلمت، هو نفسه الذى رفض عام ١٩٩٧ تطبيق هذه التقنية على أجنة بشرية؛ لأنه كان يعتبرها " غير مقبولة نهائيا على المستوى الأخلاقى " لكنه ناقش فى يناير ١٩٩٩ مع الشركة الأمريكية جيرون كما علمنا من البى بى سى، مشروع تخليق أجنة بشرية لأغراض علاجية بدءًا من الطريقة التى عملت على ميلاد النعجة الشهيرة.

فرضية حديقة التأقلم(*)

لتفسير مثل هذه الفجوة، أقترح فرضية عمل، مبنية بشكل خاصٍ على ملاحظة الطابع شديد التكرار لإنتاج أخلاقيات علم الأحياء، على الرغم من الرقم المتزايد للتصريحات والنقاشات والإصدارات، وتقارير الخبراء ومشاريع القوانين وعلى الرغم من تنوع مؤلفى النصوص والشخصيات التى تستمع إليها لجان خاصة (علماء وأطباء وفلاسفة وقانونيين، ورجال الكنيسة، وأعضاء لجان الأخلاق... إلخ) ، تقضى هذه

(*) المقصود حديقة الحيوان . (المترجمة)

الفرضية بأن أخلاقيات علم الأحياء تؤدى بصورةٍ شاملة وظيفة "حديقة تأقلم "، والتى يمكن أن نصنفها كعملية استدلاليةٍ لتكامل مسبق. من وجهة النظر تلك لن تختلف الوظيفة التى تؤديها أساسًا الانتقادات والإدانات عن تلك التى تؤديها أو ستؤديها التعليقات المؤيدة للابتكارات محل الدراسة. إن الانتقادات والإدانات تُحضرِ أيضًا بطريقتها هذه لقدوم التقنية. فى هذه الفرضية، يكشف عنف الإدانات عن المكانة المعروفة مسبقًا، لكن بطريقة ضمنية، لما يمثله موضوع الرفض نفسه.

و غنى عن القول أن هذه الفرضية - التى تبعًا لها يمكن اعتبار أخلاقيات علم الأحياء كغربال حيث تقوم، بطريقة شبه مميزة، الانتقادات الخفيفة، والتحفظات القاسية والإدانات الجذرية بتعويد الأذهان على التغيرات الجارية - تهدف إلى محاولة إيضاح أمرٍ واقعٍ. ليس المقصود توكيد أن المتحدثين الذين يشاركون فى هذه النقاشات يمارسون ازدواجية مُتَعَمَّدة. هذه الفرضية لا تنطوى أبدًا - هذا أمر مفروغ منه ولكن ربما من الأفضل أن نقوله - على وجود مؤامرة مكيافيلية دبرها علماء سيئو النية، يشغلون الشعب الطيب بالعقاب الروحى، بينما تطور معاملهم فى السر الابتكارات التى تصنع موضوع الاستنكار العام. التفسير المقترح هنا للقلق والحظر هو تفسير لعملية التعود، والترويض المتبادل لهذه الابتكارات وللمجتمع الذى يتصورها ويطبقها.

وضع هذه الفرضية فى منظورها التاريخى قد يسمح ببعض التخمين. فى مستقبل قريب بدرجة أو أخرى، بعد التغيير فى الحالة الممتازة الراهنة للمعرفة، سيلجأ بعض المسئولين أنفسهم والسلطات نفسها والناطقين بلسان الحكومة أنفسهم، الذين كانوا يصرحون بأكثر الأحاديث حزمًا لإدانة الاستنساخ البشرى، إلى الأخذ باعتبارات أكثر براجماتية، وواقعية، ومطمئنة. نعلم جيدًا إلى أى مدى يمكن إعلان المعطيات نفسها بطرق مختلفة جذريًا، سلبية أو إيجابيةً، رهيبةً أو محفِّزةً؛ ولأنها تمس فى الوقت نفسه تمثلات العلم، أو التقدم أو الزمن أو البنوة أو مذهب المنفعة أو الأخلاق الكانطية، فإن مسألة الاستنساخ البشرى تتلاءم خصوصًا مع هذه التشعبات البلاغية. لن تكون المرة الأولى التى سيترك فيها الفوران المصاحب للإعلان عن شيءٍ

جديدٍ فى مجال التناسل البشرى المكان لعرض يشهد على عملية التأقلم المثارة هنا.

ضمن أمثلة هذه العملية يمكن أن نتذكر حالة مارتن كلين Martin Cline، طبيب أمريكى طُرِدَ من المجتمع العلمى فى أواخر السبعينيات لمحاولته عمل علاج وراثى " جسدى " لمريضتين مصابتين بالثلاسيميا (أنيميا البحر المتوسط) فى مراحله الأخيرة. لقد أدخل كلين فى خلاياهما جين يهدف إلى إنتاج مادة علاجية. على الرغم من أنه لم يتدخل إلا فى خلايا جسدية، تحدثت الصحف عن " أول معالجة وراثية تتم على الإنسان " تم إدانة كلين بالإجماع ومعاقبته باستبعاده سنوات كثيرة من جامعته. منذ ذلك الحين يبدو أن عملية التأقلم تحركت بما يكفى لكى يصبح العلاج الوراثى، المنبوذ فى ذلك الوقت، تقنية مقبولة ويتم ممارستها. إن ما يتم التأكيد عليه اليوم هو فقط طابعه المخيب للآمال فى الممارسة وليس طبيعته الخطيرة أو الفاضحة.

فى المقابل ما يبقى غير مقبول، من وجهة نظر أخلاقيات علم الأحياء هو العلاج الوراثى الجنينى، الذى يمس البويضات والحيوانات المنوية، ويسمح بانتقال الجين الجديد من جيل إلى جيل. الإدانة كانت تبدو جذرية وتوافقية بشكل واسع. بيد أنه خلال مؤتمر أقيم فى جامعة كاليفورنيا بلوس أنجلوس فى مارس ١٩٩٨ عن موضوع "تعديل السلالة الجرثومية البشرية" أعلن علماء وراثة مشهورون من بينهم جيمس واتسون James Watson، المشترك فى اكتشاف تركيبة الدنا، وفرنش آندرسون French Anderson، رائد العلاج الوراثى تحديداً، أعلنا موقفهما ضد حظر العلاج الوراثى الجرثومى.

أدان الفرنسى آكسل كاهن بحزم الموقف الذى اتخذه زملاؤه الأمريكيون، معتبراً أنه " لا توجد أية إشارة طبية صحيحة تبرر معالجة خطيرة بهذا الشكل". (مجلة ليبراسيون ٣١ مارس ١٩٩٨). لكن نسجل أن حجته تقابل العلاج الوراثى الجرثومى بوجود تقنية أخرى، التشخيص ما قبل الغرس DPI للأجنة قبل نقلها فى الرحم، كما فى حالة مرض رقاص هانتينجتون مثلاً وهو مرض انحلال عصبى، يصل فيه احتمال

إصابة الجنين إلى ٥٠٪". يتابع كاهن قائلاً : " ونتيجة لذلك بعض الأجنة المختبرة ستكون طبيعية وسيكون نقلها بشكل انتقائى أسهل من تجربة مناورة علاجية غير أكيدة على الأجنة غير الطبيعية. بيد أنه قبل فترة قليلة كان لا يزال التشخيص ما قبل الغرس موضوع تشكك لا يقل حدة عن العلاج الوراثى الجرثومى. على الرغم من أن قوانين أخلاقيات علم الأحياء ١٩٩٤ تجنبت التشخيص ما قبل الغرس، فقد حصل أخيراً فى النهاية على مرسوم للتطبيق (الجريدة الرسمية ٢٧ عدد مارس ١٩٩٨). سيقول المستقبل: إن كان سيظل مسموحاً به فقط " بصفة استثنائية " كما تنبأ القانون.

يبدو إذن أن فى هذه الحالة كما فى حالات أخرى بلا شك، تسمح الإدانة الأخلاقية لابتكار حديث بالتخفيف بطريقة محسوسة من رفض الابتكار السابق. إن الابتكار الأخير الذى تم قبوله بعد إدانته، فى عملية الأقلمة تلك، يصبح قاعدة ترتكز عليها الإدانة الجديدة. انتقل الابتكار السابق، والذى كان غير مقبول فيما قبل، إلى صف الممارسة المبررة.

فى كتابه منطق الكائن الحى La logique du vivant والذى ظهر عام ١٩٧٠ كتب فرانسوا جاكوب François Jacob أن "مع تراكم المعرفة أصبح الإنسان النتاج الأول للتطور قادراً على التحكم فى التطور [..] قد نستطيع فى يوم من الأيام أن نتدخل فى تنفيذ البرنامج الوراثى، وفى بنيته، من أجل تصحيح بعض الأخطاء، ومن أجل تمرير بعض الإضافات. قد نتمكن أيضًا من إنتاج عدد ما نريده من النسخ بالقدر المطلوب، مثلاً نسخة طبق الأصل لفرد، رجل سياسة، فنان، ملكة جمال، بطل رياضى. لا شىء يمنعنا منذ الآن أن نطبق على الإنسان طرق الانتخاب المستخدمة على خيل السباق، أو فئران المعامل، أو أبقار الألبان. أيضًا يجب أن نعرف العوامل الوراثية المتدخلة فى صفات مركبة مثل الأصالة أو الجمال أو الاحتمال البدنى. وعلى الأخص ينبغى أن نتفق على معايير الاختيار. لكن هذا ليس شأن علم الأحياء وحده " (جاليمار ١٩٧٠، ص ٣٤٣-٣٤٤).

استنساخ بشرى وعلم تحسين النسل:

نلاحظ أن فرنسوا جاكوب، فى الصفحات الختامية لكتابه لا يستخدم عبارة ستستخدم بداهةً فى عملٍ يعالج الانتخاب المطبَّق على البشر. المقصود عبارة "علم تحسين النسل ". فى الوقت الذى كان فيه فرنسوا جاكوب يكتب، بدأت هذه الكلمة بالكاد فى اكتساب وجود جديد. كانت هذه المسألة فى ذلك الحين مُسْتَبْعَدة إلى مصاف الممارسة البائدة؛ لأنها على المستوى العلمى قديمة العهد تمامًا وفى الوقت نفسه مُسْتَبْعَدة تمامًا على المستوى الأخلاقى منذ أن طبقها النازيون، وجدت نفسها شيئًا فشيئًا مطروحة من جديد، أولاً مع تنفيذ تقنيات تقصى حالات شذوذ الأجنة، ثم بخصوص التخصيب فى المعمل والآن مع منظور الاستنساخ البشرى التناسلى والعلاج الوراثى الجرثومى. جدير بالذكر أنه أثناء مؤتمر مارس ١٩٩٨ عن هذا العلاج، تمسك عالم وراثة واحد وهو فرنش آندرسون بتمييز هذا العلاج عن تحسين الأداءات البشرية (مجلة ناتير ٢٦ مارس ١٩٩٨)

هذا الظهور الجديد، لدى بعض الكتاب، لإشكالية علم تحسين النسل، يُنْظَر إليه موضوعًا للاستنكار، يُعْتَبَر موضوعًا للنزاع من جانب الآخرين، الذين يجادلون فى أننا لن نستطيع مقارنة الوقت الحاضر بوقت ما قبل الحرب، وأن عبارة "علم تحسين النسل " تخص المخاوف القديمة وتمنع بطريقة عفى عليها الزمن، من إدراك خصوصية الأسئلة الحالية، خصوصًا شرعية التقنيات المهمومة بتحسين حياة الأفراد وليس بتطبيق أيديولوجية نظام سياسى شمولى. بيد أنه فى نفس الوقت الذى نحاول فيه أن نضع جانبًا ثقل التاريخ هذا لملاحظة الحاضر وتصور المستقبل بطريقة هادئة، أقل ازدحامًا بالماضى، نفكر فى احتمال إدانة الاستنساخ البشرى بوصفه جريمة ضد الإنسانية: إذا كان مفهوم مرتبط بشكل خاص بالتاريخ، فهو مرتبط بالجريمة ضد الإنسانية، التى ولدت من قرار الحكم على نظام حكومة قد طُبِّقَت بطريقة حادة المركبات العنصرية لبرنامج تحسين النسل كما كان موجودًا قبل الحرب.

يبدو إذن أنه من الضرورى إعادة وضع مسألة الاستنساخ فى منظور تاريخى، منظور التطور المقترن بعلم الوراثة وبممارسات علم تحسين النسل. فقد ارتبط الاثنان ببعضهما بعضًا لفترةٍ كبيرةٍ، حيث تعلقا بنفس الخبراء وتم تطويرهما فى نفس المؤسسات. بعد الحرب العالمية الثانية تأكدت إدانة علم تحسين النسل، سواء من وجهة نظر علمية (ثبت تفاهة نظرياتها) أو من وجهة نظر أخلاقية (فهذه الممارسات اعْتُبِرت مخزية) سيكون مع ذلك ضربًا من الخيال ألا نعالج مسألة الاستنساخ إلا من وجهة نظر علم الوراثة هذا الذى أصبح تاريخيًا مستقلا بالنسبة لعلم تحسين النسل الذى تم ممارسته سابقًا؛ لأن ذلك سيعادل أن يضع الإنسان نفسه فى موقف خيالى لعالم لم يعرف ألمانيا الهتلرية، ولا ممارسات تعقيم البشر والإبادة العِرقية.

يبدو هامش المناورة المفاهيمية والبلاغية أضيق أكثر فأكثر فى مجال الابتكارات المُطَبَّقَة على التناسل البشرى. بالفعل، فالحاضر الذى تأتى فيه هذه الابتكارات ويتم التعليق عليها يواجه مباشرة الماضى والمستقبل. على الرغم من الاحتجاجات على موضوع الفرق الجذرى الموجود بوضوح بين، من ناحية، ممارسات علم تحسين النسل فى الجزء الأول من القرن العشرين، ومن باب أولى الأعمال الهتلرية البغيضة، ومن ناحية أخرى التقنيات المعاصرة للفحص والإنجاب، فإن النقاش الأخلاقى لا يهرب بصورة واضحة من مواجهة هذه التقنيات، وخصوصًا توسعها المحتمل، بالاستنساخ بشكلٍ خاص، مع إشكالية علم تحسين النسل. يبدو أن عملية الأقلمة المثارة سابقًا تنشأ بشكلٍ كبيرٍ من المواجهة الحتمية مع هذه الإشكالية.

نقاش
التأقلم وعلم تحسين النسل

روجيه- بول دروا: قد نستطيع أن نبدأ بالاستفسار عن استعارة التأقلم. فعمل الأقلمة، في تاريخ علم الحيوان، يتمثل في نقل نوع حيواني إلى أماكن لم يَعْتَد على ظروفها المناخية وعلى تهيئة أماكن خاصة للانتقال، مثل أحواض بيئية صغيرة كان يجب أن تسمح لهم بالتعود والبقاء على قيد الحياة على الرغم من التغيرات المناخية والبيئية. وهذه العملية قد تخطئ. فعندما أراد نابليون الثالث أقلمة جمال في غابة اللاندز، لم يفلح هذا.

نادين فرسكو: عندما نتحدث عن "حديقة الأقلمة" كاستعارة لهذه العملية الاستدلالية للتكامل المبكر، يخطر على بالي بالفعل هذه الأماكن حيث كنا نجلب الأنواع الحيوانية الأجنبية عن بلدنا كي تتأقلم على الأماكن، وأيضًا بشكل ما كي نتأقلم نحن عليها في المقابل، في نظرى من المهم الأخذ في الاعتبار من هذا المنظور بعض الابتكارات التقنية. في اللحظة التي شرعنا فيها في الحديث عن هذه الابتكارات التقنية، أصبحت موضوعًا للإدانة العامة، وبعد خمس سنوات أو عشر، بدت التقنيات نفسها مقبولة وساعدت على رفض وصول ابتكارات أكثر حداثة. يبدو لي دائمًا أن رفض آخر ابتكار في حاجة إلى الاستناد إلى الحالة السابقة، والاستناد على التكامل النسبي لابتكار سابق ينتقل، في الوقت نفسه، من حالة موضوع للاستنكار إلى حالة متأقلمة لموضوع مقبول.

روجيه -بول دروا : في تلك العملية لأقلمة التقنيات، يجب أن نميز بلا شك بين ثلاثة عناصر: دراسة إمكانية التطبيق التقني، وقابليتها الأخلاقية، وبشكل ما التغير في

الاتجاه المعاكس للعنصرين. إننى أفهم من جانبى، فى فكرة الأقلمة، أن الذى لا يمكن تطبيقه مدان وكلما نصل إليه، يكون مقبولاً. إذا وضعنا قانونًا للأقلمة، سيكون حاصل ضرب عدم القبول الأخلاقى فى عدم الإمكانية التقنية لإجرائه يساوى ثابتًا. أو أيضًا بعبارة أخرى: كلما كبر الرفض الأخلاقى صغرت الإمكانية التقنية لإجرائه، والعكس بالعكس. لا أعلم إن كنتم ستوافقون على هذا الاقتراح ! إننى أتساءل من ناحية أخرى : إن كانت فكرة الأقلمة تقترح حكمًا من جانبكم على الطابع الحتمى لمجىء الاستنساخ البشرى. الفكرة هى أن مجتمعاتنا استولت عليها على أى حال عملية التقنية؟ مهما قلنا، هذا سيحدث، وحتى ما نقوله ضد ذلك، يساهم فى الإسراع بالعملية.

نادين فرسكو : لا، الحالة الوحيدة لوجود تقنيات لا تعمل من أجلها الأقلمة، تكفى لإظهار أن مجىء الاستنساخ ليس حتميا.

هنرى أتلان : إن وظيفة خطاب أخلاقيات علم الأحياء، بعكس المظاهر – التى تكمن فى وضع الحواجز – سيكون بالسماح للتقنيات أن تفرض نفسها. إن حقيقة إدانة التقنية الأخيرة يجعل من الأسهل تشريع التقنية السابقة؛ لذلك سيكون من المهم التفكير فى الظروف التى ستكون فيها بعض الخطابات بدرجةٍ ما مؤقلمة، والبحث عن المواقف التى تعمل فيها هذه الأقلمة وتلك التى لا تعمل فيها.

نادين فرسكو : تمامًا. إن عملية الأقلمة قد تعمل أو لا تعمل. أنا لا أؤكد على وجود هذه العملية من أجل عمل مرسوم: " سيكون حتميًا؛ لأن هذا سيرد على قانون الأقلمة."

روجيه – بول دروا : إن تفسيرًا ممكنًا لتحليلاتكم سيكون بقول إن الاحتجاجات هى شكل من التحريض، وإن عملية الأقلمة يمكن وصفها بقول إن الحظر هو التحضير.

نادين فرسكو : هذه الصيغة تبدو لى منهجية. ومرة أخرى لا أجد أى مؤامرة حيكت من جانب الذين يتخذون مواقف. أحاول فقط فهم الوظيفة التى يؤمنها إنتاج أخلاقيات علم الأحياء للمجتمع. يمكن أن يثير هذا الموضوع العديد من التساؤلات

والمخاوف التى يجب أن تجاوب عليها بالضرورة عملية الأقلمة، فهى لا تتعلق بإشكالية علم تحسين النسل وتاريخه فى تطور علم الوراثة المعاصر.

ثقل التاريخ:

نادين فرسكو : عندما ننقد، بطريقة مبررة غالبًا، اللجوء إلى "تحسين النسل السيئ" للحديث عن التقنيات الحديثة، نفسر ذلك بأن هذه العبارة غير ذات صلة؛ لأنها ترسلنا إلى فكرة النظام السياسى، إلى مشروع جمعى وأيديولوجى للتطبيع، وليس لتقنيات طبية تُسْتَخْدَم فى حالات محدودة. وفى نفس الوقت نريد عند الضرورة إدانة الاستنساخ البشرى باسم فكرة "جريمة ضد الإنسانية". بيد أن فكرة الجريمة ضد الإنسانية مرتبطة بإدانة النظام النازى، الذى يبدو ذروة لحظة اللجوء إلى علم تحسين النسل.

هنرى أتلان : الرابط الذى تقترحونه بين تطور تقنيات الطب الحيوى وعودة الإرجاعات إلى علم تحسين النسل يظل فى أفضل الأحوال قائمًا. عندما ظهرت الأمهات الحاملة، مثلاً، لم يتكلم أحد عن علم تحسين النسل بصددهن.

نادين فرسكو : على الرغم من كل شىء، إذا كان عدد كبير من منتجات البحث البيولوجى يثير شكلاً من الرعب، ألا يعيدنا هذا إلى فكرة تحسين النوع، التى هى نفسها، تعيدنا إلى مسألة علم تحسين النسل؟ انظروا إلى مسائل فحص الأمراض الوراثية أو غير الوراثية، ماذا نفحص اليوم؟ وماذا سوف نفحص غدًا؟ أين يجب أن يذهب حاجز الانتقاء بين ما هو قابل للحياة وما هو غير قابل للحياة؟ عند الفحص ماذا نختار أن نعمل؟ ألا يحتوى هذا السؤال على السؤال: مَن الأشخاص الذين سنقيم أنه يجب تركهم ليحيوا، أو تركهم كى يولدوا؟

إن الخوف الذى تعبر عنه الأسئلة، والتصريحات المبدئية، والتأملات، يبدو لى أنه يرجع إلى نسخة معاصرة من إشكالية علم تحسين النسل.

هنرى أتلان : كل مرة يتعلق الأمر باستخدام تقنيات وراثية أكثر فأكثر، يظهر فعليا طيف علم تحسين النسل، لكن المقصود هو علم الوراثة.

نادين فرسكو : لا ليس هذا فقط. فمثلاً بفضل الموجات فوق الصوتية التى ترتقى أكثر فأكثر، نستطيع فحص أجنة ذوى الشفاة الأرنبية، ومعرفة إذا كان هذا التشوه مرتبطًا أم لا بشق فى الحنك. إذا فحصناها فهل يجب على اختصاصى الأشعة فوق الصوتية أن يخبر الأهل؟ هل نقرر أن نجهض بسبب جنين ذى شفة أرنبية؟ حالة من هذا النوع دائمًا ما تُقدَّم بوصفها حالة نموذجية. المعايير التى نستند عليها كى نقول : " القرار يعود للأهل " أو أيضًا " نحن كأطباء لدينا قرار نتخذه " أو نقول " الاختصاصى يجب أن يقول أو لا يقول"...إلخ كلها أفقها هذا السؤال عن علم تحسين النسل. بإعادة طرح هذا السؤال باعتباره غير مألوف ومغلوطًا تاريخيا كان هناك أمل بالقطع أن ننأى بـ علم تحسين النسل عن وضعه الشبحى البالى. ولكن ليس أكيدًا أننا سنستطيع ذلك، ماذا سنفعل بالتحديد إذا قررنا أن نترك طفلاً مصابًا بشذوذ ما يحيا أو لا نتركه يحيا، ولم يكن فحص هذا الشذوذ ممكنًا حتى هذا الوقت؟ لم يُطْرَح هذا السؤال قبل وجود هذه التقنية. وُلِدَ الطفل كما كان. الآن يمكننا الفحص. يجب أن نقرر. ماالمعايير التى وفقا لها سيقرر الناس معرفة إذا كانوا سيجعلون الطفل يحيا وإذا كان القرار يرجع إلى الأطباء، أم إلى الاختصاصى أم إلى المجتمع أم إلى الأهل؟

لقد سمعت منذ فترة، اختصاصية وراثة تستحضر الصعوبات التى تقابلها فى ممارستها الحالية مقارنة بالحالة التى عرفتها قبل ذلك بعقود عندما كانت ممارسة عامة صغيرة، فى حين كان يحد فى ذلك الوقت بشكلٍ كبيرٍ من وظيفة الاستشارات الوراثية غياب أى فحص قبل الولادة:" الآن، كما تشرح، أجد نفسى مأخوذة فى مواقف معقدة؛ لأن المرضى يسألوننى فى أمور ما وراء أخلاقياتى. إنهم يطلبون أن يكون

لديهم طفل مثالي، ومن ثم إلغاء الطفل الذى ينتظرونه إن كانت الاختبارات داخل الرحم تكشف عن أن الطفل المقصود يحمل شذوذًا ما حتى لو كان بسيطًا." تشير هذه الاختصاصية إلى الصراع، الذى قدمته على أنه يصعب التعايش معه، بين واجب الطبيب نحو مرضاه، أو الإحساس الذى كان لديها نحو واجبها كطبيبةٍ من ناحية، والسؤال المُلِح دائما للأهل من ناحية أخرى، والذى أصبح أكثر تطلبًا بقدر ما تنوعت تقنيات الفحص ما قبل الولادة. نرى أننا نعود دائمًا إلى السؤال نفسه : مَنْ الذى سنعمل على مولده، وتبعًا لأية معايير؟

ميراى دلما - مارتى: يبدو لى أنكم تضعون وراء هذه الكلمة "أقلمة" سلسلةً كاملةً من المواقف، أو الممارسات المختلفة. أعتقد أن الفكرة خصبة جدا ومثيرة للمناقشة. ولكن هل يمكن أن نتفق على بعض الأجزاء وليس على أخرى؛ لأن الأقلمة قد بدأت مع استهلال الحديث _ و هو ما نساهم فيه فى هذه اللحظة بطريقة ما ! أفكر أيضًا فيما تقولونه عن الآلية التى تكمن فى النهاية فى أن نطوع ونحن نرفض. فمع النقاش عن الاستنساخ نسمع دائمًا: "إنه خيال علمي، على كل حال هذا لم يوجد بعد". ستكون إذن طريقة للاعتياد على الفكرة مع كامل الاطمئنان.

هنرى أتلان: عندما نستند إلى تقنية تُدَان فى أول الأمر ثم تدخل فى العادات فى النهاية، لإدانة التقنية التالية، أعتقد أنه يوجد هنا تأثيران مختلفان للأقلمة؛ تبعًا لأن الشيء السابق تمت إدانته لأسبابٍ قويةٍ، وهو يتم الاعتراف به على هذا النحو بعد فوات الأوان، أو لأسباب سيئة اتضح طابعها الزائف. إن حالة كلين تُعْتَبر مفيدة كمثالٍ للأسباب السيئة والمُعْترف بها على هذا النحو بعد فوات الأوان، التى من أجلها تمت الإدانة نزولاً على رأى الجماهير وكذلك من جانب معظم البيولوجيين. تمت الإدانة بسبب كلمات مثل "التلاعب الوراثي بالإنسان" وليس بسبب ممارستها، التى لم تكن سوى محاولة علاج وراثى على خلايا جسدية لمرضى بلا أمل فى الشفاء، أى فى المرحلة النهائية. الاختلاف مع العلاج الوراثى الجرثومى لم يكن قد تأسس بوضوحٍ على مستوى التبرير الأخلاقى، وكانت غلطة معترفًا بها اليوم.

الإقلاع عن التعذيب:

نادين فرسكو : مؤكد، لكن هل من السهل دائمًا معرفة متى تكون الأسباب جيدة ومتى تكون سيئة؟

هنرى أتلان: لا يتعلق الأمر على كل حالٍ بعملية أقلمة فى الحالات التى تنقسم فيها الآراء بصراحةٍ شديدةٍ. إن كثيرًا من الأشياء التى ترجعونها إلى علم تحسين النسل، أُرْجِعها أنا إلى معركة الإجهاض، المستقلة عن علم تحسين النسل والمرتبطة بفرق التقدير فى الطابع المقدس لحياة الجنين منذ تخصيبه أم لا، بشكلٍ مستقل عن كل دافعٍ لعلم تحسين النسل.

وبالطريقة نفسها من الخطأ، فى رأيى، أن نقول : إن كل ما يمكن عمله تقنيا سيتم عمله، وبالطريقة نفسها لم يتم أقلمة كل شىء. فلنتأمل مثلاً التجريب البشرى. فقد أدت حقيقة ممارسة النازيين له إلى حظر شديد الصرامة. هناك الكثير من الأشياء التى كنا نود لو نستطيع القيام بها، والتى لن تكون لا أخلاقية، ومع ذلك لا نقوم بها.

ميراى دلما – مارتى : نلاحظ ظاهرة عكسية للأقلمة فى حالة التعذيب. كان التعذيب مشروعًا فى أول الأمر وحتى كان مكوَّدًا بإتقانٍ فى النصوص الحقوقية القديمة. فى نهاية القرن الثامن عشر بدأ اعتباره غير شرعى ولكن يبقى مسموحًا به. اليوم وصلنا للحظة التى لم يعد التعذيب فيها مشروعًا ولا مسموحًا به. على المستوى الدولى، التعذيب ليس فقط ممنوعًا فى نصوص حقوق الإنسان، ولكن تعرف اتفاقية الأمم المتحدة التعذيب بوصفه جريمة دولية. آليات الحظر تتخذ مكانها. ففى أوربا هناك لجنة لمنع التعذيب تزور كل مواقع الحرمان من الحرية (أقسام الشرطة، والسجون، وأماكن استبقاء الأجانب، وبعض المستشفيات) لملاحظة الممارسات وإذا اقتضى الحال الإعلان عنها فى تقرير على الملأ. هذا نوع من اللا أقلمة.

مارك أوجيه : قد يكون من المناسب تمييز مستويات التحليل. هناك من جانب، ما يتعلق بتطور العادات، وتغيير التمثلات، فى اللغة القديمة. نعرف اليوم مجتمعات عديدة

حيث فكرة حقوق الإنسان، بمعنى حقوق الفرد، غير مقبولة، وحيث فكرة المساواة فى الحقوق بين الرجل والمرأة غير مقبولة. من وجهة نظر العادات والتمثلات، ليس أكيد أننا سنستطيع أن نتوقع تطوراً يتبع خطا واحداً؛ ليس أكيداً أن "القلة المستنيرة" لهذا البلد أو ذاك، مثلاً تسحبه بالضرورة فى النهاية نحو تمثلات متساوية للجنسين (فى نهاية فترة "أقلمة" ستلعب فيها الكوكبية(*) وهوائيات الاستقبال التى لها شكل القطع المكافئ -" قطع مكافئ الشيطان" كما يقول الأصوليون فى الجزائر - بورها). وبالمقابل، بقدر ما تعلمنا التجربة أن تطور بعض الأفكار يمكن أن يكون متناقضاً ومن الممكن حتى، بطريقة ما، أن يتدمر ذاتيا. أليس التطور خارج السيطرة لفكرة الفرد فى الولايات المتحدة تستثير تزمتًا جديداً، مفهوم غريب لل"تصحيح" وأيضًا "الطائفية" يؤدى إلى أن نعرف أساسًا الفرد الذى نحترم حقوقه بال"ثقافة" التى سيحملها (شاذ، نسوية، أسود، أو أى شىء آخر...)؟

ثم يوجد النقاش العلمى على حق الابتكارات التكنولوجية. لستُ متأكداً أن التغيير الأول (الخاص بالعادات) يكون بالكامل ومباشرة تابعًا لهذا النقاش. لست متأكداً أيضًا من أن هذا فى البداية، لن يكون محجوزاً للعلميين (وألا يكون مصمماً من أجل "إمكانية تنفيذه"). عندما نبدأ فى الحديث عن التطبيقات التكنولوجية، يتدخل الصحفيون والسياسيون: ما ينقل للجمهور، ما هو محتمل أنه سيتفاعل معه، هو نقاش قد تشكَّل، بالجزء الخاص بالمعلومات، وبالرأى والخيال.

أعتقد أن شروط الأقلمة وتأثيراتها مختلفة فى المستويات الثلاثة. العلم لا يتأقلم: إنه يبحث ويستمر فى البحث. على مستوى التطبيق والقرار، الشروط الأخلاقية، العملية، والاقتصادية، والسياسية تتدخل، ويحدث أن الظروف والعجلة لا تترك مكانًا للأقلمة (تتعلق مأساة الدم الملوث بالتعجيل فى الزمن؛ اتخاذ قرار إلقاء القنبلة الذرية فى حين كان رأى المتخصصين العسكريين أو العلميين منقسماً).

(*) انتشار ظاهرة اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية على مستوى العالم.(المترجمة)

أمـا عن رأى الجمـهور، عندما يتم إخبـاره، سـأقـول ذلك لإعادة تـعبيـر كنت قـد اسـتـعـرته من إيمـانويل تيـراى Emmanuel Terray، يمكن تحليله بدءًا من نوعـين من الأحداث: الأحداث "المستقرة" التى تم تكوين رأى عنها، والتى لا تعطى فرصةً حقيقيةً للنقاش، وإلا تكون نقاشـات مـتـخلفة وقاصرة (تخص الاختراعات التكنولوجية أقول : إنها تدخل فى علم الكون اليومى) والأحداث "غير المستقرة" (مثل الثورة الفرنسية أو قنبلة هيروشيمـا) التى تعطى فرصـة للنقاشـات وتغـذى الحوارات التى تمس حيـاتنا اليومية الأكثر قربًا.

تخـتلط هذه المسـتـويات الثلاثة وتتـشـابك، فـى فكرة الأقلمـة - مـثل رأى الجمـهور عندما يتم إخباره بالتدريج بالحلقات السابقة.

هنرى أتـلان : يجب ألا ننسـى مـا تعلمـه لنا ببسـاطة، التـجـربة والواقـع. بدءًا من اللحظة التى يتـحـقق فـيـهـا شىء مـا وحـيث يمـر الوقت، حـتـمًا سـتـجـرى تصـفـيـة بين الأسباب الجيـدة والسيـئة. تتطور بعض الخيـالات قبل أن يحدث شىء، وحالما يحدث شىء، هناك بالفعل عدد منها يسقط. كان التفكير مثلاً عندما بدأت السكك الحديدية فى الوجود، أن جسم الإنسـان لن يتحمل عجلة أكبر من ٥٠ كم/ساعة. كان يمكن أن نفكر كذلك طالما لم نجربه. بدءًا من اللحظة التى تكون فيها هذه العـجلة حقيقة ولا يشكو من ذلك أحـد، تـخـتـفى هذه الحـجة. قـد تسـبب السكك الحـديدية تلوثًا، ولعله مـا كـان يجب إنشـاء سـكك حـديدية، على كل حـال، اخـتـفـت حـجـة أن الجسـم الإنسـانى لا يتـحـمل السـرعة. فى مـجـال الطب الحـيوى فـالموقف مـتـشـابه من نـاحيـةٍ مـا. هناك العـديد من الأشيـاء التى نخـاف منها قبل أن تحدث. فى بعض الأحيان يكون معنا حق وفى أحيان أخـرى نكون على خطأ فى أن نخـاف. إذا وُجِدَت نسخ ولو غيـر مـتـشـابهـة جـسـديا فستختفى بعض الحجج ضد الاستنساخ التناسلى.

نادين فـرسكو : من الواضح أن مـعكم كل الحق فى هذه النقطة، ولكنى أريد أن أشير إلى أنه إلى جانب الدليل على الحقيقة والدروس التى نتعلمها من التجربة يوجد-

بشكلٍ مستقل عن المحتويات – وزن للحديث الماضى عن الحديث الحاضر. نلاحظه عندما نتحدث مع علماء الوراثة. أيا كانت أجيالهم، وأيًا كانت آراؤهم السياسية، فإنهم يواجَهون بطريقة صريحة أو جانبية بمسألة علم تحسين النسل.

هنرى أتلان: لكن لأن علماء الوراثة، منذ أن وجد مذهبهم، حتى قبل النازيين، تعاملوا مع مشروعات تحسين النسل. مسألة علم تحسين النسل، بالنسبة لى، هى شكل نموذجى لإحدى المشكلات التى تُسْتَخْدَم فيها الكلمات بطريقةٍ ملتبسةٍ جدا، لأسبابٍ يمكن تمامًا تحليلها. هذه الأسباب تتعلق بتاريخ علم الوراثة، تاريخه السياسى مثل تاريخه التقنى. الأهوال التى ارْتُكِبَت فى الماضى تَمَّتْ دون استخدام تقنيات الوراثة – وهذا هو التناقض – والتقنيات التى تُسْتَخْدَم حاليا لا يوجد بينها وبين تقنيات الماضى من شىء مشترك إلا كلمة "وراثى". يعرف ذلك علماء الوراثة ولكن فى الوقت نفسه، يعرفون أنهم ورثة هذا الماضى. عندما أنشئت مجلتهم المهمة " الجريدة الأمريكية لعلم الوراثة البشرى" – وغيَّرت اسمها فى أثناء الطريق – سُمِيَت "تحسين النسل".

نادين فرسكو : إذا كان بالفعل لا غنى عن الخروج من التباس الكلمات، يجب علينا أن نستمر مع ذلك فى محاولة توضيح أسباب هذا الالتباس ووظائفه.

على سبيل الخاتمة

خطر مضاعف

النقاش لا يزال مفتوحًا. لقد بدأ لتوه، بدهيا ستحمل الأيام القادمة أفعالاً جديدة وبلا شك بعض الحجج المختلفة. نأمل وضع الأسئلة الرئيسية فى النور، بحيث نستطيع أن ندركها اليوم، بدلالة مجالات الكفاءة الخاصة بكلٍّ منا. خلال عملنا تم التأكيد على تباعدات النهج. فهى ملموسة فى النصوص والنقاشات التى قرأناها للتو. هدفنا لم يكن اختزالها للتوصل إلى "موقف" جمعى، ولكن على العكس تركها لتلهو بعضها مع بعض.

إذا كنا قد وصلنا إلى ملاحظة إجمالية هى وجوب حظر الاستنساخ البشرى التناسلى، فكل له أسباب مختلفة. هذه التقديرات غير المتشابهة للموقف تتقارب نحو فكرة الخطر. السماح بالاستنساخ البشرى سيُعرض حضاراتنا لأخطارٍ لا يمكن السيطرة عليها.

ولأن عملية الأنسنة ليست فقط نتيجة لتطورٍ بيولوجى. فهى ترتكز أيضًا وربما قبل ذلك على ترتيب رمزى للطبيعة، بناءً على معنى ومعقولية، أثرًا لخط ذى أفق أخلاقى؛ لذلك فإن الإنسانية دائمًا غير تامة بالضرورة، منشودة أكثر منها معرفة، مُتَخَيَّلَة أكثر منها مُتَحَقِّقَة. كذلك وُجِدَت ظروف إمكانية مجتمع غير شمولى، مصمم كتعدد للكائنات المتمايزة والمتفردة، "حرة ومتساوية فى الكرامة وفى الحقوق" كما يؤكد الإعلان العالمى لحقوق الإنسان.

فيم يشكك الاستنساخ البشرى التناسلى فى هذه العملية؟ البعض يقدر أن المقصود تقنية يمكن أن تضاف تحت سيطرة صارمة، إلى أشكال من الإنجاب الذى

يتطلب مساعدةً طبية مقبولةً منذ الآن. فى هذه الحالة سيكون عدد الاستنساخات البشرية التى يتم إجراؤها ضعيفًا جدا بالنسبة لمجموع السكان. ينتج عن ذلك أننا نستطيع اعتبار خطر الاشامة(*) الذى يمثله التناسل اللاجنسى تافهًا بالنسبة لإمكانيات عديدة للتمييز الذى يسمح بها التوالد الجنسى. يمكن حتى أن نعتقد أن الخطر الاجتماعى سينعدم، بما أن لا شىء سيمنع من الاعتراف للنسخ بالهيئة الكاملة للكائن البشرى "متساوين فى الكرامة والحقوق ". بالعكس يبدو أن الجهاز القانونى الموجود يفرض هذه الهيئة. لا يوجد إذن ما نعيد قوله.

نفكر بالعكس أن الخطر كائن اجتماعى أكثر منه بيولوجى، بالأحرى خطير بحيث إنه مقنع جزئيا بتشابك الحجج البيولوجية والاجتماعية. من وجهة نظر اجتماعية هناك خطر "الارتداد إلى الشمولى " غير مستبعد بدءًا من الوقت الذى سيجعل فيه الاستنساخ شروط وجود إنسانية غير شمولية أصعب أو بالأحرى مستحيلة. ستعيد صناعة النسخ، بمعنى الكلمة، إدانة التوازن الحالى تحت حجة إعطاء التأثير الكامل لاستقلالية كل فرد للوصول إلى رغباته.

هذا التوازن فى نفس الوقت طبيعى وثقافى، ينتج عن "اليانصيب الوراثى "وهو من جانب آخر مبنى على مفاهيم الحرية والكرامة المتساوية التى تفترض أفرادًا متمايزين تمامًا بعضهم عن بعض. إن ممارسة الاستنساخ ستجازف بتقوية التطور نحو مجتمع من أفراد مسلوبى الذاتية، قابلين للاستبدال وتحويلهم إلى ذرات منفصلة، نحو انتظام "الجماهير" الذى يميز العالم الشمولى. لقد جعلتنا هانا آرنت نلاحظ فى كتابها وضع الإنسان المعاصر أن الحياة الشخصية " غارقة فى العملية الإجمالية لحياة النوع ". فكل شىء يمر كما لو كان " القرار الوحيد المطلوب من الفرد كان ترك فرديته.. والموافقة على نوعٍ غبى من السلوك هادئ ووظائفى " كما تقول الكاتبة. مع

(*) عودة بعض الصفات البيولوجية إلى ما كانت عليه قبل التهجين الذى قادها إلى التحسن. (المترجمة)

ممارسة الاستنساخ البشرى سيكون هناك خطر أن نرى محواً نهائيا، تقريباً دون أن نتتبه، لِمَا تسميه أرنت " خط الحماية الأثرى الذى يفصل الطبيعة عن عالم البشر ".

سنرد قائلين: إنه سيكون من الممكن التنبؤ بقواعد، باختراع صلات قرابة جديدة لإدخال معايير فى التباعد الوقتى الفاصل بين مصدر النسخة والمستنسخين، للاحتفاظ بتوزيع عادل للجنسين، أو أيضًا لتجنب الأشكال الممكنة للتمييز المرتبطة بأساليب الإنجاب. بعد إلغاء الخط الفاصل بين عالم البشر والطبيعة، سوف يتمكن المجتمع من بذل قصارى جهده لإعادة اختراعه مع سن قوانين، متناسبة بالطبع مع العقوبات. ولكن يبقى الخطر؛ لأن الليبرالية المطلقة التى تكافح لصالح الاستنساخ يجب أن تكون متوازنة، فى هذه الحالة، بتسلطية بالأحرى غير مقبولة ستخص القرارات الأكثر حميمية للحياة الخاصة.

إذا تصورنا بالعكس غيابًا كاملاً للقواعد، ستفتح هذه الفرضية الطريق للاحتمالات الأكثر جنونًا، بما فيها اللاتوازن لصالح مجتمعٍ من النساء يتوالدن بالاستنساخ ويستطعن أن يؤدين إلى اختفاء البشر الذكور. دون الذهاب إلى هذا الاحتمال فإن ممارسة الاستنساخ البشرى التناسلى ستجازف بقلب بناء النظم الرمزية المبنية على القرابة بشكل مأساوى.

هنا أيضًا، يمكن الاعتراض بأننا كان يجب أن نثق أكثر فى المصادر الخلاقة للبشرية. هناك الكثير من المواقف غير المعلومة التى بدت أول الأمر أنها لا يمكن التغلب عليها وأنها مُولِّدة للفوضى. اتضح فى النهاية أنه يمكن التعايش معها بل وخصبة أيضًا. يجب أن نتذكر أيضًا أن جزءًا كبيرًا من المخاوف التى نشعر بها مرتبطة، سواء بسوء فهم يمكن أن نجتهد لتبديده أو مرتبطة بإدراك هو نفسه يتناسب مع عالم البشر الوحيد المعروف لنا. سنتذكر فى النهاية أن الاحتجاجات والتصريحات الرسمية، أو القوانين الدولية لديها كل الفرص ألا توقف نهائيا الميل القوى إلى التقنية وإلى تجريد العالم من الإنسانية.

ولكنها ليست أسبابًا كافيةً لرفض التفاعل وأخذ موقف.

لذلك فبعد روية وتفكير مع أخذ كل المخاطر فى الاعتبار، فإن الحل العاقل الوحيد الظاهر لنا هو حظر الاستنساخ البشرى التناسلى. الطريقة موجودة، والجهاز القانونى المزدوج الموصوف فى هذا الكتاب يمكن أن يُطبَّق على الاستنساخ على المستوى القومى وأيضًا على المستوى الأوربى والدولى. المقصود هو إدخال الاستنساخ البشرى فى مجال حظر المعاملات اللاإنسانية والمهينة، بحيث يمكننا فى النهاية أن نجازى الدول التى تسمح أو تتساهل مع هذا النوع من الممارسة. المقصود من ناحية أخرى ربط الممارسة الكثيفة للاستنساخ البشرى بمفهوم الجريمة ضد البشرية، بغرض التمكن من معاقبة الأشخاص الذين ينظمون عمدًا هذا الاستنساخ تبعًا لخطة مُتَّفق عليها.

نحن لا نعرف العاقبة.

مسرد المصطلحات

Clonage reproductif	استنساخ تناسلي
Clonage non reproductif	استنساخ لا تناسلي
Clone	نسخة
La technique de scission d'embryon	تقنية انقسام الجنين
Implanter	زراعة
Mère porteuse	الأم الحاملة
procréation médicalement assistée (PMA)	إنجاب يتطلب تدخلاً طبيا
ovule énucléé	بويضة مفرغة
instrumentalisation	ذرائعية أو استغلال
epigenèse	تخلق متعاقب
regression	نكوص
pseudo-biologique	بيولوجية زائفة
pseudo-médicale	طبية زائفة
cellule souche	خلية جزعية
lignée cellulaire	سلالة من الخلايا
cellule totipotente	خلية تكاثر غير متشابهة
parthénogenèse	توالد عذري

génie génétique	نزعة وراثية
hominisation	أنسنة
Eugénique	خاص بعلم تحسين النسل
Le tout génétique	الوراثي الكلي
Chimère	كائن هجين أو خيمر
Réincarnation,transmigration ,métempsycose	تناسخ
Sujet	ذات
essence	كنه
Substance	جوهر
Souffrance	معاناة
Subjectivation	ذاتوية
Développement biotechnologique	تطور تكنولوجي حيوى
Désymbolisation	عدم التمثيل الرمزى
Chef de lignage	شيخ القبيلة
Acclimatation	أقلمة

المؤلفون فى سطور :

١ - هنرى أتلان

طبيب وبيولوجي

مؤلف نظرية التركيب والتنظيم الذاتى. له أعمال فى بيولوجيا الخلية والمناعة، والذكاء الاصطناعى، والفلسفة، وأخلاقيات علم الأحياء.

أستاذ الفيزياء الحيوية فى جامعات باريس، وجامعة القدس؛ مدير مركز أبحاث البيولوجيا البشرية فى المستشفى الجامعى فى هداسا - القدس؛ ومدير الدراسات فى مدرسة الدراسات العليا فى العلوم الاجتماعية، بباريس، عضو اللجنة القومية للأخلاق من أجل علوم الحياة والصحة.

الأعمال الرئيسية:

L'Organisation biologique et la théorie de l'information, Hermann, 1972, 1992.

Entre le cristal et la fumée, Éditions du Seuil, 1979.

A tort et à raison. Intercritique de la science et du mythe, Éditions du Seuil, 1986.

Tout, non, peut-être. Éducation et vérité, Éditions du Seuil, Paris,1991.

Les Théories de la Complexité. Autour de l'œuvre de Henri Atlan (dir. F. Fogelman-Soulié), Éditions du Seuil, 1991.

Questions de vie. Entre le savoir et l'opinion (entretiens recueillis par C. Bousquet), Éditions du Seuil, 1994.

La Fin du « tout génétique » ? Vers de nouveaux paradigmes en biologie, INRA Éditions, 1999.

Les Étincelles de hasard, tome 1 : *Connaissance spermatique,* Éditions du Seuil, 1999.

٢ - مارك أوجيه

أنثروبولوجى. يعمل على الظواهر الدينية، والمعتقدات والسلطة فى أفريقيا. له أبحاث أنثروبولوجية فى القضايا المعاصرة للكوكبة وانتشار المعلومات.

مدير الدراسات فى مدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية، بباريس؛ رئيس مدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية من عام ١٩٨٥ وحتى عام ١٩٩٥.

وقد نشر على وجه الخصوص:

Domaines et Châteaux, Éditions du Seuil, 1989.

Non-Lieux. Introduction à une anthropologie de la surmodernité, Éditions du Seuil, 1992.

Pour une anthropologie des mondes contemporains, Aubier, 1994 ; nouvelle édition, Flammarion, 1997.

La Guerre des rêves, Éditions du Seuil, 1997.

٣ - ميراى دلما - مارتى

قانونية. لها أعمال متصلة بقانون العقوبات، وحقوق الإنسان، والقانون المقارن والقانون الدولى.

أستاذ فى جامعة باريس (بانثيون - سوربون)؛ عضو فى المعهد الجامعى بفرنسا (كرسى السياسة الإجرامية وحقوق الإنسان).

أعمال حديثة:

Pour un droit commun, Éditions du Seuil, 1994.

Vers un droit commun de l'humanité. Conversation avec Philippe Petit, Textuel, 1996.

Trois Défis pour un droit mondial, Éditions du Seuil, 1998.

٤ - روجيه - بول دروا

فيلسوف. يدرس تمثلات الشرق فى الخيال الفلسفى الأوروبى منذ القرن الثامن عشر.

باحث فى المركز القومى للأبحاث العلمية (وحدة الأبحاث البحتة : UPR 76 تاريخ المذاهب فى نهاية العصور القديمة وفى العصور الوسطى العليا)؛ محرر أخبار فى جريدة لوموند.

و قد نشر على وجه الخصوص:

L'Oubli de l'Inde. Une amnésie philosophique, Presses universitaires de France, 1989 ; nouvelle édition revue et corrigée, Le Livre de Poche, 1992.

Le Culte du Néant. Les philosophes et le Bouddha, Éditions du Seuil, 1997.

La Compagnie des philosophes, Odile Jacob, 1998.

Des idées qui viennent (en collaboration avec Dan Sperber), Odile Jacob, 1999.

٥ - نادين فرسكو

- مؤرخة وباحثة فى المركز القومى للأبحاث العلمية (مركز علم الاجتماع الثقافى والتربوى).

- لها أعمال فى الوحدة ١٥٨ بالمعهد القومى للصحة والأبحاث الطبية عن إضفاء الطابع الطبى للممارسات المرتبطة بالتوالد البشرى.

- أبحاث عن معاداة السامية، وأصول وتطور مبدأ الإنكار(*). négationnisme

- عضو فى لجنة تحرير مجلة النوع الإنسانى . Le Genre humain

- نشرت مؤخراً فى دار نشر : Éditions du Seuil

(*) المقصود إنكار الإبادة الجماعية التى مارستها ألمانيا النازية فى أثناء الحرب العالمية الثانية ضد اليهود .

المترجمة فى سطور :

مها قابيل

درست الرياضيات وعلوم الحاسب فى كلية العلوم - جامعة القاهرة، وعملت فى مجال البرمجة لبضع سنوات، ثم اتجهت لدراسة الفلك وعلوم الفضاء فى جامعة القاهرة أيضا. ولرغبتها فى المساهمة فى نشر الثقافة العلمية، اختارت العمل فى ترجمة الكتب العلمية وتوجهت لدراسة الترجمة فى الجامعة الأمريكية. وأهم أعمالها:

موسوعة التكنولوجيا ٢٠٠٥، كتاب الهلال للأولاد والبنات، دار الهلال، ٢٠٠٥ .

جامعة كل المعارف (الجزء الخاص بالرياضيات) والصادر بالمجلس الأعلى للثقافة (عن المشروع القومي للترجمة) بالتعاون مع المركز الثقافى الفرنسى، ٢٠٠٦.

المحرر فى سطور :

عزت عامر :

- شاعر نُشر له ديوانان "مدخل إلى الحدائق الطاغورية" وقوة الحقائق البسيطة، ومجموعة قصصية "الجانب الآخر من النهر"، وله تحت الطبع ديوان "روح الروح" وكتاب "شاهد ومشهود" .

- حاصل على بكالوريوس هندسة طيران جامعة القاهرة ١٩٦٩ .

- مدير مكتب مجلة "العربى" الكويتية فى القاهرة .

- محرر علمى ومترجم عن الإنجليزية والفرنسية، ينشر فى العديد من المجلات والصحف العربية.

- عمل محررًا لصفحة العلم والتكنولوجيا فى صحيفة " العالم اليوم" المصرية، ومسئولاً عن صفحة يومية وصفحة طبية أسبوعية فى صحيفة الاقتصادية السعودية .

- طبع له فى المجلس الأعلى للثقافة فى مصر ترجمات عن الإنجليزية لكتب : "حكايات من السهول الإفريقية" لآن جاتي، و"بلايين وبلايين" لكارل ساجان، و"يا له من سباق محموم" لفرانسيس كرايك"، الذى أُعيد نشره فى مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠٤، و"الانفجار العظيم" لجيمس ليدسى، و"سجون الضوء .. الثقوب السوداء" لكيتى فرجاسون، و"غبار النجوم"لجون جريبين" و"الشفرة الوراثية وكتاب التحولات" لجونسون يان. ونُشر له فى المركز القومى للترجمة ، ترجمة "ما بعد الواقع الافتراضى" لفيليب ريجو عن الفرنسية، و"قصص الحيوانات" لدينيس بيبير مترجم عن الإنجليزية، و"أينشتاين ضد الصدفة" لفرانسوا دو كلوسيت عن الفرنسية، الذى نُشر فى مكتبة الأسرة ٢٠١١، وترجمة "حكايات شعبية إفريقية" لروجر د . أبراهامز، و"أغنية البحر" لآن سبنسر. و"كون متميز" لروبرت لافلين.

- شارك فى ترجمة ومراجعة مجلدى جامعة كل المعارف "الكون" و"الحياة" عن الفرنسية، طبع ونشر المجلس الأعلى للثقافة فى مصر .

- نُشر له من دارى "كلمة"و"كلمات"ترجمة" عصر الآلات الروحية لراى كيرزويل.

- نُشر له فى دار إلياس ترجمة لـ "من الحمض النووى إلى القمح المعدل وراثيًا" لجون فاندون، و"من قنفذ البحر إلى النعجة دوللى "لسالى مورجان، وضمن الجزء الأول لـ "النظريات العلمية ومكتشفوها" كتابى "كبلر وقوانين الحركة الكوكبية" و"نيوتن وقوانين الحركة الثلاثة" .

- نُشر له ستة كتيبات للأطفال تحت عنوان "العلم فى حياتنا" عن طريق المركز القومى لثقافة الطفل فى مصر ، وينشر قصصًا مصورة ومواد علمية للأطفال فى مجلة "العربى الصغير" الكويتية، ومواد علمية فى مجلة "العربى" الكويتية وملحقها العلمى .

التصحيح اللغوى : مبروك يونس

الإشراف الفنى : حسن كامل